وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص: تجارة وإدارة الأعمال الدولية

العنوان:

دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

– دراسة حالة الجزائر وتونس–

المترشح:

لعرشي عبد الصمد

لجنة المناقشة:

مخفي أمين	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	رئيسا
لحمر عباس	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مقررا
بوضراف الجيلالي	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا
بوروبة امحمد الحاج	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم	مناقشا
عمراني محمد	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم	مدعو

2017-2016

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا على انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

الأستاذ المؤطر الدكتور لحمر عباس على نصائحه وإرشاداته

جزاك الله كل الجزاء على فضلك وتوجيهاتك القيمة

كما أجد نفسي شاهدا على أسماء تستحق الشكر والتقدير والاحترام، أخص بالذكر الأستاذ الفاضل يوسفي رشيد، وزميلي بن شاعة رضا والأخ ديداوي كمال حفظه الله ورعاه، وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم.

كما أهدي عملي هذا المتواضع إلى أعز ما أملك وما لدي في الوجود

وأقرب الناس إلى قلبي أطال الله في عمرهما أمي وأبي

كما أهديه إلى إخوتي وأخواتي وعائلتي وجميع زملائي.

قائمة الجداول، الأشكال والملاحق:

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-1	كفاءة النظام الجبائي	14
01-2	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	60
02-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2010-2014 (بمليارات الدولارات)	70
03-2	معدلات النمو الاجمالي لتكوين رأس المال الثابت 2010-2012 الوحدة%	73
04-2	المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر	83
01-3	بيانات حجم السوق للبلدين خلال الفترة 1996-2012	103
02-3	تدفقات ومخزون الاستثمار الوارد إلى الجزائر للفترة (2001-2014)	114
03-3	تدفقات ومخزون الاستثمار الوارد إلى تونس للفترة (2001-2014)	116
04-3	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2002-2013	118
05-3	أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2014	120
06-3	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2006-2013	121
07-3	أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس خلال الفترة 2003-2014	123
08-3	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2012	125
09-3	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة 2002-2013	126

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-1	آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العمومية	28
01-2	دورة حياة المنتج الدولي	56
02-2	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، على نطاق العالم وبحسب مجموعة الاقتصادات، 1995-2014 (بمليارات الدولارات)	69
03-2	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع، 2012 (%))	71
01-3	منحنى لافر	87
02-3	تطور معدل التضخم في البلدين خلال الفترة 1996-2014 (نسبة مئوية)	105
03-3	تطور معدل الحساب الجاري للبلدين خلال الفترة 2005-2014(مليار دولار)	106
04-3	تطور احتياطات الصرف في البلدين خلال الفترة 2000-2015 (مليار دولار)	107
05-3	قيم المديونية الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للبلدين خلال الفترة 2000-2014	108
06-3	أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة 2003-2014	119
07-3	أهم الدول المستثمرة في تونس في الفترة 2003-2014	122

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	تطور معدل التضخم في البلدين خلال الفترة 1996-2014 (نسبة مئوية)
02	تطور معدل الحساب الجاري للبلدين خلال الفترة 2005-2014(مليار دولار)
03	تطور احتياطات الصرف في البلدين خلال الفترة 2000-2015 (مليار دولار)
04	قيم المديونية الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للبلدين خلال الفترة 2000-2014
05	الاستثمارات الواردة الى الجزائر في الفترة 2003 - 2014
06	الاستثمارات الواردة الى تونس في الفترة 2003 -2014

قائمة المحتويات

الشكر والتقدير
قائمة الجداول والأشكال والملاحق
قائمة المحتويات
المقدمة العامة..... أ-هـ

الفصل الأول: دراسة نظرية للنظام الجبائي والسياسة الجبائية

مقدمة.....07
1. الإطار النظري للنظام الجبائي.....08
1.1 أساسيات حول الضريبة..... 08
1.1.1. ماهية الضريبة وخصائصها 09
1. 1. 2. الأسس القانونية للضريبة 09
1. 2. النظام الجبائي.....10
1.2.1. مقومات النظام الجبائي.....11
1. 2. 2. فعالية وكفاءة النظام الجبائي 12
3.1. القانون الجبائي 15
1.3.1. القانون الجبائي والنظام القانوني 15
2.3.1. أداء القانون الجبائي.....16
2. مدخل إلى السياسة الجبائية 17
1.2. المبادئ العامة للضريبة وأهدافها 17
1.1.2. المبادئ العامة للضريبة 17
2.1.2. أهداف الضريبة 19
2.2. تصنيفات الضرائب.....21
1.2.2. معيار وعاء الضريبة والواقعة المنشئة للضريبة 21
2.2.2. معيار تحمل العبء الضريبي ومعدل الضريبة.....23
3.2.2. معيار مادة الضريبة.....24
3.2. مفهوم السياسة الجبائية وأدواتها.....25
1.3.2. السياسة الجبائية.....25
2.3.2. أدوات السياسة الجبائية.....27
3. الضغط والتهرب الضريبي.....31
1.3. الضغط الضريبي.....31
1.1.3. مفهوم الضغط الضريبي.....31
2.1.3. أثر الضغط على الانشطة الاقتصادية 32

2.3. التهرب الضريبي.....34
1.2.3. الأشكال المختلفة التهرب الضريبي.....35
2.2.3. أسباب التهرب الضريبي.....37
خاتمة الفصل الأول.....38

الفصل الثاني: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

مقدمة.....40
1. الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر.....41
1. 1أساسيات حول الاستثمار.....41
1.1.1. الاستثمار وأهدافه.....41
2.1.1. تقسيمات الاستثمار.....43
2.1. الاستثمار الأجنبي.....45
1.2.1.مفهومه وأنواعه.....45
1. 2 .2. المبادئ العامة للاستثمار الأجنبي 46
1. 3. الاستثمار الأجنبي المباشر.....48
1.3.1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.....48
2.3.1. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.....51
2 . الاستثمار الأجنبي ومحدداته.....52
1.2. النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي.....52
1.1.2. النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية.....52
2.1.2. نظريات أخرى.....54
2.2. محددات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.....61
1.2.2. العوامل الاقتصادية.....61
2.2.2. العوامل القانونية والسياسية 62
3.2. المناخ الاستثماري ومقوماته.....64
3.2. 1. المناخ الاستثماري.....64
3.2. 2. مقومات المناخ الاستثماري.....65
3. الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على اقتصاديات البلدان المضيفة 67
1.3. تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم.....67
1.1.3. أداء الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم 67
2.1.3. التوزيع الجغرافي والقطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.....69
2.3. آثار جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة.....71
1.2.3. الآثار الايجابية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة 72

2.2.3. الآثار السلبية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة 80
خاتمة الفصل الثاني.....84

الفصل الثالث: السياسة الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر– حالة الجزائر وتونس–

مقدمة.....86
1. السياسة الضريبية ومناخ الاستثمار.....87
1.1 . العلاقة بين الضريبة والاستثمار(منحنى لافر).....87
2.1. سياسة الضمانات والحوافز الجبائية الموجهة للاستثمارات الاجنبية في الجزائر.....89
1.2.1. الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر.....89
2.2.1. الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر 91
3.1. سياسة الضمانات والحوافز الجبائية الموجهة للاستثمارات الأجنبية في تونس 94
1.3.1. الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس 94
2.3.1. الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس 96
4.1. مقارنة بين الضمانات والحوافز في كل من تونس والجزائر.....98
2. مناخ الاستثمار في الجزائر وتونس.....100
1.2. دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر وتونس.....100
1.1.2. واقع مناخ الأعمال في الجزائر 100
2.1.2. واقع مناخ الأعمال في تونس.....102
2.2. مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر وتونس.....103
1.2.2. حجم السوق، معدل التضخم والحساب الجاري.....103
2.2.2. احتياطات الصرف والمديونية الخارجية.....106
3.2. الاطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في الجزائر وتونس.....108
1.3.2. الاطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في الجزائر.....108
2.3.2. الاطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في تونس.....111
3. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدين وطرق توزيعه.....113
1.3. حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدين 113
1.1.3 تدفقات ومخزون الاستثمار الوارد إلى الجزائر. 113
2.1.3. تدفقات ومخزون الاستثمار الوارد إلى تونس 116
2.3. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدين 118
2.3. 1. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....118
2.3. 2. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس.....121
3.3. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر 124
1.3.3 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر وتونس.....124

2.3.3. الحوافز الجبائية وأثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.....127
4.3. آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتونس.....128
خاتمة الفصل الثالث.....131
الخاتمة العامة.....133
قائمة المراجع.....137
الملاحق
الملخص

المقدمة العامة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية كأحد أهم مصادر التمويل الخارجية ولها دورها في التنمية الاقتصادية لما تقدمه من خدمات في مجال تخفيف الأعباء والمساهمة في توليد الادخار، كما أن الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في توظيف العمالة الوطنية وتقليص معدلات البطالة بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا، فعلى مستوى الاقتصاد الكلي أصبح الاهتمام منصبا حول نمو إنتاجية العمل والأفضلية التنافسية بين المناطق والبلدان، وتأهيل الاقتصاد والتنمية القطاعية الهادفة إلى تحقيق تنمية مستدامة، أما على مستوى الاقتصاد الجزئي يركز الاهتمام على التنظيم وطبيعة المؤسسات ونوع التأهيل المطلوب في سوق العمل وأهمية إدخال التكنولوجيا التي أصبحت تمثل تحديات كبرى بالنسبة للبلدان النامية التي تبحث دائما عن تصميم إستراتيجيات شاملة تتعلق بالبحث والتطوير من أجل الحصول على منتجات جديدة، تطوير المنتجات القائمة، تحسين الجودة، وتخفيض التكاليف. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تسعى الدول وخاصة النامية منها الى جلب الاستثمارات الأجنبية.

عملا بهذا المنظور ومن أجل بلوغ الأهداف المرجوة وجب على الدول تهيئة المناخ المناسب من خلال تكييف النصوص القانونية ومحاولة إيجاد أنجع السبل الكفيلة بجلب وتنظيم الاستثمارات الأجنبية في ظل الإمكانيات المتاحة ووفقا للأهداف المسطرة.

ولذلك، عملت كل من الجزائر وتونس، منذ بوادر تسعينات القرن الماضي، على تبني سياسات استثمارية، موجهة بصورة متزايدة، نحو التحرر الاقتصادي واقتصاد السوق، وتبني استراتيجية النمو التي تقوم على تحسين المناخ الاستثماري، وتعزيز البيئة المنظمة لتدفقات رؤوس الأموال، وتشجيع مختلف أشكال الاستثمار، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الاهتمام بتطوير خدمات البنية التحتية، والعمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، إضافة إلى الاهتمام عند رسم سياستها الجبائية، بمنح المستثمر الأجنبي العديد من الضمانات القانونية، والامتيازات والحوافز الجبائية، فضلا عن تأسيس مجموعة من الهيئات، والتي تعمل على مساندة وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر داخل البلدين.

وتعتبر السياسة الجبائية أحد مكونات مناخ الاستثمار والتي تستخدمها الدول من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، والتأثير على سلوك المستثمرين بما يتفق وأهداف الدولة، وذلك باستخدام وسائلها المختلفة، والمتمثلة في المزايا والتحفيزات الضريبية الممنوحة من طرف المشرع. ومنه فإن مشكلة الدراسة تتركز في التعرف على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الجبائية في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدين (الجزائر وتونس) وتوجهها نحو القطاعات الاقتصادية المستهدفة، وباعتبار أن تساؤلات الدراسة

تتضمن التوجه إلى لب المشكلة وذلك عن طريق وضع ما تسعى إليه الدراسة بصيغ استفهامية واضحة، وعليه فإن هذه الدراسة تتوجه للإجابة على الإشكالية التالية:

الاشكالية:

✍ما مدى تأثير السياسة الجبائية على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وتونس؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية بشكل مفصل كان لابد من طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

✍ما مدى فعالية السياسة الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وتونس؟

✍ ماهي طبيعة الضمانات والتحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وتونس؟

✍ماهي مميزات مناخ الاستثمار في الجزائر وتونس، وماهي الفرص التي يمكن استغلالها؟

فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة عن الإشكالية ومجموعة الأسئلة الفرعية يمكن تقديم الفرضيات التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر أداة أساسية لتحقيق النمو والتطور.
- التحفيز الجبائي يلعب دورا هاما في تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إن توفير المناخ الاستثماري الملائم يعزز من ثقة المستثمر الأجنبي ويزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم العلاقة الموجودة بين السياسة الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر في كل من البلدين، وكيف يمكن لهذه السياسة أن تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعليه يمكن حصر أهداف هذه الدراسة في النقاط الرئيسية التالية:

- معرفة طبيعة وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.
- استعراض الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة.
- تسليط الضوء على السياسة الجبائية وأهميتها ومدى مساهمتها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التعرف على مناخ الاستثمار السائد في كل من الجزائر وتونس.

- عرض حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدين.
- مقارنة السياسة الجبائية في كل من الجزائر وتونس ومحاولة الاستفادة من تجربة كل بلد في مجال التحفيزات الجبائية الموجهة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية السياسة الجبائية التي لها علاقة وطيدة بسياسة الاصلاح الاقتصادي الذي يصب في مصلحة التنمية الاقتصادية والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي والذي يعتبر كأداة هامة من أدوات نقل التكنولوجيا وتوطينها مع عصرنة أساليب وطرق التسيير والتنظيم.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد كانت هناك دوافع عديدة ومتنوعة في اختيار هذا الموضوع ومن أبرزها:

- الرغبة في معالجة موضوع السياسة الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أهمية في الاقتصاد الدولي.
- موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية التي لا تزال تحظى بالاهتمام الواسع في مجال الدراسات المعاصرة، والتقارير السنوية الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة.
- محاولة معرفة قدرات كل من الجزائر وتونس في سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال السياسة الجبائية المتبعة في كل بلد.

الدراسات السابقة:

إن هذا الموضوع الذي يخص "دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر وتونس-"، تم تناوله من جوانب مختلفة، حيث كانت هناك عدة دراسات محلية ودولية، والتي نجد منها دراسة الباحث:

1. دراسة ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب)، دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، باتنة، 2007-2008. وقد توصل إلى أن الحوفز الممنوحة في الدول المغاربية لم تسهم في استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتظل هذه الاستثمارات غير كافية ودون المستوى المطلوب بالنظر إلى إمكاناتها والفرص الاستثمارية المتاحة لديها.

2. دراسة سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011. وتوصلت إلى أن السياسة المالية في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما في تونس فقد أثبتت جدواها في جذب هذا النوع من الاستثمار.
3. دراسة لقراف سامية، الامتيازات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، الفرع قانون الأعمال، جامعة الجزائر، 2010-2011. وكأهم نتيجة توصلت إليها أن الامتيازات المالية رغم أهميتها لا تعد كافية لوحدها لجلب المستثمرين الأجانب.
4. دراسة بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، 2010-2011. وتوصل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة، ويرتبط مدى تحقق الآثار الايجابية المرجوة منه بالإطار التشريعي المنظم لعملية توجيه، دخول وتوطن هذه الاستثمارات.

صعوبات إنجاز الدراسة:

لقد واجهتنا مشاكل وصعوبات عديدة عند إنجاز هذا البحث تتمثل أساسا في:

- قلة الإحصائيات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدين، وبالنسبة للتوزيع القطاعي في الجزائر.
- صعوبة عملية المقارنة في بعض الأحيان، ذلك أن بعض الإحصائيات لا تتوفر بنفس التسلسل الزمني فيما يخص البدين، كما توجد اختلافات في البيانات بين الهيئات المحلية التي تصدرها، والأرقام الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية، مما اضطر الباحث إلى محاولة التوفيق والترجيح بين مختلف تلك البيانات.

المنهج المتبع في الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وحتى نتمكن من الإلمام بجميع جوانبه فقد استخدمنا المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة بمجملها من خلال التعرض لطبيعتها، وخصائصها وأبعادها والعوامل المؤثرة فيها .وكذا المنهج التحليلي الذي يظهر في دراسة المقارنة بين البلدين الجزائر وتونس من خلال تحليل الأرقام والبيانات ومقارنتها بعضها ببعض.

أما الأدوات المستخدمة في البحث، فقد اعتمدت هذه الدراسة على العديد من الكتب والمراجع باللغة العربية والأجنبية الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى المراجع الالكترونية المتوفرة من هيئات الاستثمار في البلدين، وكذا التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة.

الخطة المتبعة في الدراسة:

من أجل الاجابة على إشكالية البحث وإختبار الفرضيات، وللوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة وإيضاح أهميتها إقتضت الضرورة تناول الموضوع في ثلاث فصول :

- الفصل الأول: تم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة نظرية للنظام الجبائي والسياسة الجبائية، ويشمل دراسة الإطار النظري للنظام الجبائي، وكذا تناول مختلف جوانب السياسة الجبائية، بالإضافة إلى دراسة الضغط والتهرب الضريبي.
- الفصل الثاني: فيما يخص الفصل الثاني، فيشمل السمات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، ويتناول الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى التطرق إلى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي، محدداته والمناخ الاستثماري، وكذا تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر وتأثيره على اقتصاديات البلدان المضيفة.
- الفصل الثالث: كرس الفصل الثالث لدراسة السياسة الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر وتونس-، ويتطرق إلى دراسة السياسة الضريبية ومناخ الاستثمار (وتناولنا فيه منحنى لافر"جزء تمهيدي"، وكذا سياسة الضمانات والحوافز الجبائية الموجهة للاستثمارات الأجنبية في البلدين) ، بالإضافة إلى دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر وتونس، وكذا التطرق إلى دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدين وطرق توزيعه.

وفي الأخير قمنا بتقديم بعض النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لموضوع *"دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر وتونس -"*، وقد ساعدتنا هذه النتائج على إبداء بعض التوصيات، ونرجو أن نكون قد وفقنا في معالجة هذا الموضوع الحديث.

الفصل الأول

مقدمة:

تتميز الدول النامية بارتفاع في نفقاتها العمومية، وذلك لاهتمامها بالتنمية الاقتصادية خاصة المشاريع الإستراتيجية، وحتى تحقق الدولة برامجها وخططها التنموية اعتمدت على بعض الآليات والسياسات كالسياسة النقدية، المالية والتي تعتبر السياسة الجبائية من أحد أدواتها التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها.

تسعى الدولة من خلال سياستها الجبائية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المحافظة على القدرة الشرائية، من خلال تمويل نفقاتها العمومية، بالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على الاستثمارات الوطنية والأجنبية، التي من شأنها أن تشجع تدفق هذه الاستثمارات، ويتم ذلك من خلال تخفيف االضغط الضريبي المفروض على المؤسسة الاستثمارية، بما تقدمه من حوافز ومزايا وإعفاءات ضريبية.

ولأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الجبائية في تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية كان من المهم أن نتناول موضوع الضريبة ونظامها الجبائي، وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل النقاط الأساسية التالية:

- الإطار النظري النظام الجبائي
- مدخل إلى السياسة الجبائية
- الضغط والتهرب الضريبي

1- الإطار النظري النظام الجبائي:

تعتبر الضرائب أهم الموارد الموجهة لتمويل الخزينة العمومية للدولة ووسيلة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، واعتبارا لهذا الدور الهام الذي تلعبه الضريبة في تدعيم إيرادات الدولة، أصبح النظام الجبائي جزءا لا يتجزأ من الأنظمة العامة، حيث أصبحت مختلف الدول تهتم بإصدار تشريعات وقوانين وتقنيات ضريبية من أجل تنظيم عملية فرض الضرائب بمختلف أنواعها وأشكالها على المؤسسة، والذي يتم من خلال القانون الجبائي.

ونظرا لارتباط النظام الجبائي بالضريبة باعتبارها أساس النظام الجبائي، ارتأينا أن نتناول، مفاهيم أساسية حول الضريبة والنظام الجبائي بالإضافة إلى دراسة القانون الجبائي.

1-1 أساسيات حول الضريبة:

لقد تطورت الضرائب بتطور أهداف الدولة، ودورها في المجتمع، وبذلك فإن هناك صلة بين الهيكل الضريبي للدولة ونظامها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد والمطبق في فترة فرض الضرائب.[1]

فلقد اعتبر الرومان الضريبة عملا من أعمال السيادة العامة تفرضها السلطة المركزية، بقصد تغطية النفقات العامة وتوفير الحماية والدفاع عن الإمبراطورية، ولعل أهم ما يميز فرض الضرائب في العصر القديم، أنه كان تعبيرا خالصا عن إرادة السلطة دون أي اعتبار لرضا المكلفين، ودون مراعاة لمقدرتهم التكليفية مقابل الحماية وتوفير الأمن دون التدخل في النشاط الاقتصادي (وهي أفكار المدرسة الكلاسيكية).

ومع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية استلزم ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر مفهوم الدولة المتدخلة بعد كساد 1929م فجاء الاقتصادي الانجليزي كينز والذي اهتم بدور الدولة ونادى بضرورة تدخلها في النشاط الاقتصادي لتشغيل الموارد التي تعجز المشروعات الخاصة على تشغيلها، فجاءت أفكاره منافية تماما لأفكار الكلاسيك، والتي خططت سياسات حكومية واجبة الاتباع للخروج من الأزمة، ومن هنا كان فرض الضرائب وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، تعدى مفهوم الضريبة كل من الأهداف المالية والاقتصادية إلى أخرى سياسية واجتماعية تحققها الدولة من خلال سياستها الجبائية.

[1] – حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2007، ص 5.

1-1-1 ماهية الضريبة وخصائصها:

يمكن تعريف الضريبة على أنها " اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة بدون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة"[1].

وتعرف كذلك بأنها:" اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائي دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيأة العمومية الإقليمية"[2].

وهي كذلك: "مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبيه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية، دون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العمومية"[3].

ومن أهم خصائص الضريبة نجد مايلي[4]:

- الضريبة اقتطاع مالي، إلا أنه في العصر الحديث تفرض الضريبة في شكل نقدي خلافا للنظم الضريبية السابقة.
- الضريبة تدفع بصفة إلزامية وإجبارية من قبل الأفراد وذلك لانفراد الدولة عن طريق القانون الجبائي بتحديد طرق الربط والتحصيل وإجراءات المتابعات والمنازعات.
- تدفع الضريبة بصفة نهائية أي أنها غير قابلة للاسترداد فهي ليست أمانة أو وديعة.
- تدفع الضريبة بدون مقابل أي أن دافع الضريبة لا يعرف مقدار ولا طبيعة المنفعة التي ستعود عليه من خلال المنفعة العامة التي تحققها الضريبة وبهذا فلا مقابل خاص يعود على دافع الضريبة.
- تجبى الضريبة لتحقيق منفعة عامة فهي لا تحصل لغرض الإنفاق على شيء معين بذاته، بل لمواجهة نفقات عامة تخص جميع المواطنين والدولة.

1-1-2 الأسس القانونية للضريبة:

عملت نظرية المالية العامة في إيجاد نقطة الارتكاز القانونية التي تعطي الحق للدولة في فرض الضرائب والتزام المواطنين بأدائها، وقد نتجت عن هذه العملية ظهور نظريتين هما:

---

[1] – حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص 8.

[2] – Raymond muzellec : **Finance publiques** .édition Dalloz, 8eme édition,1993, p 42.

[3] – علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2005، ص 176.

[4] – حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص 8.

- نظرية العقد الاجتماعي
- نظرية التضامن الاجتماعي

ويرجع أنصار نظرية العقد الاجتماعي فكرة المنفعة على ارتباط المواطن بعقد ضمني أو معنوي بينه وبين الدولة، يسمى بالعقد الاجتماعي، ويتمثل هذا العقد في قيام المواطنين بالتنازل من جزء من حريتهم لحماية أفراد المجتمع، كما أنهم بمقتضى عقد مالي يلتزمون بدفع الضرائب مقابل المنافع التي تعود عليهم من نشاط الدولة[1].

وقد كان الاختلاف في قوة هذه النظرية في تكييف طبيعة هذا العقد، فاعتبره البعض كآدم سميث " عقد بيع خدمات " فالدولة تبيع خدماتها للأفراد مقابل التزامهم بدفع ثمن هذه الخدمات في شكل ضرائب.

واعتبره البعض على أنه "عقد شركة" حيث اعتبروا أن الدولة شركة إنتاج كبيرة، الشركاء فيها هم أفراد المجتمع حيث يقوم كل منهم بأداء عمل معين ويتحمل نفقات خاصة بالإضافة إلى تحمل نفقات عامة تعود منفعتها على جميع الشركاء.

أما نظرية التضامن الاجتماعي، فتقوم على فكرة أساسية مضمونها هو أن المواطنين مسلمون بضرورة وجود دولة تعمل على تحقيق مصالحهم وإشباع احتياجاتهم، ومنه ينشأ تضامن اجتماعي بين الأفراد يلزمهم بأداء الضريبة، كل حسب مقدرته التكليفية، حتى تتمكن هذه الدولة من القيام بوظائفها المتعددة وتوفير الخدمات العمومية لكل المواطنين، بالإضافة إلى ذلك فإن نظرية التضامن الاجتماعي مرتبطة بفكرة السيادة التي تمارسها الدولة على مواطنيها لإلزامهم وإجبارهم على أداء الضريبة سواء كانوا مواطنيها أو أجانب مقيمين بها.

1-2 النظام الجبائي:

يمثل النظام الجبائي التطبيق العملي للسياسة الضريبية في الواقع، فهو يرتبط ارتباطا كبيرا بالسياسة الضريبية، فالنظام الجبائي هو مجموعة من الضرائب والرسوم والفرائض التي يلتزم رعايا دولة معينة في زمن محدد بأدائها للسلطة العامة على اختلاف مستوياتها من مركزية أو محلية. ويرى البعض الآخر أن النظام الجبائي يتراوح بين مفهومين، مفهوم واسع ومفهوم ضيق:[2]

[1] – محمود عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2003، ص، ص، 184، 185 .

[2] – يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002، ص 19.

فالنظام الجبائي بالمفهوم الواسع: هو مجموع العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تركيبها إلى كيان ضريبي معين الذي يمثل الواجهة للنظام والذي تختلف صورته في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف.

أما النظام الجبائي بالمفهوم الضيق: مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل.

1-2-1 مقومات النظام الجبائي:

بما أن النظام الجبائي هو "مجموعة الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع"[1]. فإن نجاح هذا النظام الجبائي يتطلب التكامل الناجح للمقومات الثلاثة التالية:[2]

- الإدارة التشريعية
- الإدارة التنفيذية
- الجهاز القضائي

فالإدارة التشريعية هي التي تختص بإصدار القانون الجبائي والتي تحدد فلسفة وأهداف ووسائل النظام الجبائي في المجتمع.

أما الإدارة التنفيذية فهي تضم أجهزة تتولى تنفيذ القانون الجبائي من خلال الحصر والربط والتحصيل للضريبة والرقابة الجبائية والمنازعات.

ويعتبر الجهاز القضائي كأداة تتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين والإدارة الجبائية.

ويتطلب الأمر أيضا توفر العناصر الأساسية التالية:

- سياسة ضريبية متجانسة ومتوازنة يراعى فيها كل القواعد الفنية الأصولية.
- سياسة ضريبية متجانسة مع السياسات الاقتصادية الأخرى.
- تشريع ضريبي مستقر وواضح يعبر عن السياسة الجبائية.

---

[1] – عبد الحميد الدراز، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، طبعة 2003، ص 23.

[2] – كمال رزيق، بوعلام رحمون، **تقييم السياسة الجبائية في الجزائر**، مداخلة بجامعة سعد دحلب، البليدة، ص 3.

- جهاز ضريبي على قدر عال من الكفاءة يتولى تنفيذ السياسة الضريبية.

1-2-2 فعالية وكفاءة النظام الجبائي:

يمكن تعريف فعالية النظام الجبائي في مدى قدرته على تحقيق وتمكين أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن، ويتعين على المشرع أثناء فرض الضريبة مراعاة: مصلحة الدولة، مصلحة الممول ومصلحة المجتمع.[1] ويقترح الاقتصادي فيتو تانزي (Vito-Tanzi)[2] مؤشرات أساسية يمكن اعتمادها لتصميم نظام ضريبي فعال وهي:

– **مؤشر التركيز** : يقضي هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبيا من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ، فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجداول المعدلات التي تدر إيرادات محدودة، يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة وتفادي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.[3]

– **مؤشر التشتت**: ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب قليلة من حيث حجم الإيرادات، وإذا كانت موجودة هل عددها قليل، مثل هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه بهدف تبسيط النظام الضريبي.

– **مؤشر التآكل**: ويتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يؤدي إلى زيادة الايرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبيا، وإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات للأنشطة والقطاعات، فإن ذلك يؤدي إلى تآكل وعاء الضريبي، هذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعا في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات ومثل هذا المسعى (رفع المعدلات) من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.

– **مؤشر تأخرات التحصيل**: ويتعلق الأمر بوضع الآليات الدافعة إلى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها المحددة، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للحصيلة الضريبية بفعل عامل التضخم، ولهذا لابد أن يتضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة للحد من التأخر في دفع المستحقات الضريبية.

---

[1] – كمال رزيق، بوعلام رحمون، مرجع سابق، ص 3.

[2] – فيتو تانزي :خبير اقتصادي كبير في مجال الإصلاح الإقتصادي، شغل عدة مهام في صندوق النقد الدولي من 1974 إلى 1994 خاصة في مجال مكافحة الفساد وغسيل الأموال، انظر: Vito Tanzi – The Underground Economics –**The International Bank**.Quarterley Review. December 2000.N 35.P 5.

[3] - Ibid. p 5.

– **مؤشر التحديد:** ويتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الضريبي على أقل عدد ممكن من الضرائب ذات المعدلات المحددة، وهذا لا ينفي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بضريبة واحدة مثلا بهدف تقليصها من أجل تبسيط النظام الضريبي.

– **مؤشر الموضوعية:** ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح لالتزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها. ويصب هذا ضمن مبدأ العدالة واليقين، الذي جاء به آدم سميث، بحيث يكون ميعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب دفعه واضحا ومعلوما للمكلف أو لأي شخص آخر.

– **مؤشر التنفيذ:** ويتعلق بمدى تنفيذ النظام الضريبي بالكامل وبفعالية، وهذا يتعلق أيضا بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات، ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها القائم الأساسي على التنفيذ، فضلا عن مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاجتماعي والاقتصادي[1].

– **مؤشر تكلفة التحصيل:** وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في النفقات، وهذا يجعل تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن، حتى لا ينعكس ذلك سلبا على مستوى الحصيلة الضريبية.

وتعتبر مؤشرات فيتو تانزي من أهم مؤشرات تحديد تصميم نظام ضريبي فعال خاصة منها مؤشرات التركيز والتشتت، كما توجد مؤشرا ت أخرى لها دور كبير في تحديد فعالية النظام الضريبي، والتي نجد منها مدى احترام المبادئ الضريبية بالإضافة الى مدى تحقيق الأهداف الضريبية المعلن عنها في ظل الامكانيات المتاحة.

وفيما يتعلق بكفاءة النظام الجبائي فيقصد بها الإستخدام الأمثل والأنسب للموارد المتاحة في يد النظام الجبائي أي اختيار أحسن بديل من البدائل المتاحة الذي يوفر أقل تكلفة ممكنة، فالكفاءة ترتبط بعنصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات، أي مدى الرشد في استخدام الموارد المتاحة.[2]

وعليه فإن وجود الكفاءة يضمن بدرجة كبيرة تحقيق الفعالية ويتجلى هذا واضحا من خلال آخر مؤشر من مؤشرات فيتو تانزي والذي هو مؤشر تكلفة التحصيل، ويمكن صياغة العلاقة بين الكفاءة والفعالية في الجدول التالي:

[1] – عمار ميلودي، **أثر الاصلاحات الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2014، ص70.

[2] – كمال رزيق، بوعلام رحمون، مرجع سابق، ص 4.

الجدول رقم 1-01: كفاءة النظام الجبائي

النظام الجيائي	فعال	غير فعال
كفء	الحالة الأولى	الحالة الثالثة
غير كفء	الحالة الثانية	الحالة الرابعة

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على كمال رزيق، بوعلام رحمون، تقييم السياسة الجبائية في الجزائر، مداخلة بجامعة سعد دحلب، البليدة، ص 4.

من خلال الجدول تتضح لنا العلاقة بين الفعالية والكفاءة للنظام الجبائي كالتالي:

الحالة الأولى: وهي الحالة المثالية للنظام الجبائي، حيث أنه يتسم بالكفاءة والفعالية في آن واحد، أي أن أهداف السياسة الجبائية في ظل النظام الجبائي محققة، مع استخدام أمثل لموارد وإمكانات الدولة.

الحالة الثانية: في هذه الحالة يكون النظام الجبائي فعال، لكنه غير كفء أي بمعنى تحقق أهداف السياسة الجبائية لكن مع وجود اسراف وتبذير في موارد الدولة.

الحالة الثالثة: في هذه الحالة يكون النظام الجبائي كفء ولكن غير فعال، أي عدم تحقق الأهداف مع وجود رشادة في استخدام الموارد.

الحالة الرابعة: في هذه الحالة يكون النظام الجبائي غير فعال وغيركفء ، أي عدم تحقق الأهداف مع عدم وجود رشادة في استخدام الموارد.

ويتحدد الحكم على كفاءة أي نظام جبائي من خلال ثلاث نواحي أساسية[1]:

الناحية الأولى: مدى شمول المجتمع الضريبي.

الناحية الثانية: هيكل الأسعار الضريبية ومدى ملائمته لاعتبارات الكفاءة والعدالة الاجتماعية.

الناحية الثالثة: كفاءة الإدارة الضريبية فيما يتعلق بالتحقيق والتحصيل وهو ما يعني العدالة في التنفيذ.

[1] – كمال رزيق، بوعلام رحمون، مرجع سابق، ص 4.

1-3 القانون الجبائي:

الهدف من دراسة القانون الجبائي هو معرفة الأسس التي يرتكز عليها القانون الجبائي، مكانته داخل شبكة الفروع القانونية وروابطه معها، إلى جانب إبراز عنصر هام يتمثل في الاستقلالية التي تطبعه والتي أعطته مكانة متميزة في قائمة المواد القانونية بالإضافة إلى التطرق لمصادر القانون الجبائي، تفسيره، تطبيقه في الزمان والمكان.

1-3-1 القانون الجبائي والنظام القانوني:

لقد كان القانون الجبائي من بين الصلاحيات الأولى السيادية للدولة وهذا منذ ظهور القانون الإداري، ففي بعض البلدان الأوروبية أعتبر القانون الجبائي وجها من الأوجه المميزة للقانون الإداري العام، لكن مع تطور دور الدولة التي أخذت في التدخل أكثر فأكثر في تسيير النفقات العمومية تمكنت الجباية من الاستحواذ على مكانة متميزة في تمويل نفقاتها من خلال الضريبة، على هذا الأساس، فقد شكل لها ترسانة من القواعد الخصوصية على مستوى القانون المالي.

هذا الأخير، يتكون بشكل عام من مادتين اثنتين: المالية العمومية والقانون الجبائي، وكلا المادتين تعالجان موضوع الضريبة (كله أو جزء منه) والتي تعتبر وسيلة تمويل هامة للنفقات العمومية.

فالمالية العامة تقوم بتحليل القواعد المنظمة لإعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، من نفقات عامة وإيرادات عامة ولواحقها.

"أما القانون الجبائي من جهته فيقوم بتحليل القواعد القانونية المفروضة على المكلف بالضريبة وعلى مؤسسات الدولة المتعلقة بوعاء وتصفية وتحصيل الضريبة، وتكون هذه القواعد نافذة بعد تصويت البرلمان عليها" [1].

إن مبدأ استقلالية القانون الجبائي هو أنه توجد أحكام خاصة للضريبة أو للجباية وهذا زيادة على القواعد الموجودة المنظمة لكل الميادين الأخرى[2]. في هذا الإطار فان مقاربة أو تعريف بعض هذه القواعد يمكن أن تكون مختلفة لدى القانون الجبائي مادام أن هذا الأخير يعرض قواعد حاملة لمحتويات إما واسعة أو ضيقة.

[1] – محمود عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، طبعة 2004 ، دار هومة، ص 41 .

[2] – محمود عباس محرزي، مرجع سابق، 2004، ص 44 .

1-3-2 أداء القانون الجبائي:

"إن الهدف من أداء القانون الجبائي هو دراسة المصادر التي يبنى من خلالها القانون الجبائي قواعده وهنا يمكن تسجيل مصدرين: قانون داخلي، قانون دولي، إلى جانب التطرق إلى كيفيات تفسير القانون الجبائي باعتباره نصا قانونيا"[1] .

ومادامت السلطة الجبائية نابعة عن السيادة الوطنية، فمصادر القانون الجبائي تتمثل أساسا في المصادر الداخلية، ومع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية أخذت المصادر الدولية تأخذ نصيبا مهما أكثر فأكثر.

كما أن مصادر القانون الجبائي تتمثل فيمايلي:

– **القانون:** تجد الضريبة مجالها في إطار القانون وبالتالي لا تؤسس أو تصفى أو تحصل خارج القواعد القانونية الموضوعة لها من قبل المشرع. ولا يمكن أن يتخذ أي حكم ذو طابع جبائي من خارج قانون المالية إلا في حالات استثنائية، حيث يمكن أن يتم تحديد كيفيات وضع وتحصيل الضريبة، الرسم شبه ضريبي أو أي حق ذو طابع جبائي من خلال مرسوم تنفيذي أو قرار وزاري، ويتم الأخذ بعين الاعتبار بهذه النصوص عند إعداد الأحكام الجبائية التي يتم دمجها في قانون المالية، هذا الأخير الذي يتم إعداده في شكل مشروع قانون يقدم للدراسة بعد أن يصادق عليه من قبل مجلس الوزراء إلى البرلمان ويتم المصادقة عليه من طرف رئيس الجمهورية في نهاية كل سنة ليصبح ساري المفعول في السنة الموالية، كما هو معمول به في كل من الجزائر وتونس، (فمثلا في الجزائر نجد أن الجباية تأخذ النسق القانوني طبقا للمادة 64 من الدستور، إضافة إلى القانون 17/84 المتعلق بقانون المالية المؤرخ في 1984/07/07).

– **الأحكام القضائية:** لما يتدخل القاضي اثر تسجيل منازعات بين المكلف بالضريبة وإدارة الضرائب ويقوم عندها باتخاذ قرارات وأحكام لتغيير وتحويل التفسير المقدم من طرف إدارة الضرائب إلى نص جبائي، تدعى هذه الأحكام بالأحكام الجبائية.

– **الفقه:** يشمل الفقه جميع الآراء الصادرة عن المؤلفين والمنظرين والمفسرين للنصوص التشريعية أو التنظيمية لما تكون هذه الأخيرة أدوات لتطبيق القوانين الضريبية والأحكام القانونية، لما تكون كذلك تمارس تأثيرا على المشرع أو رأي القاضي.

[1] – محمود عباس محرزي، مرجع سابق، 2004، ص 49 إلى 51.

هذا فيما يتعلق بالمصادر الداخلية، أما المصادر الخارجية فهي تعتبر كنتيجة للتطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويكتسي دورها أهمية بالغة ما دام أنها تفرض أحكامها على التشريع الداخلي، ويمكن أن تغير بشكل عميق أحكامه، وتتمثل المصادر الخارجية أو الدولية أساسا في الاتفاقيات الجبائية الدولية.

وتعتبر الاتفاقيات الجبائية الدولية ثنائية مبرمة بهدف تجنب الازدواج الضريبي*، أو تغييب الضرائب، مادام أن صلاحيات الدول سيادية، يمكن لقدرة تكليفية واحدة أن تكون موضوع ازدواج ضريبي أو غير ضريبي بمناسبة علاقات اقتصادية دولية. وبفعل توسع التجارة الخارجية، زاد عدد الاتفاقيات الجبائية المبرمة عبر العالم لتفادي الازدواج الضريبي.

2- مدخل إلى السياسة الجبائية:

تعد السياسة الجبائية وسيلة هامة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فهي لم تعد تهدف إلى الحصول على الاموال اللازمة لمقابلة النفقات التقليدية فقط، وإنما أداة هامة وفعالة بيد الدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها، ويتم ذلك من خلال احترام المبادئ العامة للضريبة والتي تلتزم بها الدولة عند التنظيم الفني للضريبة باعتبارها من القواعد الأساسية لتصميم نظام ضريبي فعال، وكذلك من خلال الاستخدام الكفء لأدوات السياسة الجبائية.

لذلك ارتأينا أن نتناول المبادئ العامة للضريبة ومختلف أهدافها وكذا طرق تصنيفها، بالإضافة إلى دراسة ماهية السياسة الجبائية.

2-1 المبادئ العامة للضريبة وأهدافها:

وهنا يمكن تناول مختلف القواعد والمبادئ العامة للضريبة التي يجب على المشرع إتباعها بالإضافة إلى التطرق لمختلف الأهداف والتي تصبو الضريبة إلى تحقيقها.

2-1-1 المبادئ العامة للضريبة:

'يقصد بالمبادئ العامة التي تحكم الضريبة، مجموعة القواعد والأسس التي يتعين على المشرع إتباعها ومراعاتها عند وضع أسس نظام ضريبي في الدولة، وتهدف هذه القواعد إلى التوفيق بين مصلحتي الدولة (الخزينة العمومية)

* - يقصد به فرض نفس الضريبة أكثر من مرة على نفس المكلف و على نفس المال.

ومصلحة المكلف بالضريبة"[1]، ولقد صاغ الاقتصادي الانجليزي ادم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" هذه القواعد في: العدالة، اليقين، الملائمة في التحصيل والاقتصاد في نفقات الجباية وكذا السنوية.

– قاعدة العدالة:

تنطلق هذه القاعدة من القدرة المالية التكليفية لدافع الضريبة (المكلف) في المساهمة في الأعباء العامة، بحيث تكون مساهمة أعضاء الجماعة في الأعباء العامة متناسبة مع دخولهم[2].

ويقصد بالعدالة أن يوزع العبء المالي على أفراد المجتمع كل حسب مقدرته، أي مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين الأفراد، ويقصد بالعدالة عند ادم سميث بأن يساهم كل أفراد المجتمع في تحمل نفقات الدولة حسب مقدرتهم النسبية، أي تكون مساهماتهم متناسبة مع دخولهم.

ولقد أخذت أغلب التشريعات الضريبية المعاصرة بفكرة قاعدة العدالة وما تطبيق الضريبة التصاعدية وإقرار الاعفاءات العائلية والحد الأدنى من الدخل المعفى من الضريبة إلا صوراً من مبدأ العدالة.

– قاعدة اليقين:

إن مضمون قاعدة هو أن تكون الضريبة محددة بوضوح من حيث أسس حسابها (وعائها–سعرها) وميعاد الوفاء بها. أي أن لا تفرض الضريبة بشكل تعسفي، بل يكون دفعها، وطريقة تحصيلها مقررة بوضوح يعلمه الخاضع للضريبة، فالهدف الأساسي من وضع هذه القاعدة هو محاولة اعطاء الخاضع للضريبة تفسيرا عن كيفية دفع الضريبة وتحديد مقدار الضريبة الواجب دفعها.

– قاعدة الملائمة في التحصيل:

ويقصد بها أن تجبى الضريبة في الأوقات والطرق الأكثر ملائمة للممول، هذا يعني أن يتلاءم ميعاد تحصيل الضريبة مع موعد تحقيق الدخل وهو الوقت الذي يكون فيه المكلف أكثر قدرة على الدفع وأكثر تقبلا لعبئ الضريبة.

ويعتبر الوقت الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة، كأن تجبي ضريبة الرواتب والأجور من المكلفين في أوقات استلام أجورهم، وتجبي ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية في نهاية الدورة المالية، وعند تحقيق الربح، وتجبي ضريبة ريع العقارات من المكلفين مثلا بعد دفع تكاليف الإيجار.

[1] – حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص، ص، 09، 10.

[2] – خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2005، ص 15.

– قاعدة الاقتصاد في النفقات:

يقصد بهذه القاعدة أن تكون نفقات جباية الضريبة ضئيلة مقارنة بحصيلتها قدر الإمكان وإلا أصبح فرضها عديم الأهمية، وتشمل تكاليف الجباية جميع المنح والرواتب التي تدفعها الدولة للأشخاص الذين يعملون على تحصيلها.

– قاعدة السنوية:

حيث تفرض الضريبة وبتم تحصيلها بصورة سنوية، وذلك لتجنب تراكم الضريبة لعدة سنوات، وأيضا من المهم فرض الضريبة بشكل سنوي وذلك لارتباطها بالفترة المالية للمؤسسات الاستثمارية، عادة تكون السنة لاحتساب الأرباح وإعداد الميزانية ودفاتر الحسابات.

2-1-2 أهداف الضريبة:

تعتمد الدولة على الضريبة كأداة لتحقيق سياستها انطلاقا من كون الضريبة لم تعد مجرد آلية لتحصيل الموارد العمومية. وانما لما لها، بالاضافة الى ذلك، من أدوار اخرى اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية. ومن خلال ذلك تسعى الضريبة إلى تحقيق مجموعة متباينة من الأهداف، يمكن تصنيفها إلى أهداف مالية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية:

وتظهر الأهداف المالية من خلال توفير الموارد العمومية، وذلك لكون الضريبة أداة لتغطية الأعباء العامة للدولة، ورغم التطور الحاصل في دور الضريبة إلا أنها تبقى الوسيلة المفضلة لتوفير الايرادات العمومية، نتيجة وجود بعض النقائص في أشكال التمويل الحكومي الأخرى من قروض وإصدار نقدي، فضلا عن الطابع غير التضخمي للتمويل الضريبي.

أما الأهداف الاقتصادية فتتعدد ويمكن إبرازها من خلال مايلي:

– تشجيع النشاط الاقتصادي: فالضريبة قد تكون إحدى الأدوات الهامة التي تلجأ إليها الدولة لتنشيط الاقتصاد في كل من حالة التضخم والانكماش في إطار سياستها المالية.

– **توجيه الاستثمارات الى القطاعات المرغوب فيها:** يتم استخدام الضريبة للتأثير في هيكل الاستثمارات بتوجيهها نحو القطاعات التي تسعى الحكومة لترقيتها، لكونها أكثر قدرة على توفير مناصب الشغل أو انشاء القيمة المضافة للاقتصاد أو احلال الواردات أو كونها أكثر صداقة للبيئة... .

كما يؤثر نمط الاقتطاع الضريبي على توجيه الاستثمارات وتوزيعها جغرافيا حسب مناطق دون أخرى، من أجل اقامة توازن جهوي بين المناطق أو لترقية مناطق معينة لاعتبارات أمنية، سياسية أو اقتصادية... وبهذا تعتبر الجباية أحد متغيرات مناخ الاستثمار، الذي يجب أن يكون ملائما لاستقطاب الاستثمارات المحلية وخاصة الأجنبية.

– **المساهمة في تحقيق الاندماج الاقتصادي:** تستخدم الضرائب ضمن مسعى تنسيق السياسات الاقتصادية، اذ يستحيل انجاز اندماج اقتصادي من دون تنسيق أو توحيد الأنظمة الضريبية الخاصة بالدول المنطوية تحت الاندماج في أي صورة كان (منطقة تبادل حر، اتحاد جمركي، سوق مشتركة، اتحاد اقتصادي...)[1].

– **العمل على تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية:** فقد تلجأ الدولة لحماية بعض الصناعات المحلية التي قد لا تكون قادرة على منافسة الصناعات المستوردة عن طريق فرض ضرائب على السلع المستوردة، وهذا بدوره يعمل على رفع أسعار السلع المستوردة ويؤدي بالتالي إلى خلق ظروف منافسة أفضل للسلع المصنعة محليا.

– **التأثير على هيكل وحجم الاستهلاك:** تستعمل الضرائب للتأثير على السلوك الاستهلاكي للأعوان من خلال التأثير على الأسعار النسبية للسلع والخدمات، ففرض ضريبة مرتفعة على بعض المنتجات يؤدي الى التقليل من استهلاكها، إذا كانت عادية، أو الانتقال الى استهلاك سلع بديلة لها. يالمقابل يعمل تخفيض الضرائب على بعض المنتجات الى زيادة الطلب عليها ومن ثم زيادة استهلاكها.

كما أن الضريبة تعمل على تحقيق بعض الأغراض الاجتماعية ومنها:

– **إعادة توزيع الدخل:** تخفيض حدة التفاوت بين الدخول والثروات المرتفعة، ذلك باعتماد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخول والثروات المرتفعة، ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخول المنخفضة، ويتم ذلك من خلال التصاعدية على الدخول.

[1] – عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، طبعة 2011، ص 112.

– معالجة مشكل السكن: وذلك باعفاء رأس المال المستثمر في قطاع السكن من الضرائب وكذا الأمر بالنسبة لمداخيل الكراء بهدف التخفيف من أزمة السكن.

– محاربة الفقر: فهدف محاربة الفقر هدف إجتماعي مرتبط بالهدف الإقتصادي من خلال تحفيز النمو الإقتصادي وتوجيه النشاطات للمناطق الفقيرة.

– التقليل من المظاهر الاجتماعية السيئة: حيث يمكن للسلطات محاربة بعض الافات مثل التدخين وتناول الكحول بفرض ضرائب مرتفعة على صناعتها وبيعها وكذا استهلاكها.

وتستعمل الضريبة لتحقيق الأهداف الثقافية، كأداة للمحافظة على التراث الثقافي للمجتمعات وتنميته، وذلك من خلال منح اعفاءات وتحفيزات جبائية لمجال الصناعات التقليدية والأشغال الفنية.

أما فيما يخص الأهداف السياسية، فتعتبر الضريبة الأداة المالية الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لتنفيذ سياساتها العامة والتي ينتج عنها آثار سياسية. ففرض ضرائب مرتفعة على منتجات بعض الدول، وتخفيضها على منتجات بعض الدول الأخرى يعتبر استعمالا للضريبة لأهداف سياسية.

2-2 تصنيفات الضرائب:

ونعني به اختيار موضوع الضريبة، وقد يكون موضوع الضريبة مالا أو نشاطا معينا، وهو القاعدة التي ترتكز عليها الدولة في فرض الضرائب. ويتم تصنيف الضرائب على أساس عدة معايير نذكر منها:

2-2-1 معيار وعاء الضريبة والواقعة المنشئة للضريبة:

حسب معيار وعاء الضريبة نجد الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة، أما الواقعة المنشئة للضريبة، فتنشأ مجرد توفر الظروف الموضوعية والشخصية التي تؤدي إلى الالتزام بالضريبة، وهي الضريبة على رأس المال، الضريبة على الدخل والضريبة على الاستهلاك، وهي كمايلي:

– الضريبة الوحيدة: يقصد بها فرض ضريبة موحدة على مختلف المصادر، بعد خصم جميع التكاليف اللازمة للحصول على الدخل، وبعبارة أخرى جمع ما يحصل عليه الشخص الواحد من الدخول المختلفة على أنها وعاء واحد[1].

[1] – حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص، ص، 18، 19.

وتمتاز الضريبة الوحيدة بمايلي:

- سهولة تحصيلها و قلة نفقات جبايتها.
- تأخذ بعين الاعتبار كل إمكانيات المكلف، وكذا مختلف أعبائه.
- تمتاز بالوضوح.

ونذكر سلبيات الضريبة الوحيدة فيما يلي:

- لا تمس إلا جزءا من الثروة أو مظهرا واحدا من مظاهر النشاط الاقتصادي.
- الضريبة الوحيدة ثقيلة العبء على المكلفين، حيث تؤدي إلى إرهاق وعاء الضريبة وتجعل المكلفين يتهربون من دفعها.

– الضرائب المتعددة: يعني نظام الضرائب المتعددة، إخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الضرائب[1]، فحسب هذا النظام، تعتمد الدولة على أنواع متعددة من الضرائب التي يخضع لها المكلفون، ومن ثم تتعدد وتختلف الأوعية الضريبية، نلجأ إلى هذا النوع من الضرائب لاختلاف مصادر الثروة، وتكاليف تحقيق الدخل.

ولهذا النوع من الضرائب عدة مزايا أهمها:

- يقلل من ظاهرة التهرب الضريبي، حيث أنه إذا أفلح الممول من التهرب من الضريبة الوحيدة، ولم يتحمل نصيبه من الأعباء العامة، فانه في ظل هذا النظام يستحيل عليه التهرب من كافة الضرائب.
- يقلل من العبء الضريبي على المكلفين، إذ لا يؤدي إلى إرهاق الممول كما هو الشأن في الضريبة الوحيدة.

لكن الإفراط في تعدد هذا النوع من الضرائب يؤدي إلى تعقيد النظام الضريبي وإلى عرقلة سير النشاط الاقتصادي وارتفاع في نفقات الجباية.

وحسب معيار الواقعة المنشئة للضريبة نجد مايلي:

– الضرائب على رأس المال: هي الضرائب التي تنتج عن تملك رأس المال، ويقصد برأس المال، مجموع الأموال المنقولة (كالأسهم والسندات) والعقارية (المبنية وغير المبنية) التي يمتلكها الشخص والقابلة للتقدير بالنقود في لحظة زمنية معينة، ولا يهم إن كانت مولدة للدخل أو لا، ومن أمثلتها حقوق التسجيل بمناسبة تملك العقار المبني أو غير المبني.

[1] – حسين مصطفى حسن، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، دون تاريخ، ص53.

– **الضرائب على الدخل:** والتي تنشأ عن واقعة تحقق الدخل، ويقصد بالدخل كل ما يحصل عليه الشخص من إيرادات مقابل السلع التي ينتجها أو الخدمة التي يقدمها، باعتبار مصادر الدخل الأساسية والتي هي العمل، رأس المال، العمل و رأس المال معا.

– **الضرائب على الاستهلاك:** تنتج هذه الضرائب عن الاستهلاك باعتبار الفعل المولد للضريبة هو شراء السلعة، ويقصد بالضرائب على الاستهلاك تلك الضرائب التي تفرض على الدخل عند استعماله في أوجه معينة تتمثل بالحصول على السلع الاستهلاكية، وضرائب الاستهلاك قد تفرض على استهلاك أنواع معينة من السلع أي في صورة نوعية على الاستهلاك كالرسم الداخلي على الاستهلاك وقد تفرض على جميع أنواع السلع في صورة ضريبة عامة على الاستهلاك كالرسم على القيمة المضافة.

2-2-2 معيار تحمل العبء الضريبي ومعدل الضريبة:

وفقا لمعيار تحمل العبء الضريبي نستطيع أن نميز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، أما وفقا لمعيار معدل أو سعر الضريبة فهناك الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية، وهي كمايلي:

– **الضرائب المباشرة** :هي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص أخر بأي حال، فمثلا ضريبة الدخل سواءا كانت على الأشخاص كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، أو على الشركات كما هو الحال بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات يتحملونها مباشرة دون استطاعتهم نقل العبء إلى غيرهم.

– **الضرائب غير المباشرة:** وهي تلك الضرائب التي يستطيع من يقوم بتوريدها إلى الخزينة العمومية نقل عبئها إلى الغير ويكون هذا الممول وسيطا بين الخزينة العمومية والغير، وتفرض الضرائب الغير مباشرة على الثروة بمناسبة تداولها مثل الضرائب على الاستهلاك، وبذلك فدافع هذه الضرائب (التاجر) يستطيع نقل عبئها إلى المستهلكين (المستهلك النهائي).

إن معدل أو سعر الضريبة هو مبلغ الضريبة في علاقته بوعاء الضريبة[1]، ويتحدد معدل الضريبة بشكل عام من طرف السلطات العامة بناءا على احتياجاتها من تغطية أعبائها، وتبعا لهذا المعيار نجد الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية.

– **الضريبة النسبية:** يقصد بها تلك الضريبة المحسوبة على أساس معدل ثابت مهما كان حجم المادة الخاضع للضريبة، ومن أمثلة الضرائب النسبية نجد مثلا في الجزائر الرسم على القيمة المضافة الذي يفرض بمعدل 07 % أو17 % على رقم الأعمال.

أما في تونس بمعدل 18%كننسبة عامة، و12%كنسبة استثنائية، اضافة إلى نسبة مخفضة 6% [2].

– **الضريبة التصاعدية:** تعني ارتفاع المعدل مع تزايد حجم المادة الخاضعة للضريبة وتأخذ شكلين هما:[3]

- **الضريبة التصاعدية الإجمالية:** وفق هذه الحالة يتم تقسيم دخول الممولين إلى عدة طبقات، وترتب هذه الأخيرة تصاعديا، ثم تفرض الضريبة بمعدل متزايد كلما انتقلنا إلى طبقة أكبر.
- **الضريبة التصاعدية بالشرائح:** وجد هذا النمط من الضريبة تجنبا لعيوب الضريبة التصاعدية الإجمالية، يتضمن هذا الأسلوب إعفاء الحد الأدنى الضروري للمعيشة، أي مراعاة أوضاع المكلف الشخصية ويتم تقسيم الدخل إلى شرائح ثم تفرض الضريبة بنسب مختلفة تتزايد كلما انتقلنا من شريحة إلى أخرى.

2-2-3 معيار مادة الضريبة:

وفقا لمعيار مادة الضريبة نجد الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال:[4]

– **الضرائب على الأشخاص:** يقصد بالضرائب على الأشخاص بأن يكون الإنسان نفسه هو محل الضريبة أو وعاء الضريبة، فتفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر عن امتلاكهم للثروة.

– **الضرائب على الأموال:** وقد يقصد بها اختيار الأموال كأساس لفرض الضريبة وقد تكون الأموال إما ثروة أو دخل، والثروة هي مجموع ما يمتلكه الأفراد من قيم في لحظة زمنية معينة سواءا أخذت شكلا عينيا أو شكل سلع

[1] – محمد السعيد فرهود، **مبادئ المالية العامة**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1978، ص 253.

[2] – الجمهورية التونسية، بوابة وزارة الاقتصاد والمالية، لمحة عامة عن الجباية، 2014.

[3] – حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص 26.

[4] – محمود عباس محرزي، مرجع سابق، 2003، ص 132 إلى 135.

إنتاجية أو سلع استهلاكية أو أوراق مالية أو مبلغ من النقود، أما الدخل هو ما يحصل عليه الفرد بصورة دورية منتظمة على نحو مستمر من مصدر معين، قد يتمثل في ملكيته لوسائل الإنتاج أو في عمله أو في كليهما معا ويأخذ الدخل صورة نقدية في المجتمعات الحديثة وان كان من المقبول الحصول على جزء من أجره من السلع التي يقوم بإنتاجها.

ومع بداية القرن العشرين، انتقل وعاء الضريبة من الثروة إلى الدخل للأسباب التالية:

- التطور الذي لحق الاقتصاد وتحوله من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، قد ترتب على ذلك زيادة أهمية الثروة المنقولة عن الثروة العقارية ونظرا لصعوبة تقدير تلك الأخيرة من جانب الإدارة الضريبية وقد أصبح الدخل الناتج عنها محل تقييم.
- القيود التي فرضت على حق الملكية وما يتفرع عنها من حق استغلال، تمثلت في شكل تنظيم علاقات استئجار الأراضي والمباني للأغراض السكنية وغيرها مما أدى إلى تناقص أهمية الثروة العقارية.
- تزايد أهمية الدخل الناتج عن العمل بحيث أصبح المعيار الذي يحدد درجة مساهمة الفرد في حصيلة الضرائب.

ومع ذلك فان اختيار الدخل كتعبير عن المقدرة التكليفية، وبالتالي كأساس لفرض الضريبة يثير مشاكل معينة هي:

- ليست كل عناصر الدخل نقدية، فقد يكون البعض منها عينيا.
- صعوبة تقدير الدخول النقدية (سرية الأعمال).

2-3 مفهوم السياسة الجبائية وأدواتها:

سنتناول في هذا العنصر مفهوم وخصائص السياسة الجبائية، وكذا مختلف أدواتها والتي تستخدمها من أجل التأثير في قرارات المستثمرين بهدف جذب الاستثمار الأجنبي.

2-3-1 السياسة الجبائية:

تعتبر السياسة الجبائية جزءا من السياسة المالية التي هي إحدى أدوات وفنون السياسة الإقتصادية، فهي تبحث في مختلف الظواهر الجبائية وتحلل أوجه النشاط المالي، لتمكين الدولة من المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، فهي برنامج تخططه وتنفذه الدولة مستخدمة كافة أساليب وفنون الضرائب لإحداث آثار تسعى إلى تحقيقها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لقد تعددت المفاهيم بخصوص السياسة الجبائية والضريبية واكتفى المحللين الاقتصاديين والماليين بتعريف الضريبة فقط واعتبروا قرارات الدولة بشأن الضرائب هي السياسة الضريبية ومن بينها نذكر :

السياسة الضريبية هي مجموعة القرارات المتخذة لتأسيس وتنظيم وتطبيق الاقتطاعات الضريبية طبقا لأهداف السلطات العمومية[1].

وتعرف أيضا على أنها: مجموعة من البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب أية أثار غير مرغوب فيها من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[2].

ويسمح هذا المفهوم للسياسة الضريبية بأن يمتد نطاقها ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة والبرامج المتكاملة المرتبطة بها وبذلك يمكن أن يمتد نطاق السياسة الضريبية ليشمل الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب في تشجيعها، وذلك باعتبار أن هذه الضريبة إيرادات ضريبية محتملة متنازل عنها في الفترة القصيرة، محتمل تعويضها في الفترة الطويلة.

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات المستخدمة في صورة مزايا ضريبية، تعرف في الأدبيات الاقتصادية بالنفقات الضريبية التي يعرفها دليل شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي سنة 2001 على أنها: تشمل الاعفاءات من الوعاء الضريبي والبدلات المخصومة من الدخل الاجمالي والقيود الضريبية الخصومة من الالتزامات الضريبية وتخفيضات المعدلات وتأجيل دفع الضرائب (مثلما يحدث في حالة الاهتلاك المعجل)[3].

ومن أهم خصائص السياسة الجبائية نجد مايلي:

- هي عبارة عن تشكيلة متكاملة من البرامج الموجهة بغية تحقيق أهداف معينة.
- تعد السياسة الجبائية جزءا من السياسة المالية للدولة والتي بدورها تعتبر جزءا من السياسة الاقتصادية أي أنها أداة تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها.

[1]- Brachet bernard , **le systéme fiscal francais**, 7eme edition, aout 1997, paris , p 14 .

[2] – الحجازي مرسي السيد، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1998، ص 145.

[3] – عبد المجيد قدي، مرجع سابق، 2011، ص 118.

- ترتكز السياسة الجبائية على أدوات ضريبية فعلية ومحتملة تتناسق وأهدافها المرجوة، والتي نجد منها الإعفاءات والتخفيضات الضريبية.
- تهدف السياسة الجبائية إلى جذب وتحفيز الاستثمار، ترقية البحث والتطوير ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك باستخدام وسائلها المختلفة، والمتمثلة في المزايا والتحفيزات الضريبية الممنوحة من طرف المشرع.

2-3-2 أدوات السياسة الجبائية:

تمثل الحوافز الضريبية أحد أبرز أدوات السياسة الجبائية والتي تستخدمها الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية، والتأثير على سلوك المستثمرين بما يتفق وأهداف الدولة خاصة في مجالها التنموي الاقتصادي والاجتماعي، وفيمايلي سنتناول مفهوم الحوافز الضريبية، والهدف منها، وكذا مختلف أشكالها.

فالتحفيز الجبائي كمفهوم اقتصادي، مصطلح حديث نسبيا، يستعمل بصفة عامة للدلالة على الأساليب والطرق ذات الطابع الإغرائي التي تتخذها السياسة الاقتصادية في نطاق التنمية للنهوض بقطاع معين[1].

الحوافز الضريبية هي ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو لبعضها، ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي.

وتعني الحوافز الضريبية استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة حيث يمكن عن طريق الأخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها[2]، أو عن طريق منح إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة، إذن فالحوافز الضريبية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز.

إن سعي الدول لجذب المستثمرين الأجانب من خلال الحوافز الضريبية بغية تحقيق جملة من الأهداف ولعل أبرزها:

- تشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات استثمارية جديدة في البلاد، أو استمرار القائم منها وتوسعه.

[1] – منور أوسرير، محمد حمو، **محاضرات في جباية المؤسسات**، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، 2009، ص215 .

[2] – OECD, Investment Policy, **POLICY FRAMEWORK FOR INVESTMENT**, 2011 Edition, p08, on line at:www.oecd.org/investment/pfitoolkit.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية على الالتزام بما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية سواء عن طريق توجيه هذه الاستثمارات إلى قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني، أو إلى مناطق محددة من إقليم الدولة.
- حث المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار الأرباح المحققة في البلد المضيف بدلا من تحويلها إلى الخارج.
- جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام لليد العاملة الوطنية وذات التكنولوجيا المتقدمة، بهدف محاربة البطالة وكذا تكوين وتحسين أداء العمال الوطنيين.
- زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه زيادة الفروع الإنتاجية، وسينتج عن ذلك تعدد العمليات الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي، وهذا سينجم عنه زيادة عدد المكلفين بالضريبة مما يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 1-01: آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العمومية

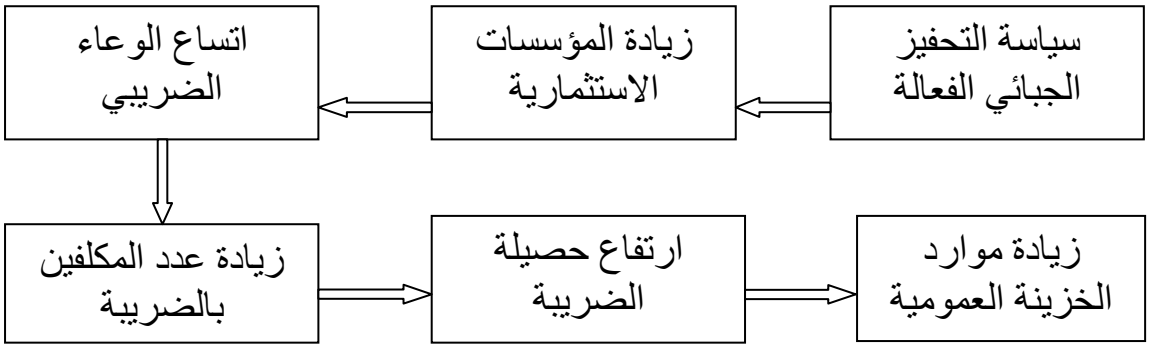

المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على ما سبق.

وتتخذ سياسة التحفيز الضريبي عدة أشكال وأوجه تؤثر من خلالها الدولة على قرار الاستثمار وتأخذ الحوافز الضريبية عدة أشكال من أهمها: الأسعار الضريبية التمييزية، الإعفاء المؤقت أو الإجازة الضريبية، الاستهلاك المعجل، الائتمان الاستثماري، ترحيل الخسائر.

حيث يمكن استخدام أسعار الضريبة كأداة لجذب المشروعات الاستثمارية، وذلك من خلال تقرير معاملة متميزة لنوع معين من النشاط أو مجموعة معينة من المكلفين، تتمثل إما في التمييز عند تحديد سعر الضريبة، أو الخفض الحكمي لمبلغ الضريبة المحدد وفقا للسعر العادي[1].

وتعتبر الأسعار الضريبية التمييزية من أشهر صور التمييز في المعاملة الضريبية، حيث يفرض المشرع الضريبة بأسعار مختلفة وفقا لنوع المشروع أو حجمه أو مدى مساهمته في أهداف خطة التنمية، كاستخدام سعر ضريبي تمييزي للأنشطة الصناعية عن التجارية، أو استخدام أسعار ضريبية جمركية تمييزية للسلع التي تمثل نسبة الأجزاء المصنعة منها محليا عن نسبة مقررة إلى مجموع الأجزاء الكاملة المكونة للمنتج النهائي.

أما الإجازة الضريبية (الإعفاء المؤقت) فيقصد بها منح المشروعات الاستثمارية إعفاءا ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية، و يمكن استخدامها بطريقة تسمح لها بأن تمارس دورا هاما في التأثير على حجم الاستثمارات ونمط توزيعها بين القطاعات المختلفة، وتلعب دورا هاما في تقليل المخاطر التي يتحملها المستثمر بالنسبة للاستثمارات الجديدة، وتزيد العائد الصافي، وتحقق سيولة ذاتية للمشروعات التي تتمتع بها وخاصة المشروعات التي تحقق أرباحا في بداية حياتها الإنتاجية مما يشجع المستثمر على الاستثمار في الدولة التي تقدم هذا الحافز[2].

ونظرا لأهمية هذا الحافز ودوره في تشجيع الاستثمارات الأجنبية فقد لجأت إليه العديد من الدول النامية وذلك بمنح المشروعات الاستثمارية إعفاءا ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها، أي أن المستثمر يتمتع لعدد من السنوات بإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب ولذلك سميت بالإجازة الضريبية، ثم ينتهي الإعفاء بانتهاء هذه المدة أو الإجازة المحددة سلفا.

ويقصد بالاستهلاك المعجل كحافز ضريبي: كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية المقدرة[3].

---

[1] – أسامة محمد الفولي، **دور الإجازة الضريبية كحافز للاستثمار الخاص**، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، العدد الرابع، 1989، ص 174.

[2] – النجار سعيد، **نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1991، ص 126.

[3] – حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، مركز الاسكندرية للكتاب، 2000، ص 264.

واستخدام الاستهلاك المعجل يمكن أن يؤثر على قرار الاستثمار، حيث يحد من الآثار السلبية لضريبة الدخل، ويحقق العديد من الآثار الايجابية، ذلك أن نمط الاستهلاك المستخدم يمكن أن يؤثر على كل من مقدار الضريبة الذي يتحمله المستثمر، لذلك يستخدم الاستهلاك المعجل لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق مزيدا من الفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية.

أما الائتمان الاستثماري فينتج في إطار السماح بخصم نسبة معينة من قيمة الأصول الرأسمالية الجديدة المشتراة من الضريبة المستحقة على المستثمر، الأمر الذي يترتب عليه تخفيض من الضريبة دون أن يصاحب ذلك تخفيض فعلي في وعاء الضريبة[1]. وتجدر الاشارة على أنه في غالبية التشريعات التي تقدم مزايا الائتمان الاستثماري تقتصر على الآلات والمعدات الرأسمالية دون الأراضي والمباني كأصول رأسمالية.

أما فيما يخص حافز ترحيل الخسائر، فلا شك أن أي عملية استثمارية تكون معرضة للمخاطر التي قد تؤدي بالمستثمر إلى تحقيق خسائر بدلا من الحصول على الأرباح[2]، وقد لا يستطيع المستثمر الاستمرار في الإنتاج فلا يجد الحل في تصفية المشروع، ولكن قد يستمر المستثمر في الإنتاج بالرغم من وجود الخسائر أملا في تحقيق ربح في الفترات القادمة، وهنا يمكن للمشرع تحفيز المستثمر الأجنبي على الاستمرار في الإنتاج وذلك بمنحه الحق في خصم الخسائر التي تعرض لها من أرباح السنوات السابقة أو اللاحقة، ومن ثم يضيق الوعاء الضريبي إلى حد قد لا يتحمل معه المستثمر أي ضريبة رغم تحقيق الربح، نظرا لأن اعتبار الخسائر ضمن التكاليف الواجب خصمها .

وبعبارة أخرى، تعتبر هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.

[1] – يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**، مرجع سابق، ص 83.

[2] – نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية**، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013، ص 153.

3- الضغط والتهرب الضريبي:

يعتبر الضغط الضريبي من المعايير الأساسية التي تحدد علاقة الضرائب بالنواتج لأنه يقيس مدى العدالة الضريبية وكذا مستوى التطور الاقتصادي من خلال تأثيره على الانشطة الاقتصادية، إلا أن تجاوزه لعتبة الملائمة يدفع المكلف بالضريبة لمحاولة التخلص من الضريبة مما يدفعه للتهرب الضريبي.

وسنتناول الضغط الضريبي وأثره على الانشطة الاقتصادية، وكذا دراسة ظاهرة التهرب الضريبي.

3-1 الضغط الضريبي:

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالعلاقة الموجودة بين الايرادات الضريبية والناتج الداخلي الإجمالي، والمعروفة بالضغط الضريبي حسب منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE)، ويمكن تسميته أيضا بمعدل الاقتطاع الإجباري، مستوى الجباية، وعبء الضريبة على الاقتصاد.

3-1-1 مفهوم الضغط الضريبي:

إن الضغط الجبائي هو نسبة الاقتطاعات الجبائية مقارنة بعملية الثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي الخام[1]، والذي يسمح لنا بتحديد العبء المالي الذي يتحمله المستثمرون والاقتصاد الوطني ككل، حيث أن ارتفاع الموارد العائدة للخزينة العمومية من جهة، وضعف الموارد الموجهة للأشخاص المستثمرين، والذي يحول دون مواصلة أنشطتهم الإنتاجية، لذلك فإن ارتفاعه يعد عائقا في طريق التنمية الاقتصادية. ويتم حساب معدل الضغط الضريبي بالعلاقة التالية:

حسب المفهوم الضيق للضغط الضريبي:

معدل الضغط الضريبي= الايرادات الضريبية / الناتج المحلي الخام.

وحسب المفهوم الواسع للضغط الضريبي:[2]

معدل الضغط الضريبي = الايرادات الضريبية + شبه الضريبية / الناتج المحلي الخام.

[1] – عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2003، ص 156.

[2] – علي صحراوي، **مظاهر الجباية في الدول النامية**، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993، ص 39.

ولقد حدد الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك (Colin Clark)[1] في سنة 1957 مستوى الضغط الضريبي الأمثل ب25%، إلا أن هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار سوى الاقتصاديات المتقدمة وتهمل الحالات الاستثنائية من حروب وأزمات، أين تزداد المساهمات في تحمل الأعباء العامة[2]. وهو يعبر على مدى كفاءة سياسة التنمية الاقتصادية المتبعة.

وتتسم الدول النامية في هذا المجال ب:

- انخفاض الضغط الضريبي مقارنة مع مثيله بالبلدان المتقدمة، نتيجة انخفاض الدخل الوطني.
- تخلف الهياكل الضريبية، وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلف بالضريبة.
- ضعف التشريع الضريبي، وكثرة الثغرات القانونية، وعدم كفاءة الإدارة الضريبية .
- كثرة الإعفاءات.
- تعقد النظم الضريبية وكثرة التعديلات مما يصعب التحكم فيها إداريا.

3-1-2 أثر الضغط على الانشطة الاقتصادية:

بعد دراسة لمفهوم الضغط الضريبي تبين أنه ذلك المستوى الذي يعبر على مدى كفاءة سياسة التنمية الاقتصادية المتبعة من طرف الدول، لما له من آثار على الأنشطة الاقتصادية:

إن تأثير الضغط الضريبي على الاستهلاك يكون من خلال تأثير الاقتطاعات الضريبية على الدخل باعتباره مصدر للإستهلاك، وذلك لأنها تؤدي إلى خفض الدخول، أو رفع أسعار المنتجات، وهو ما ينعكس في انخفاض الدخول الحقيقية المتاحة.

فإذا ما فرضت ضريبة على هذا الدخل فأدت إلى إنقاصه، فإن ذلك يؤدي بالمكلف إلى إعادة توزيع استعمالات دخله[3]، فالمكلفون وخاصة ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة، نتيجة انخفاض دخلهم يتوجهون إلى التضحية ببعض السلع والخدمات، وخاصة الكمالية منها، وبالتالي يقل الطلب عليها، وتميل أسعارها نحو الانخفاض إلا أن هذا الانخفاض لا يتم بدرجة واحدة بل يتفاوت من سلعة إلى أخرى تبعا لدرجة مرونة الطلب

[1] – كولن كلارك من مواليد نوفمبر 1905 هو اقتصادي واحصائي بريطاني اشتغل في المملكة ويعتبر من أهم مكتشفي الناتج الداخلي الخام توفي عام 1989 .أنظر http://fr.wikipedia.org/wiki/Colin_Clark .

[2] – Angus Maddison ,**Macro measurements Before and After Colin Clarck**. Shorter version appeared in the Australian Economic History Review. England. (March 2004). P 1.

[3] – حميد بوزيدة، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992– 2004** ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 63.

عليها، فالسلع ذات الطلب المرن كالسلع الكمالية يتأثر استهلاكها نتيجة لفرض الضرائب عليها أكثر من السلع ذات الطلب غير المرن التي لا يستطيع الأفراد الاستغناء عنها كالسلع الضرورية.

أما الضرائب المفروضة على أصحاب الدخول المرتفعة فإنها لا تأثر على استهلاكهم لأنهم يدفعونها من مدخراتهم، وهنا الزيادة في العبء الضريبي تؤدي عادة إلى التضحية بالادخار على حساب الاستهلاك، وهذا له أثر اقتصادي مهم على المدى البعيد ويتمثل في تقليل من حجم الاستثمارات وهذا يؤثر على الاقتصاد بشكل سلبي .

إن الادخار ذو علاقة عكسية مع الاستهلاك حيث أن الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، ففرض ضرائب يؤدي إلى تخفيض الدخول ويؤدي بصفة عامة إلى تخفيض الاستهلاك والادخار خاصة بالنسبة لادخار للأفراد.

أما فيما يخص ادخار المشروعات، فالادخار هنا يتكون من مجموع الاحتياطات وأرباح المؤسسة غير الموزعة على الشركاء والتي يهدف إلى إعادة استثمارها، وعلى هذا الأساس غالبا ما تكون هناك معاملة جبائية خاصة لهذا النوع من الادخار في اطار السياسة الجبائية، وذلك من خلال خفض الضغط الجبائي على النوع من ادخار المشروعات باعتباره وسيلة من وسائل التمويل. أما الضغط الجبائي المرتفع فهو يقلص هذا النوع من الادخار.

أمام زيادة الضغط الضريبي يستطيع المكلف مضاعفة جهوده وساعات عمله قصد تعويض الخسارة في الدخل حسب أثر الدخل[1]، ومن ثم تحسين إنتاجية العمال ككل لتغطية حجم الضريبة الذي يخصم من دخولهم، من أجل المحافظة على مستوى معيشتهم، وكذلك أصحاب رؤوس الأموال الذين يعملون على تحسين انتاجيتهم لتغطية أعباء الضريبة من أجل المحافظة على مستوى أرباحهم، وهذا بدوره يعمل على تحسين وزيادة استثماراتهم.

ويستعمل الضغط الضريبي لتوجيه اليد العاملة حيث زيادة الاقتطاعات في نشاط معين ينقص من حجم العمالة فيه ويعمل تخفيض الاقتطاعات على توسيع قاعدة العمالة، وهذا يتوقف على السياسة الجبائية المتبعة ومدى ترقيتها للعمالة، وذلك من خلال منح المزايا الضريبية للمؤسسات بهدف إحداث مناصب الشغل.

[1] - Pierre Beltrame, **La fiscalité en France**, Ed Hachette, France 1998. p 174.

ويعتمد حجم الاستثمار في المجتمع على عنصرين أساسيين وهما سعر الفائدة السائد في السوق وعلى الأرباح التي يمكن تحقيقها من الاستثمار، ويعمل الضغط الضريبي المرتفع على تخفيض حجم الاستثمارات من خلال تقليصه لأرباح المستثمرين، ويتضح مما سبق أن هناك علاقة طردية بين حجم الاستثمار وحجم الأرباح، ويتجلى واضحا اهتمام الدول بهذا العنصر من خلال منح مزايا واعفاءات ضريبية من أجل التخفيف من الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات بهدف جلب الاستثمار المحلي وخاصة الأجنبي، وسنتناول هذا العنصر بالتفصيل باعتباره يصب في موضوع البحث.

ويؤثر مستوى الاقتطاع الضريبي على حجم الإنتاج من خلال التأثير في معدل الربح المحقق من العمليات الإنتاجية فان استطاع المنتجون نقل عبء الضريبة المفروضة على منتجاتهم إلى المستهلكين بزيادة الأسعار فالأثر يكون ايجابيا حيث يزيد الإنتاج أو يبقى ثابتا أما إن لم يستطع المنتجون نقل عبء الضريبة فالأثر يكون سلبيا حيث يخفض المنتجون إنتاجهم وخفض توظيف الأموال في العمليات الإنتاجية يؤدي على تخفيض الاستثمار وربما تسريح أو تقليص عدد العمال وهذا بدوره يؤثر على التنمية الاقتصادية.

والضغط الضريبي يؤثر على كل من الاستهلاك، الادخار، العمالة، الاستثمار والإنتاج بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يؤدي إلى انخفاض في النشاط الاقتصادي، وكل ارتفاع في معدل الضغط الضريبي فوق العتبة المثلى يؤدي الى انخفاض الأداء الاقتصادي والذي يسمح بارتفاع الغش والتهرب الضريبي بهدف تخفيف العبء الضريبي المفروض .

لذلك وجب أن يكون الضغط الضريبي أداة بيد الدولة لترشيد الاستهلاك، تشجيع الادخار، توسيع قاعدة العمالة، توجيه الاستثمار وتوجيه اليد العاملة، لإحداث التوازن الجهوي حتى يحقق الهدف الذي انشأ من أجله في المالية العامة.

3-2 التهرب الضريبي:

التهرب الضريبي هو عبارة عن: عدم إقرار المكلف بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مضللة للدوائر الضريبية، أو الإفلات من تسديد الضريبة سواء باستخدام الطرق المشروعة أو غير المشروعة، وهنا قد يتخلص المكلف من دفع الضريبة إما بشكل جزئي أو كلي [1].

[1] – سالم عميرة العمور، **ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، 2007، ص 37.

ويعرف Cartou Louis: التهرب الضريبي على أنه: هي مجموعة العمليات التي يقوم بها المكلف من أجل وضع مادته الخاضعة للضريبة في متناول النظام الجبائي الذي يمنحه أحسن وأكثر امتيازات سواء في داخل الدولة أو خارجها.[1]

3-2-1 الأشكال المختلفة للتهرب الضريبي:

ويمكن أن يتحقق التهرب الضريبي إما بطريقة مشروعة أو بطريقة غير مشروعة، ويمكن أن يأخذ عدة أشكال نذكر منها:

- التهرب الضريبي المشروع
- التهرب الضريبي غير المشروع
- التهرب الضريبي الدولي

فالتهرب المشروع هو تجنب المكلف من دفع الضريبة مستفيدا في ذلك بالثغرات الموجودة في التشريع الضريبي، أي يستغل المكلف الثغرات الموجودة في القانون للتخلص من دفع الضريبة، ومن أجل بلوغ المكلف لهذا الغرض فهو يقوم بالاستعانة بالمختصين في المجال للتعرف على مختلف الطرق لتجنب دفع الضريبة، مستندين في ذلك على الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي.[2]

أما التهرب غير المشروع أو الغش الضريبي فيقصد به هو التهرب العمدي من دفع الضريبة المفروضة على المكلف، مخالفا بها القوانين الضريبية، ويكون إما بعدم دفع الضريبة المستحقة، وذلك بتقديم تقرير غير صحيح على النشاط الخاضع للضريبة، أو كتمان النشاط كليا بحيث لا يدفع أية ضرائب، ويعتبر التهرب غير المشروع جريمة مالية يعاقب عليها القانون.

وفي هذا المجال نجد كذلك التهرب الضريبي الدولي والذي يعتبر عنصر مهم له علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم هذا الشكل من التهرب غالبا بواسطة الشركات متعددة الجنسيات والتي تتوفر على فروع عابرة للقارات، بهدف تخفيف الأعباء وخاصة الأعباء الضريبية إلى أقل ما يمكن، وذلك باستفادتها من عدم تجانس

[1] - Cartou Louis :**Droit Fiscal international et européen**, 2édition, Précis Dalloz ,Paris,1991,P259.

[2] - صالح حسن كاظم، بحث بعنوان: **مكاحة التهرب الضريبي ضرورة ملحة في الحد من الفساد**، قسم البحوث والدراسات، دائرة الشؤون القانونية، 2011، ص،ص، 39، 40.

التشريعات الضريبية للدول المختلفة، حيث تختار لنشاطها الدولة ذات التشريع الضريبي الأقل حدة لتحقق أكبر منفعة ممكنة وأقل عبء ضريبي ممكن.

"يعتبر هذا النوع من التهرب من أخطر أشكال التهرب، إذ أنه يتمثل في العمل على التخلص من دفع الضريبة في بلدها عن طريق التهرب غير القانوني للمداخيل والأرباح التي من المفروض أن تخضع لضرائب البلد الذي حققت فيه فعلا إلى بلد آخر يتميز بضغطه الضريبي الملائم (المخفض)"[1].

ويتخذ هذا النوع من التهرب الضريبي الدولي عدة أشكال نذكر منها:

- التلاعب في التصريح بأسعار الصفقات التجارية
- المبالغة في تقييم التكاليف

إن التلاعب في التصريح بأسعار الصفقات التجارية عادة ما يستعمل بين الشركات التي تملك فروعا في الخارج، حيث تقوم بتحويل أرباحها لاتجاه فروعها المتواجدة في دول رسومها أقل، كما يلجأ إلى هذا الشكل شركات التجارة الدولية لتحويل مركز الضغط من أجل ضبط تسوية سعر منتجاتها المصنعة في البلد وبيعها في بلد ثاني سعيا منها لتحقيق أقصى نسبة من أرباح في البلد الذي يكون فيه العبئ الحقيقي الجبائي أخف وطأة [2].

ويتم التلاعب في التصريح بالأسعار، إما عن طريق خفض أسعار المبيعات بالنسبة للسلع الموجهة للتصدير، أو رفع أسعار السلع المشتراة عند الاستيراد.

أما المبالغة في تقييم التكاليف وتضخيمها فيتم من خلال رفع النفقات والتكاليف على نحو وهمي حيث يتم زيادة تكاليف السلع والعمل وكذا أجو ورواتب ومكافآت الموظفين خارج البلد مع أشخاص أو مؤسسات وهمية، حتى تصبح الأرباح الظاهرة قليلة وبالتالي تقل الضرائب المفروضة عليها.

"ومن بين الطرق الأكثر استعمالا وانتشارا نجد تكاليف المقر، إذ تفرض التكاليف من قبل الشركة الأم الموجودة بالخارج على فرع لها بالدولة المعنية من خلال تطبيق نسبة معينة أن تحددها بنفسها على رقم أعمال هذا الفرع، ويمكن لهذه النسبة أن تقوم بامتصاص جزء كبير أو حتى كل الأرباح الخاضعة للضريبة"[3].

[1] – حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص 41.

[2] – حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص 42.

[3] – حميد بوزيدة، مرجع سابق، ص 42.

3-2-2 أسباب التهرب الضريبي:

إن أسباب التهرب من الضريبة كثيرة ومتعددة ولا يمكن حصرها وذلك لأنها تختلف باختلاف التشريعات المالية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومستوى الوعي العام وكفاءة الأجهزة وفعاليات الإجراءات ويمكن إجمال أهم هذه الأسباب على النحو التالي:

– الأسباب التشريعية:

إن الأسباب التشريعية من أهم أسباب التهرب الضريبي ومرجع ذلك إما إلى النقص في التشريع الضريبي، وعدم إحكام صياغته، واحتوائه على ثغرات ينفذ منها المكلفون ليتخلصوا من دفع الضريبة وربما مرجع ذلك إلى قدم التشريعات الضريبية أو نتيجة لعدم دقتها أو وضوحها.

– تعدد الضرائب وارتفاعها:

تعدد الضرائب وارتفاعها مما يؤدي إلى ارهاق المكلف بالضريبة ودفعه نحو التهرب الضريبي، وكذا التهرب الناتج عن الازدواج الضريبي وعدم قدرة المكلف على تحمل العبء الضريبي أكثر من مرة واعتقاده بعدم أحقية الدولة بهذه الضريبة.

– ضعف الوعي الضريبي:

يعد ضعف الوعي الضريبي من الأسباب الرئيسية للتهرب الضريبي، فكلما زاد الوعي الضريبي لدى المكلفين ضعف الدافع على التهرب والعكس إذا كان الوعي الضريبي لدى المكلفين ضعيفا كان الباعث النفسي على التهرب الضريبي قويا وسادت كراهية الضريبة.

خاتمة الفصل الأول:

إن الضريبة ليست حديثة العصر، وإنما يرجع تاريخها إلى العصور القديمة حيث تم تداولها من قبل المجتمعات لكن بطريقة غير تنظيمة، ولم تأخذ مكانة هامة في الحيز الاقتصادي إلا في العصر الحديث، فهي لم تعد تهدف إلى الحصول على الأموال اللازمة لمقابلة النفقات التقليدية فقط، وإنما أداة هامة وفعالة بيد الدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها، ويتم ذلك من خلال استخدام السياسة الضريبية والتي توضع من خلال القانون الضريبي أو الجبائي.

أما النظام الضريبي فهو الترجمة الفنية للسياسة الضريبية التي تخططها وتنفذها الدولة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب أخرى غير مرغوبة ولا يتم ذلك إلا في ظل نظام ضريبي يمتاز بالكفاءة والفعالية يقوم على احترام المبادئ العامة للضريبة.

يعتبر الضغط الضريبي ذلك المستوى الذي يعبر على مدى كفاءة سياسة التنمية الاقتصادية من خلال السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدول، لما له من آثار على الأنشطة الاقتصادية، إلا أن تجاوزه لعتبة الملائمة يدفع المكلف بالضريبة لمحاولة التخلص من الضريبة مما يدفعه للتهرب الضريبي.

إن السياسة الضريبية يمكن أن تكون لها آثار ايجابية على الاستثمار الأجنبي باعتباره من المصادر الخارجية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية، أو بعبارة أخرى قد تكون السياسة الضريبية عامل لجذب هذا النوع من الاستثمار وذلك من خلال منحه العديد من الحوافز الضريبية المختلفة الأشكال. وسنتناول هذا النوع من الاستثمار في الفصل التالي.

الفصل الثاني

مقدمة:

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر الموضوعات أهمية في الدراسات الاقتصادية ويعد من ضمن القضايا المطروحة للنقاش على مستوى الهيئات الدولية المتخصصة.

ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية دورا مهما في خلق الثروة والتعجيل بالنمو والتحول الاقتصادي فهو يسمح بنقل التكنولوجيا وتقليص البطالة بتوفير مناصب الشغل بالإضافة الى تحسين المناخ التجاري وجعله أكثر تنافسية.

ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية على وجه الخصوص والتي تعاني من تفاقم أزماتها المالية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبح هذا النوع من الاستثمارات مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق نحو اجتذاب المزيد منها.

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل النقاط الأساسية التالية:

- الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر
- الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته
- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على اقتصاديات البلدان المضيفة

1- الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يلقى الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما وتفضيلا من طرف الدول المضيفة، التي تجد فيه المنافع والمكاسب المرتبطة بعملية التنمية الاقتصادية، وهنا سنتناول دراسة عامة حول للاستثمار، بالإضافة إلى التطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي، مع ذكر أهم أشكاله ودوافعه.

1-1 أساسيات حول الاستثمار:

قبل التوجه لدراسة الاستثمار الأجنبي يجب معرفة ماهية الاستثمار من أجل تحديد المفاهيم، ويعرف الاستثمار حسب لومبار بأنه: " الاستثمار هو شراء أو صنع منتوجات آلية ووسيطة". أما قيتون فيقول أن: " الاستثمار هو تطوير وتنمية لوسائل الطاقات المهيأة، فالاستثمار تحسين في المستقبل مع انفاق وتضحية". أما ديبترلون فيقول أن الاستثمار يوجد في قلب الحياة الاقتصادية والنظرية النقدية ونظرية التنمية ونظرية الفائدة.[1]

ويعرفه المشرع الجزائري من خلال الأمر03/01 كمايلي: اقتناء أصول تندرج في اطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الانتاج أو اعادة التأهيل أو اعادة الهيكلة أو هو المساهمة في رأس مال المؤسسة على شكل مساهمات عينية أو نقدية، أو هو استعادة النشاطات في اطار برنامج الخوصصة الجزئي أو الكلي[2].

1-1-1 الاستثمار وأهدافه:

يمكن القول أن الاستثمار هو عبارة عن انفاق مجموعة من الأصول بهدف تحقيق عائد متوقع على المدى المتوسط والطويل وللاستثمار عدة مفاهيم كالمفهوم المحاسبي، المفهوم الاقتصادي والمفهوم المالي ويمكن عرضها كمايلي:

يعرف الاستثمار من الناحية المحاسبية كمايلي: هو عملية توظيف أموال للحصول على تثبيتات عينية تمثل تجهيزات جديدة للمؤسسة (الأراضي، البناءات...)، أو الحصول على تثبيتات عينية ومعنوية تعتبر وسائل انتاج جديدة للمؤسسة (البراءات، العلامات، معدات وأدوات صناعية...) وكذلك الحصول على وسائل توزيع أو وسائل ادارة وتسيير(معدات النقل، معدات الاعلام الآلي...)، وذلك على أمل أن يحقق هذا التوظيف تدفقات نقدية على مدى فترات زمنية تكون مبالغها أكبر من المبالغ الموظفة حاليا وذلك بهدف زيادة ثروة المؤسسة.

---

[1] – بن حبيب عبد الرزاق، بومدين حوالف، **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب، البليدة، 2002، ص09.

[2] – المادة 2 من الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

أما الاستثمار من الجانب الاقتصادي فهو: تكوين رأس المال واستخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يشمل انشاء نشاط إنتاجي، او توسيع طاقة انتاجية قائمة، أو حيازة ملكية عقارية أو اصدار أسهم أو شرائها من الاخرين.[1]

والاستثمار من الناحية الاقتصادية يمكن التعبير عنه من خلال معادلة التوازن الكبرى لجون ماينرد كينز حيث: Y=C+I حيث: Y يمثل الدخل الكلي، C يمثل الاستهلاك، I يمثل الاستثمار. ومنه فالاستثمار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك.

وبالنسبة للمفهوم المالي للاستثمار، فيعرف على أنه: التخلي على أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض القيمة الحالية للمستثمر، وكذلك النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقيق هذا التدفق.[2]

وتختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار فقد يكون الهدف تحقيق النفع العام أو تحقيق العائد والربح وهو الجانب الذي ترتكز عليه أغلب الدراسات، ومن أهم أهداف الاستثمار ما يلي :

- **تحقيق العائد (الربح)**: حيث أن كل مستثمر يهدف من خلال توظيف أمواله إلى تحقيق عائد ملائم دون تحقيق خسارة إن أمكن، لأن عدم تحقق عائد مرضي للمستثمر يجعله يصرف النظر عن هذا الاستثمار.
- **تكوين الثروة**: استمرارية الحصول على الدخل (الثروة) والعمل على زيادته من خلال اعادة استثماره.
- **المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية** : المحافظة على قيمة رأس المال الاصلي المستثمر في المشروع ولا يتم ذلك إلا من خلال دراسة عنصر المخاطرة.
- **ضمان السيولة اللازمة**: للتمكين من تغطية حالات الطوارئ ومواجهة جميع الالتزامات المترتبة عليه.

[1] – عبد الله عبد الكريم عبد الله، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية**، دراسة قانونية مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 18.

[2] – مطر محمد، **إدارة الاستثمار(الإطار النظري والتطبيقات العلمية)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2004، ص 22 .

2-1-1 تقسيمات الاستثمار:

يمكن تقسيم الاستثمار إلى عدة أنواع وذلك لاختلاف أسس ومعايير تقسيمه، فمن الوجهة الجغرافية يقسم الاستثمار إلى استثمارات محلية وأجنبية:

ويقصد بالاستثمارات المحلية توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار، وقياسا على ذلك فإن الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من بين الاستثمارات المحلية وهذا مهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة والمتمثلة في: سوق العقار، سوق العملات الأجنبية، سوق الأوراق المالية. . . الخ.

أما الاستثمارات الأجنبية أو الخارجية فهي جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية من طرف الأفراد أو المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تكون مباشرة في شكل شركات أو فروع مؤسسات تنشأ في البلد المضيف للاستثمار أو قيام المستثمرين المحليين بشراء عقارات أو حصص في شركات أجنبية، ويكون الاستثمار غير مباشر للبلد المصدر لرأس المال عن طريق مؤسسات مالية دولية أو عن طريق صناديق الاستثمار، حيث تستثمر الأموال في مشروعات استثمارية في شتى دول العالم[1].

ويمكن كذلك تصنيف الاستثمارات من زاوية التقسيم حسب الهدف إلى استثمارات توسعية، استراتيجية واستثمارات في مجال البحث والتطوير.

ويكون الغرض من الاستثمارات التوسعية هو توسيع الطاقة الإنتاجية والتوزيعية للمؤسسة، بإدخال أو إضافة منتجات جديدة وزيادة حجم الإنتاج من أجل توسيع المكانة أو الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة عن طريق خفض التكلفة الوحدوية للمنتجات.

وتهدف الإستثمارات الاستراتيجية إلى المحافظة على بناء واستمرار المؤسسة أو المشروع، أما المبالغ المستثمرة في هذا المجال فقد تكون نسبة معينة من حجم إيرادات المؤسسة خلال عدد من السنوات لتوجيهها إلى استثمار استراتيجي معين.

والنوع الذي يشمل الاستثمار في مجال البحث والتطوير يكتسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم حيث تكون عرضة للمنافسة ونجد أن هذا الاستثمار يهدف أساسا إلى تخفيض التكاليف وتحسين النوعية عبر

[1] – محمد مطر، مرجع سابق، ص 34.

الزمن وهذا عن طريق تكثيف الآلية وتطوير الجهاز الإنتاجي وبالتالي القدرة على مواجهة المؤسسات المنافسة في مختلف الأسواق.

إن تقسيم الاستثمار حسب المدة الزمنية يمكن تصنيفه إلى:

- **استثمارات قصيرة الأجل**: وهي التي تقل مدتها عن سنتين.
- **استثمارات متوسطة الأجل**: تتراوح مدة تشغيلها ما بين 2 الى 7 سنوات.
- **استثمارات طويلة الأجل**: وهي التي تزيد مدتها عن 7 سنوات.

وحسب طبيعة الاستثمار يمكن تصنيف الاستثمارات إلى:

- **الاستثمار المادي**: يعبر عن موجودات المؤسسة من الأصول المادية الملموسة (العقارات، الآلات والمعدات) المستعملة في النشاط.
- **الاستثمار المعنوي**: وهو ما يتعلق بتكوين وتأهيل العنصر البشري في المؤسسة.

كما يمكن كذلك أن نميز بين نوعين من الاستثمارات حسب المعيار الشكلي وهما:

- **الاستثمار المباشر**: ويقصد به مسألة التحكم الفعلي في المؤسسة أي المراقبة الفعلية في المؤسسة ويتحدد التحكم بمقدار المساهمة في رأس المال المؤسسة التي تعطي لصاحبها القدرة على الإشراف.
- **الاستثمار غير المباشر**: وهو ما يسمى باستثمار الحافظات ويكون في شكل قروض أو اكتساب أموال عن طريق السندات ذات فوائد ثابتة دون التحكم في المشاريع.

1-2 الاستثمار الأجنبي:

لقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه أوسع وأشمل، وأهم مايميز ذلك هو التنافس المشتد بين الدول لإستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال هذه التدفقات، وسنحاول من خلال مايلي إبراز مفهوم ،أنواع ومبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-2-1 مفهومه وأنواعه:

يعرف الاقتصادي ليول انجر الاستثمار الأجنبي على أنه عبارة عن عمل أو تصرف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي معين ويتجلى هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية، ومن بينها الملكية الصناعية، المهارة الفنية نتائج البحث أو في شكل قروض[1].

فالاستثمار الأجنبي من الوجهة القانونية هو عبارة تراخيص إدارية صادرة عن السلطة المحلية للبلد المضيف بغرض السماح للأشخاص الطبيعيين، أو المعنويين المقيمين أو غير المقيمين بانجاز وتمويل نشاطات اقتصادية منتجة، أو غير منتجة على أراضيها[2].

وهو كذلك من وجهة النظر الاقتصادية مجموعة العمليات المتعلقة بالإنتاج أو التوزيع في اطار التعاون الاقتصادي الدولي بحيث تترجم هذه العمليات من خلال الاستثمار المباشر وغير المباشر .

أما المفهوم المالي للاستثمار الأجنبي فيركز على اعتبار الاستثمار حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة المضيفة أو المصدرة بحيث تسمح الدولة من خلال أنظمتها القانونية بحرية تحويل أو ترحيل الأموال الضرورية بهدف تمويل نشاطات اقتصادية في البلد المضيف[3].

أما فيما يخص أنواع الاستثمار الأجنبي فتختلف المعايير التي يصنف وفقا لها الاستثمار الأجنبي، فمن بين المعايير نجد المعيار الزمني والذي يصنفه إلى استثمار قصير وطويل المدى أما فيما يخص معيار المصدر، فمن خلاله

---

[1] - Labolenger : **les contrats entre états et entreprises étrangères**.Édition économica. Paris.1985.p17.

[2] – عجة الجيلالي، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 383.

[3] - Zouaimia Rachid : **Investissement international in revue international de droit public**. N° 03/1992.P 381.

تتم التفرقة بين الاستثمار الأجنبي العام والخاص، أما فيما يخص المعيار الأكثر استعمالا هو ذلك الذي يأخذ في الحسبان مقدار السيطرة والتحكم في الاستثمار الأجنبي والذي من خلاله يتم تصنيف الاستثمارات الأجنبية إلى استثمارات مباشرة، وأخرى غير مباشرة (استثمارات المحفظة).

– الاستثمار الأجنبي غير المباشر(استثمارات المحفظة):

ويتمثل في امتلاك غير المقيمين لبعض الأوراق المالية من أسهم وسندات لمنشات وطنية، دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري مقابل حصولهم على عائد نظير المشاركة المتمثلة بالأسهم والسندات.[1]

– الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي من خلال المعرفة الفنية والإدارية وبما يملكه من رأس المال النقدي، وقد يكون المستثمر الأجنبي فردا أو مؤسسة أو فرعا لإحدى الشركات. وسنتناول مفهومه بشكل واسع في هذه الدراسة باعتباره من العناصر الركيزة التي تدخل في نطاق البحث.

1-2-2 المبادئ العامة للاستثمار الأجنبي:

تتمثل المبادئ العامة للقانون الدولي للاستثمار فيمايلي:

- مبدأ احترام الملكية الخاصة
- مبدأ احترام الحقوق المكتسبة
- مبدأ عدم التمييز بين المستثمر الوطني، أو المستثمر الأجنبي

إن الملكية الخاصة حسب قواعد الاستثمار الدولي التي هي قواعد رأسمالية بحتة عنصر من عناصر النظام العمومي الرأسمالي وهي ذات طابع مقدس يتعين على سلطات البلد المضيف ضمان احترامها ومثل هذا الضمان يقيد حرية مثل هذه الدول في اللجوء الى التأميم ونزع الملكية وكلما كانت آفاق الملكية الخاصة ضيقة في البلد المضيف كلما قل النشاط الاستثماري ومن ثم عدد المستثمرين الأجانب[2].

[1] – أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى 2013، ص19.

[2]- Terki N: **Sociétés étrangères en Algérie**. O.P.U. Alger.1976. p 08.

حسب هذا المبدأ نستنتج أن الملكية الخاصة تأثر على جذب الاستثمار الأجنبي وذلك حسب طبيعة اقتصاد كل نظام ومدى تصوره لهذا المبدأ.

لقد طور القانون الدولي للاستثمار نظرية الحقوق المكتسبة المتعارف عليها في القانون الخاص حيث اعتبرها كأثر من آثار اجراءات التأميم، وتتمثل في جميع الحقوق التي اكتسبها المستثمر الأجنبي أثناء مباشرته لنشاطه في البلد المضيف في ظل قانون معين، والتي يجب إحترامها مع مراعاة حقوق هذا المستثمر.

والملاحظ أن الفقه الدولي في هذا الشأن انقسم الى قسمين:

قسم أول: يرى أن المستثمر الأجنبي يفقد كل حق بمجرد حصول حق التأميم، باستثناء الحق في التعويض الذي يتم حسب بعض التشريعات بصفة قبلية، عادلة ومنصفة، مثلما نص عليه الدستور الجزائري[1].

قسم ثان: ويرى أن التعويض الممنوح للمستثمر، لا يعني فقدانه لبعض الحقوق المكتسبة الأخرى والتي يجب المحافظة عليها عند اجراء أي تأميم[2].

وإذا تأملنا في هذا المبدأ من خلال قسميه نجد أن هذه الآراء تنطلق من خلفيات سياسية، فالقسم الأول فيتعلق أساسا بنظرة الدول النامية والتي ترى أن هذا المبدأ يمثل قيدا على حرية وسيادة البلد المضيف للاستثمار الأجنبي، وأن هذه الحقوق ناتجة عن استغلالات منحتها الدول المضيفة له، ولها الحق في استرجاعها مع تقديم التعويض اللازم للوفاء بجميع حقوقه. أما بالنسبة للقسم الثاني فيمثل موقف الدول الصناعية الكبرى.

أما فيما يتعلق بمبدأ عدم التمييز بين المستثمر الوطني، أو المستثمر الأجنبي فتقوم معاملة الاستثمار على أساس مبدأ المساواة وهي مساواة في الحقوق والواجبات. ومصدر عدم التمييز في المعاملة هو القانون الدولي للاستثمار، والذي يشترط على الدولة المضيفة عدم تفضيل قطاع على آخر.[3]

[1] – المادة 23 من الدستور 1989.

[2]– Terki N : Opcit.p 15.

[3] – Bouhacen Mahfoud: **Droit international de la coopération industrielle**. O.P.U. Alger.1982. P75.

1-3 الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الأنشطة الاقتصادية التي اكتسبت قدرا كبيرا من الأهمية منذ ظهوره، مما دفع بالكثير من الاقتصاديين والباحثين إلى محاولة إيجاد مفهوم دقيق وواضح له، والوصول إلى أهم مظاهره وأشكاله التي تفتح المجال أكثر للاستفادة منه، الأمر الذي أكد على أهميته والاهتمام به من قبل الاقتصاديين والمفكرين.

1-3-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله:

لقد وردت عدة تعاريف لمنظمات وهيئات دولية وكذا لكتاب وباحثين اقتصاديين للاستثمار الأجنبي المباشر نحاول أن نورد أهمها فيما يلي:

يعرف عبد السلام أبو قحف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه هو الذي: ينطوي هذا النوع من الاستثمار على تملك الاستثمار الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة الى قيامه بالمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك (joint –venture).أو سيطرته الكاملة على الادارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار (Wholly-owned project)، فضلا عن قيام المستثمر الاجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات الى الدول المضيفة.[1]

بينما يعرف صندوق النقد الدولي FMI الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون الاستثمار الأجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.[2]

كما تعرفه المنظمة العالمية للتجارة OMC على أنه :عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها.[3]

ولقد عرفت اللجنة المنبثقة عن مؤتمر اتحاد القانون الدولي الحادي والخمسين الاستثمار الأجنبي المياشر بأنه: تحركات رؤوس الأموال من البلد المستثمر إلى البلد المستفيد بغير تنظيم مباشر.[1]

---

[1] – عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في ادارة الاعمال الدولية**، مكتبة الاشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، 1998، ص 10.

[2] – صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات**، الطبعة الخامسة، الجزء 18، الفقرة 359 ، 1993، ص86 .

[3] – قدي عبد المجيد، مرجع سابق، 2003، ص251.

وبالموازاة مع ذلك، عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار القائم على أساس تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، حيث أنه يعطي الفرصة للقيام بالأثر الحقيقي على تسيير المؤسسات عن طريق:

- أنشاء أو توسيع مؤسسة، فرع أو شركة تابعة.
- مساهمة في أنشاء مؤسسة أو مشروع جديد.

ويعرف البنك الدولي BIRD الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10 بالمائة من أصوات الإدارة) في مشروع تم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر (التعريف وفقا للإقامة) والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع وله حصة محددة في الملكية.[2]

وعلى هذا النحو فإنه لا يوجد اطار حاصر لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لأنه أصبح متغيرا ومتطورا تزيد فيه الدولة أو تنقص حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة.

ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال لعل أهمها:

– الاستثمار المشترك:

تحاول الدول وخاصة النامية منها التنافس بينها لجذب رؤوس الأموال الأجنبية نظرا لأهميتها، إلا أن هذه الدول تحاول أن تجد نوعا من التوازن بين جذب رؤوس الأموال الأجنبية وما يصاحبها من خبرات من جهة، والحفاظ على سيطرة العناصر الوطنية على اقتصادها من جهة أخرى. وذلك لا يتم إلا بضرورة اشراك القطاع الوطني العام أو الخاص في رأس مال المشروع الأجنبي ويطلق على هذا النوع من الاستثمار اسم المشروع المشترك أو الاستثمار الثنائي.

ويعرف أيضا على أنه" استثمار أجنبي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني، وتحدد نسبة المشاركة في رأس مال المشروع في ضوء القانون الداخلي للدولة المضيفة"[1]. وتنص قوانين كثير من الدول والتي من بينها الجزائر على أن لا تتجاوز هذه النسبة 49% من رأس مال المشرع، تفاديا للهيمنة الأجنبية.

---

[1] – أشرف السيد حامد قبال، مرجع سابق، ص19.

[2] – World Bank, **The Role of Foreign Direct Investment in Development**, Development Committee meeting, Washington D.C, 1991. P 5.

مما سبق تتضح لنا بعض مميزات الاستثمار المشترك منها:

- حق المستثمر الوطني في الاشتراك في الادارة والإطلاع على كافة القرارات في الشركة من خلال ملكية رأس المال وبالتالي خدمة مصالحها.
- قلة المخاطر التي قد يتعرض لها للشريك الأجنبي في البلد المضيف (مصادرة، تأمين ومنع تحويل الأرباح) بالإضافة الى المزايا والتسهيلات التي يستفيد منها في الدولة المضيفة.

– الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من الاستثمارات الأكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، ويسمح هذا النوع من الاستثمار لهذه الشركات من انشاء فروع للإنتاج والتسويق أو غيرها من النشاطات الانتاجية والخدمية بالبلد المضيف.

وهذا الشكل من أشكال الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا تتردد الدول كثيرا في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية أو الهيمنة من قبل المستثمر الأجنبي، خاصة بعد الأرباح الطائلة التي حققتها تلك الشركات من جراء استنزاف الموارد الطبيعية للدول المضيفة بأبخس الأثمان، وتسببها في زيادة عبئ ميزان مدفوعات هذه الدول[2].

– الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات متعددة الجنسيات:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة، حيث أنها مسؤولة عن أكثر من 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل[3].

ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، ومنها الذي تستخدمه الأمم المتحدة لتوضيح أنها ليست شركات يمتلك رؤوس أموالها أكثر من دولة وإنما هي شركات لها فروع في العديد من الدول وتعمل وفق الاستراتيجية التي تحددها الشركة الأم. ومن ثم فهي شركات ذات امكانيات مالية وإدارية كبيرة تحاول مد نشاطها إلى خارج إقليم الدولة التي توجد فيه "الدولة الأم"، فتقوم بإنشاء شركات تابعة أو وليدة في دولة أخرى، ويكون لتلك الفروع استقلالها القانوني عن الشركة الأم المنشئة لها، حيث تخضع الشركة الوليدة للنظام القانوني السائد في

[1] – أشرف السيد حامد قبال، مرجع سابق، ص34.

[2] – محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ص 72.

[3] – أشرف السيد حامد قبال، مرجع سابق، ص39.

الدولة المضيفة، وتكتسب جنسيتها، لكن يبقى ولائها الاقتصادي للشركة الأم التي تباشر عليها الرقابة والسيطرة والتوجيه.

1-3-2 دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر هي تلك الأسباب والعوامل التي تحكم اتجاهاته وحركته والتي نجد من بينها، دافع البحث عن المصادر، دافع البحث عن الأسواق، دافع البحث عن الأصول الاستراتيجية.

ويهدف دافع البحث عن المصادر إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة[1].

أما دافع البحث عن الأسواق فيهدف عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية (سوق محلية، مجاورة أو إقليمية)، وخاصة تلك التي كان يتم التصدير إليها في الفترات السابقة.

ويحدث دافع البحث عن الكفاءة في مجال الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة لتوفرها على الكفاءات، والأسواق الاقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الامريكية.

أما فيما يتعلق بدافع البحث عن الأصول الاستراتيجية بحيث تقوم الشركات بعمليات التملك أو الشراكة مع المستثمرين (العمومي والخاص) في الدول المضيفة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

[1] – حسان خضر، **الاستثمارالأجنبي المباشر– تعاريف و قضايا –**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، عدد 2004، السلسلة الثالثة، ص 6.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته:

يتناول هذا العنصر تحليلا لبعض النظريات التي يمكن من خلالها تحديد العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا دوافع ومحددات الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات في هذا الخصوص، وسنتناول هنا االنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى التطرق إلى محددات استقطابه، مع التطرق إلى المناخ الاستثماري ومختلف مقوماته.

2-1 النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي:

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار، وسنتناول أهم هذه النظريات على النحو التالي:

2-1-1 النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة[1]. وتستند وجهة نظر الكلاسيك على عدد من المبررات لعل أهمها:

- تقوم الشركات الأجنبية بتحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة عن استثماراتها إلى البلد الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- يقوم االاستثمار الأجنبي بنقل التكنولوجيا والتي قد لا تتلائم مع متطلبات التنمية بالدولة المضيفة.
- خلق أنماط جديدة للاستهلاك نتيجة لتعدد منتجات الشركات الأجنبية، والذي قد يتعارض مع متطلبات التنمية في الدولة المضيفة.
- مساهمتها في خلق الطبقية الاجتماعية من خلال ارتفاع أجور عمال الشركات الأجنبية.
- امكانية التأثير على سيادة الدولة المضيفة والتي قد تنتج من خلال التبعية الاقتصادية .

[1] – عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الادارة والاستثمار**، كلية التجارة، جامعتي الاسكندرية وبيروت، طبعة 1993، ص 175.

كما أن البحث عن التموقع حسب النظرية الكلاسيكية لريكاردو ونظرية Hecksher- ohlin يكون في المبادلات الدولية للسلع والخدمات ويقدم نتائج مختلفة في الاقتصاد الدولي[1].ولقد اهتم رواد النظرية الكلاسيكية بدور رأس المال والتكنولوجيا في تحفيز النمو الاقتصادي، وأظهرت آرائهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الاقتصاديات النامية، من خلال التخفيف من فجوة الادخار والاستثمار[2].

وقامت النظرية النيوكلاسيكية على أساس الافتراضات الكلاسيكية والمتعلقة أساسا بفرضية المنافسة الكاملة، واعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، كما أن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي من التطور في الكثير من الدول وخاصة النامية منها.
ومن ثم، فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، حيث يرتفع سعر الفائدة في الدول النامية نظرا لندرة رأس المال فيها، و إن رأس المال يتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد.

وعموما في هذا الشأن، يتأكد أن نظريات الطرح الكلاسيكي والنيوكلاسيكي القائمة على أساس التبادل الدولي، فبالرغم من محاولتها تفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها عجزت عن التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، كما أن النظرية النيوكلاسيكية عاملت الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي، ولم تأخذ في الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن فضلا عن رأس المال، التكنولوجيا، والمهارات، والإدارة، وأن قيام تلك النظرية يقوم على فرضية المنافسة الكاملة غير المقبولة تماما في الواقع.

إن هدف تعظيم الربح، ليس هو المحدد الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج بل هناك عوامل عديدة، كمعدل النمو، حسم السوق ... الخ، إضافة إلى عدم تفسيرها لكيفية نشأة الاستثمارات الأجنبية، وتفسير حركة تلك الاستثمارات قياسا على حركة التجارة هذه الأخيرة التي تفترض عدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال من بلد لآخر ولا يستطيع المصدر أو المستورد التأثير على حركة الأسعار[3].

[1] -Cyril Bonyeure, **l' investissement international**, presse universitaire de France, Boulevard Saint-Germain, 1ere édition, septembre 1993, Paris, p 15.

[2] – أحمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، 1997، الأردن، ص 19 .

[3] – سعيد محمد السيد، **الشركات العابرة للقومية ومستقبل الظاهرة القومية**، المجلس الوطني للثقافة، 1986، الكويت، ص24 .

2-1-2 نظريات اخرى:

تقوم نظرية عدم كمال الأسواق على افتراض أساسي مؤداه غياب المنافسة الكاملة في أسواق النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، وأن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الانتاجية المختلفة، وفي هذا المجال يرى Hood & Young أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية[1]، فهذا يعني انخفاض قدرة الشركات الأجنبية في التحكم في السوق، لتوفر الحرية الكاملة لأي مستثمر تمكنه من الدخول للسوق، بالإضافة إلى أن السلع والخدمات المقدمة تتسم بالتجانس، ومنه فإنه لا توجد مزايا تنافسية للشركات الأجنبية في هذا النوع من نماذج السوق.

كما يتفق كلا من Parry و Caves مع هود وينج في هذا الخصوص، حيث يعتبر أن الدافع الأساسي إلى اتجاه الشركات المتعددة الجنسية إلى الاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة كالخبرة الفنية والاختراعات والابتكارات تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة، وانطلاقا من نظرية عدم كمال السوق قدم كلا من هايمر Hymer وكيندلبرجر Kindleberger نظرية المنشأة الصناعية، والتي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه لمزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة[2].

وحسب هذه النظرية فان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يعتمد على بعض الحالات التالية:

- حالة وجود فروقات واختلافات جوهرية في منتجات الشركة الأجنبية عن تلك الموجودة في الدول المضيفة.
- توفر الشركات متعددة الجنسيات على المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية بدرجة أكثر كفاءة من مثيلاتها في الشركات الوطنية.
- اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على وفرات الإنتاج بحجم كبير
- حالة نفوق الشركة الأجنبية تكنولوجيا عن الدولة المضيفة.

[1] – صفوت عبد السلام عوض الله، **منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة تحليلية للأثار المحتملة لاتفاق التريمز (TRIMS) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، دار النهضة العربية، 2004، القاهرة، مصر، ص 14.

[2] – عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 47.

- حالة إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدولة المضيفة مما يعيق عملية التصدير وبالتالي يصبح الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحل الأمثل.
- استفادة الشركات الأجنبية من التسهيلات والامتيازات التي تقدمها لها الدولة المضيفة.

لقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات هي :[1]

- افتراض إدراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص وقيود الاستثمار بجميع دول العالم ويعتبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العملية.
- لم تقدم هذه النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

وهناك كذلك نظرية الحماية التي ظهرت نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق. ويقصد بنظرية الحماية الممارسات الوقائية من قبل الشركات الأجنبية لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج، التسويق، والإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى تستطيع الشركات الأجنبية كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول المضيفة وإجبارها على فتح قنوات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها. وفي هذا الشأن يرى هود وينج بضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بأحد الأصول (المعرفة، الخبرة، الاختراعات... الخ) التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة[2]. وحاليا توجد أساليب بديلة اكثر فاعلية من الأسلوب التقليدي السابق للحماية وعلى سبيل المثال، وجود ضوابط لحماية براءات الاختراع تضمنها مواثيق وتسهر على تطبيقها منظمات دولية، مثل الاتفاقية التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية الواردة ضمن شروط المنظمة العالمية للتجارة.

لقد جاءت نظرية دورة حياة المنتوج لتبرر قيام التجارة الدولية، ومن بين روادها ريموند فرنون R. Vernon من جامعة هارفارد الأمريكية عام 1966، وتعتمد هذه النظرية على تفسير العلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ودوافع الشركات العابرة للقارات وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها

[1] – منور أوسرير وعليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني، الشلف، ماي 2005، ص 108.

[2] – عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، 2001 ، ص 54.

توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم. وتنطوي دورة حياة المنتج الدولي على أربعة مراحل رئيسية مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية كمثال ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 2-01: دورة حياة المنتج الدولي

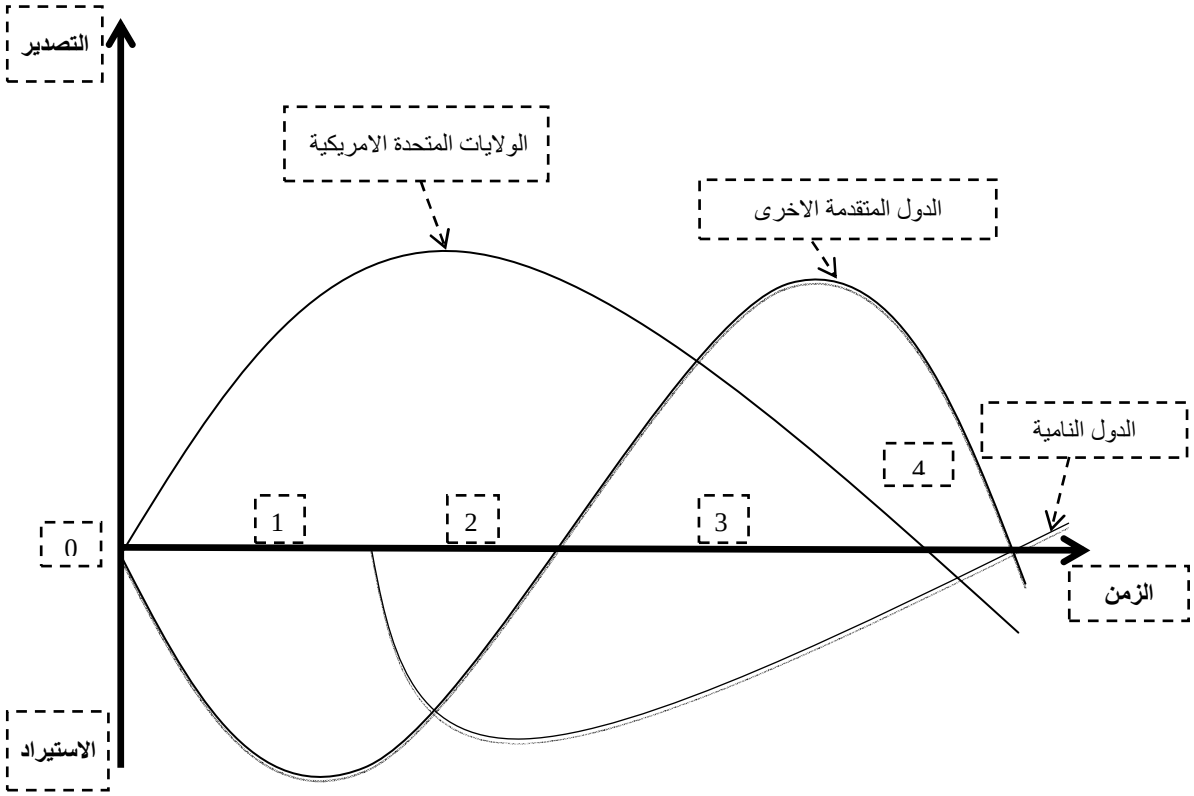

المصدر: عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، 2004، ص209.

ويمكن تقديم مراحل دورة حياة المنتج كالتالي:

- مرحلة التقديم(الابتكار)
- مرحلة النمو
- مرحلة النضج
- مرحلة الانحدار

وتبدأ مرحلة الابتكار نتيجة لظهور منتوج جديد ناجم عن الابتكارات والاختراعات للشركة الاجنبية (الشركة الأم)، وتتميز هذه المرحلة بارتفاع التكاليف والأسعار الناجمة عن البحث والتطوير، وهنا توجه حملات اعلانية مكثفة تقوم بالترويج للمنتوج الجديد في السوق المحلية (السوق الأمريكي) وخارجه نحو أسواق الدول المتقدمة.

أما في مرحلة النمو فيزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة، ويتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك المنتج بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، وتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد، ويبدأ الطلب في الزيادة داخل السوق الخارجية[1]، مما يتيح لها الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم لتخفيض التكاليف مما يدفعها إلى تحسين المنتوج وتطويره استجابة إلى طلب السوق المحلي والدولي، والعمل على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتوج لتمكين الشركة من تحقيق أقصى الأرباح.

وخلال مرحلة النضج يشهد المنتج نموا سريعا، مما ينتج عنه زيادة في الانتاج والاستهلاك خاصة في البلد الأم، وتبدأ المنافسة في الظهور(منافسة الدول المتقدمة) في هذه المرحلة بسبب تمكنها من الطرق التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك المنتج، ويكون الطلب على المنتج في هذه الحالة أكثر حساسية لعامل السعر في البلد الأم.

أما مرحلة الانحدار فتتميز بكونها المرحلة النهائية لدورة حياة المنتج نتيجة المنافسة الشديدة، والتي ينتج عنها انخفاض الأسعار الوحدوية للمنتوج مع ارتفاع جودته، كما يمكن للبلد الأصلي حتى الوصول إلى إستيراد المنتج من البلدان المنافسة.

فنظرا للمنافسة الشديدة التي تواجه الشركة صاحبة المنتج، يصبح البحث عن أقل تكلفة إنتاج هدفا أساسيا للشركات، فتبدأ في البحث عن الاستثمار المباشر في الدول النامية من خلال ايجاد أسواق جديدة تسوق فيها لمنتجها، بحيث تمكنه بذلك من بداية دورة حياة منتج جديدة.

وقد لاحظ فرنون أن هذه المرحلة تتميز بقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة[2].

من التحليل السابق يتضح أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل إنتاج وبيع السلعة المعنية في السوق الوطني طالما أنها تحقق مستويات مرضية من الأرباح، أو في حالة انخفاض درجة المنافسة في السوق المحلي. بينما تتجه إلى

[1] – علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، الأردن، ص166 .

[2] – رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، 2002 ، ص 59.

الاستثمار في الدول النامية ناقلة عملياتها الانتاجية والتسويقية إلى هناك عندما تشتد المنافسة. فحركة الشركات متعددة الجنسيات تحدث لأسباب محددة تتفق واستراتيجيتها العالمية،[1] ويمكن تبيان ذلك كمايلي:

- اشتداد المنافسة بين الشركة متعددة الجنسيات ومثيلاتها في الدولة الأم
- عدم تشبع السوق بالمنتج في البلدان المضيفة
- تمتع الشركة متعددة الجنسيات بمزايا الانتاج والتسويق الجيد
- انخفاض التكاليف في البلدان النامية (العمالة، المواد الأولية....).

لقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات لأنها تهتم فقط بالاستثمار في المنتجات الجديدة من جهة، ومن جهة أخرى وجود بعض السلع والمنتجات لا يمكن تطبيق هذه النظرية عليها والمعروفة بسلع التفاخر لصعوبة تقليدها. إضافة إلى عدم تمكنها من تقديم تفسيرا مقبولا لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

إن نظرية الموقع تهتم نظرية الموقع باختيار الدولة المضيفة حيث ترتكز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على قرارات إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته. وهذا ما أكده جون دنينغ J.Dunning في تفسيره لنظرية الموقع فأوضح أنها تهتم بتكاليف العملية الانتاجية والتسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق[2]. وتشير أغلب الدراسات على أن العوامل الموقعية تؤثر على توجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان المضيفة بدل التصدير إليها.

ونجد من بين هذه العوامل الموقعية (البيئية) مايلي :

- **عوامل السوق:** حجم السوق، حدة المنافسة، منافذ البيع والتوزيع، توفر وكالات الاعلان، مدى امكانية التصدير لدول أخرى... الخ.
- **عوامل مرتبطة بالتكاليف:** مثل توفر اليد العاملة، توفر الموارد الأولية وقربها، توفر وسائل النقل... الخ.

[1] – منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 250.

[2] – فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، عمان، ص 183.

- **عوامل مرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل الاستقرار السياسي ومدى قبول الاستثمار الأجنبي، استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب ومختلف المزايا والاعفاءات الضريبية الممنوحة... الخ.
- **عوامل الحمائية:** وهي جميع الاجراءلت لبتي تتخذها الدولة بهدف ضيط التجارة الخارجية وحماية اقتصادها ومنها: التعريفة الجمركية، نظام الحصص... الخ.
- **عوامل أخرى:** مثل الموقع الجغرافي، التسهيلات المقدمة من طرف البلد المضيف لجذب الاستثمار الأجنبي، مدى امكانية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج.

وهناك كذلك نظرية الموقع المعدلة والتي تعود لكل من روبوك وسيموندس Robock & Simmonds وتعتبر كامتداد لنظرية الموقع، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الأجنبية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، فمنها الشرطية، الدافعة والحاكمة كما يوضحه الجدول 2-01 كمايلي:

الجدول رقم 2-01: العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	**أمثلة**
أ-خصائص المنتج/ السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة / جدة السلعة، متطلبات الانتاج للسلعة (الفنية والمالية واليشرية) خصائص العملية الانتاجية.
ب-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد اليشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسية الاقتصادية.
ج- العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الإتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات، والبضائع، والأفراد والتجارة الدولية.
العوامل الدافعة	**أمثلة**
أ-الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
ب-المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية.
العوامل الحاكمة	**أمثلة**
أ-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية ونظم الادارة والتوظيف وسياسات الإستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.
ب-الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الانتاج.
ج- العوامل الدولية	الاتفاقات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، 2001، ص 405.

2-2 محددات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر محددات استقطاب الاستثمار الأجنبي من أهم النقاط التي يركز عليها المستثمر الأجنبي في اختياره للدولة التي سيقيم فيها استثماره، وقد أثبتت التجربة أن المستثمرين الأجانب يفضلون البلدان التي تتميز باستقرار سياسي واقتصادي وقانوني، وأن الأسواق المفتوحة وقلة اللوائح التنظيمية وتسهيلات البنية الأساسية الجيدة وانخفاض تكلفة الإنتاج تمثل عواملا أساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ عليها[1]، وتنقسم هذه العوامل إلى ثلاث أقسام وهي:

2-2-1 العوامل الاقتصادية:

وتتكون هذه العوامل من مجموعة المحددات الاقتصادية الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه العوامل نذكر منها:

- السياسة الاقتصادية
- درجة الانفتاح على العالم الخارجي
- توفير مناخ ملائم للإستثمار
- حجم السوق المحلي
- حرية الانتقال وتحويل الأرباح.

توفر الدولة على سياسة اقتصادية واضحة، وخاصة تلك المتعلقة بالأجور والأسعار ومعدل الصرف والفائدة، مع توفير نظام ضريبي لا يتضمن أعباء إضافية عالية على المشروعات الأجنبية والذي يتم من خلاله تفادي الازدواج الضريبي، يجعلها من بين أكثر الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية.

ويقصد بدرجة الانفتاح على العالم الخارجي تلك الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي والغير منغلقة، الأمر الذي يسهل من حركة التبادل التجاري، وكذا من حركة عوامل الإنتاج التي تشغل بال المستثمر الأجنبي من حيث درجة وفرتها وكفاءتها[2]. ولقد عجزت الكثير من الدول النامية في مواجهة التحديات التي نجمت مؤخرا عن الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

[1] – نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، شركة الجلال للطباعة، العامرية، الطبعة الأولى، 2006، ص87 .

[2] – سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010،2011، ص 89.

أما المناخ الملائم للإستثمار فيندرج في إطار توفير بيئة تحتية تتمثل في مرافق رأس المال الاجتماعي كالمدارس والمستشفيات والطرق والجسور ومشاريع الماء والكهرباء والاتصال والتأمين وكافة الخدمات الأخرى التي تستند المشروعات الإنتاجية عليها عند قيامها بعملياتها الإنتاجية. بالإضافة إلى تحسين شروط وقوانين العمل بالنسبة للمشاريع الأجنبية مما يشجعها على الاستثمار.

كما أن حجم السوق المحلي يؤثر كذلك على مردودية الاستثمار الأجنبي ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية وأيضا الدول التي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية، خاصة في غياب المنافسة المحلية.

وحرية الانتقال وتحويل الأرباح تلعب دورا هاما في استقطاب الاستثمارات الأجنبية فتقديم تسهيلات تساعد على الهجرة وحرية الانتقال والإقامة بالشكل الذي يجذب المشروعات الأجنبية نحو الدولة التي توفر مثل هذه التسهيلات ويحد من هذا التوجه الدول التي لا توفر مثل هذه التسهيلات أو تفرض قيود وإجراءات تحد من ذلك[1]. بالإضافة إلى توفير الحرية في تحويل العوائد والفوائد والأرباح إلى الخارج (الدولة الأم) وعدم تقييد حريتها[2].

2-2-2 العوامل القانونية والسياسية:

وتتمثل العوامل القانونية في النقاط الرئيسية التالية:

- الأنظمة القانونية
- الحماية القانونية
- طريقة الفصل في النزاعات

فالأنظمة القانونية تتمثل في الأنظمة التي تحدد الشكل القانوني الذي يجب أن يتخذه الاستثمار الأجنبي، والقطاعات الاقتصادية المسموح فيها بالاستثمار، وكذا القواعد الخاصة بدخول المستثمر الأجنبي إلى غير ذلك من الأنظمة القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

[1]- محمد مطر، مرجع سابق، ص 2 .

[2]- عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، مصر، ص 1 .

أما الحماية القانونية فتتمثل في الحماية من المخاطر غير التجارية والسياسية، كخطر التأميم وخطر نزع الملكية والمصادرة والتجميد، إضافة إلى المخاطر الناتجة عن الحروب والإضرابات.

أما طريقة الفصل في النزاعات فيقصد بها الطريقة التي يتم بها الفصل في النزاعات وتسوية الخلافات في البلد، فاللجوء إلى الوساطة في التحكيم، وفي حالة عدم اتفاق الأطراف على حل النزاع يمكن اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات التابع للبنك العالمي[1]. حيث أن هذا الأمر من أهم العوامل التي تجعل المستثمر الأجنبي يحجم عن الاستثمار في هذا البلد.

إن للعوامل السياسية كما للعوامل الأخرى دورا مهما في التأثير على مدى جذب الاستثمارات الأجنبية لبلد دون الآخر، فدرجة الاستقرار السياسي مثلا تنعكس على مدى الاستقرار الاقتصادي مما يشجع إقبال المستثمرين الأجانب.

فالاستقرار السياسي والذي يتضمن عدم حصول تغيرات سياسية حادة بحيث يمكن أن تؤثر على عمل الاقتصاد وعلى البيئة الاقتصادية التي يستخدم التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي فيها[2]. ولأن عدم الاستقرار السياسي لا يضمن تحقيق أهداف التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي، ولذلك فإن التمويل الدولي ومشروعات الاستثمار الأجنبي تتجه في الغالب نحو الدول التي يتحقق فيها استقرار سياسي أكبر ويرتبط بهذا طبيعة النظام السياسي والذي يقتضي أن يكون متماشيا على الأقل مع التوجهات السياسية للدول المصدرة للتمويل الخارجي وغير متناقض معها إن لم يكن مطلوبا خدمة هذا النظام لتوجهات الدول التي توفر التمويل حتى تتوجه الموارد المالية إليها[3].

[1] – تشام فاروق، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة "، ص12 .

[2] – صبح محمود، **التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2000، جمهورية مصر العربية، ص90.

[3] – Kusi honberger, Josef battat and peter kusek, **Attracting FDI**: **how much does investment climate matter?** the World Bank group, August 2011, p 01.

2-3 المناخ الاستثماري ومقوماته:

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج القطر وللفرص الاستثمارية، وذلك لأن المستثمرون سواء الوطنيون أو الأجانب لا يقررون الاستثمار في منطقة ما إلا بعد دراسة المناخ الاستثماري بها، وهنا سنتناول، تعريف مناخ الاستثمار وكذا التطرق إلى مختلف مقوماته.

2-3-1 المناخ الاستثماري:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعي، الإدارية والقانونية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشر ة على أداء المشاريع الاستثمارية في بلد معين[1].

ويقصد بالمناخ الاستثماري: مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية، التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.[2]

كما عرف المناخ الاستثماري بأنه مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الإقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر ويتكاثر هذا المناخ بالظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة في البلد المعني لما لهذه العوامل من تأثير كبير كونها تشكل وحدة متداخلة لا يمكن التقليل من شأنها.[3]

ويعتبر عنصرا العائد والمخاطرة المحركان الرئيسيان لرؤوس الأموال، فنجد أن رأس المال يبحث دائما عن المكان الملائم الذي يكون فيه عنصر المخاطرة أقل ما يمكن من تعظيم العائد. لذلك فإن الدافع الأساسي وراء حركة رأس المال من مكان لآخر هو السعي نحو مناخ أكثر مدعاة للطمأنينة وأكثر تحقيقا للربح. [4]

---

[1] – **الإدارة العامة للاستثمار والتعاون الدولي، الاستثمارات الأجنبية في السودان والرؤى المستقبلية**، ورقة عمل ضمن أسبوع الاستثمار الزراعي الأول، الخرطوم، مارس، 2005، ص4.

[2] – حربي عويقات، **واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي**، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الوطن للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن، 1998.ص2.

[3] – علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، العدد458، 2009، ص17.

[4] – سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 174.

2-3-2 مقومات المناخ الاستثماري:

يرتكز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات، نوجز أهمها في النقاط الرئيسية التالية:

- المناخ السياسي والأمني
- المناخ الثقافي والاجتماعي
- المناخ الاقتصادي

بالتركيز على المناخ السياسي والأمني ونظرا لأهميته في التأثير على مدى ملائمة المناخ الاستثماري، حيث عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني، يؤدي إلى خفض معدلات الادخار وبالتالي خفض معدلات الاستثمار وبذلك يفقد المستثمر الوطني والأجنبي الثقة في استقرار جهاز الحكم، الأمر الذي يدفعه إلى توظيف أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا وأمنا.

ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي[1]:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا.
- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية.
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالمناخ الثقافي والاجتماعي فيشمل مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامل ومقدار التعاون المطلوب، ويبرز ذلك من خلال:

- مدى تأثير الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة.
- الدور الذي تلعبه السياسة التعليمية والتدريبية المتعددة في التكوين.
- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الإجتماعية المتبعة.

[1] – دعاء محمد سالمان، **دور سياسات الاصلاح الاقتصادي في تهيئة المناخ الاستثماري**، رسالة ماجستير كلية التجارة عين شمس، القاهرة، مصر، ص، ص، 24، 25 .

- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الإقتصادي ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.

وأخيرا، المناخ الاقتصادي و الذي من بين أهم العوامل المؤثرة فيه نجد مايلي:

- مدى توفر الموارد الطبيعية داخل البلد.
- تهيئة البنية التحتية ومدى صلاحيتها.
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
- مرونة السياسة المالية والنقدية، والجبائية وما تحتويه من تحفيزات.
- وضوح واستقرار القوانين والتشريعات، خاصة تلك المتعلقة برأس المال المستثمر.
- مدى كفاءة الأسواق المالية والبنوك، وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر.
- مدى تحرر السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي نحو الخارج.
- حجم السوق والموقع الجغرافي.
- قوة الاقتصاد المحلي ونموه.
- مدى استقرار الأسعار ومعدل التضخم... .

3- الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على اقتصاديات البلدان المضيفة:

لقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه واسع، وأهم ما يميز ذلك هو التنافس المشتد بين الدول لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال هذه التدفقات، لما له من تأثير على اقتصادياتها، وسنتناول تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم، بالإضافة إلى أثره على اقتصاديات البلدان المضيفة.

3-1 تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم:

تعرف التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تطورات كبيرة، خاصة مع تحول الكثير من اقتصاديات الدول من اقتصاديات مخططة إلى اقتصاديات تعتمد أساسا على قوى السوق، كما أن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية في العقود الأخيرة قلل من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي من جهة وشجع استخدام مصادر التمويل الخارجية الأخرى، والتي من بينها نجد الاستثمار الأجنبي المباشر. خاصة بعد ربيع 1982 أين برزت أزمة المديونية، حيث أعلمت حينذاك الحكومة المكسيكية أهم دائنيها بعدم قدرتها على الوفاء بمستحقاتهم. وبعدها واجهت جل البلدان الشبه مصنعة أو النامية التي اقترضت مبالغ ضخمة خلال الفترة السابقة صعوبات كبيرة.

3-1-1 أداء الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر تزايدا كبيرا ومستمرا فى حجمها على المستوى العالمى وخاصة منذ منتصف عقد الثمانينات وحتى نهاية التسعينات من القرن العشرين وقد شمل هذا التوسع البلدان المتقدمة، وهى المصدر الرئيسى لتدفق واستقبال الاستثمار الأجنبى المباشر، بالإضافة إلى البلدان النامية ولكن بدرجات أقل، وذلك إلى غاية عام 2012- وللمرة الأولى على الإطلاق- استقطبت الاقتصادات النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر مما استقطبته البلدان المتقدمة، محافظة على وضعها القيادي في السنتين المواليتين.

ففي بداية الثمانينات بلغ التدفق السنوي للاستثمار الأجنبى المباشر حوالي 59 بليون دولار، وارتفع إلى 209 مليار دولار في عام 1990، وفي عام 1995 إزداد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نحو 332 مليار دولار، وهذا يعنى أن الرصيد العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إزداد بحوالى ستة أمثال ما كان عليه فى بداية الثمانينات، ويمكن ارجاع هذا الارتفاع القياسي إلى حالة الانتعاش الاقتصادي التي شهدتها البلدان الصناعية أعقاب كساد مطلع التسعينات.

وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر لتصل إلى حدها الأقصى في عام 2000، والذي بلغ 1411 مليار دولار، ولكنها أخذت في الانخفاض في السنوات التالية لتصل إلى 560 مليار دولار عام 2003، ثم عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على الصعيد العالمي لتشهد ارتفاعا نسبيا شديدا للسنة الثالثة على التوالي حيث بلغت نسبته 38% في سنة 2006 فوصل حجمها إلى 1306 مليارات دولار[1]، من 916.27 مليار دولار في العام الذي سبقه، وهذا المبلغ قارب الرقم القياسي الذي سجل في عام 2000. والذي يعكس وجود أداء اقتصادي قوي في أجزاء عديدة من العالم. مواصلة الارتفاع إلى غاية عام 2007 أين حققت أكبر نتيجة على الصعيد العالمي قدرت ب1833 مليار دولار كما هو موضح بالشكل رقم2- 02.

أما فيما يخص الفترة 2008-2009 فقد حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا رهيبا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الصعيد المحلي والعالمي، ولم تعرف حركة الاستثمارات الدولية الخارجية انتعاشا إلا في سنة 2010، حيث بلغ حجمها 1409 مليار دولار. وتواصل تحسنها للعام الثاني على التوالي ب 1652 مليار دولار.

أما في سنة 2012 فقد انخفض الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي إلى مبلغ 1.35 تريليون دولار بنسبة 18% [2]، أما في سنة 2013 استعاد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي نموه، لتسجل تدفقاته ارتفاعا بنسبة 9%، بما يعادل مبلغ 1.45 تريليون دولار أمريكي، وازدادت هذه التدفقات في المجموعات الاقتصادية الرئيسية كافة، المتقدمة منها والنامية والانتقالية. وارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ليبلغ 25.5 تريليون دولار[3]، (انظر الشكل رقم2- 02).

ولقد انخفضت التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16% إلى 1.23 تريليون دولار في عام 2014 [4]، وهذا يفسر في معظمه إلى هشاشة الاقتصاد العالمي، وعدم التيقن بخصوص السياسات لدى المستثمرين، ومخاطر الجغرافيا السياسية المرتفعة. وكانت الاستثمارات الجديدة أيضاً تقابلها بعض عمليات سحب الاستثمار الكبيرة. وكان الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر يتناقض مع متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والعمالة وهي جميعاً شهدت نمواً.

[1] – أشرف السيد حامد قبال، مرجع سابق، ص50.

[2] – الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي**، 2013، الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، ص 17.

[3] – الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي**، 2014، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ص 1.

[4] – الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي**، 2015، إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، ص 1.

الشكل رقم 2-02: التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، على نطاق العالم وبحسب مجموعة الاقتصادات، 1995-2014 (بمليارات الدولارات):

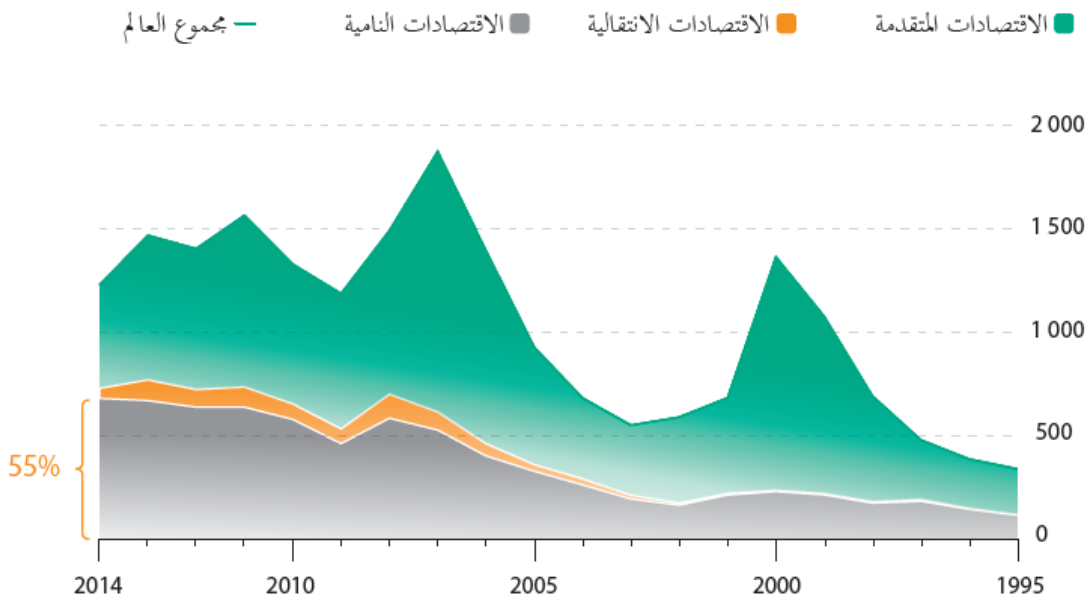

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2015، ص 24.

2-1-3 التوزيع الجغرافي والقطاعي لمشاريع للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد وصلت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الاقتصادات النامية سنة 2014 إلى أعلى مستوى لها حتى تاريخه، إذ بلغت 681 مليار دولار، وهكذا استمرت البلدان النامية في وضعها القيادي (منذ سنة 2012) محققة نسبة 55 % من حيث التدفقات الداخلة على صعيد العالم (انظر الشكل السابق). وأصبحت الصين هي ثاني أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وخمسة من بين أكبر عشرة متلقين لهذا الاستثمار في العالم هي بلدان نامية.

واستمر في عام 2014 المستوى المنخفض للتدفقات المتجهة إلى البلدان المتقدمة، فعلى الرغم من حدوث انتعاش في حالات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود، انخفضت التدفقات الإجمالية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المجموعة من الاقتصادات بنسبة 28 % إلى 499 مليار دولار. وتأثرت هذه التدفقات تأثرا كبيرا بحالات سحب الاستثمار الكبيرة الحجم من الولايات المتحدة[1]. كما هو موضح في الجدول رقم 2-02.

[1] -الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي**، 2015، ص6.

وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 52 % إلى 48 مليار دولار في عام 2014، فقد أدّى النزاع الإقليمي، مصحوباً بانخفاض أسعار النفط وبتوقيع جزاءات دولية، إلى الإضرار بآفاق النمو الاقتصادي وإلى تقليص اهتمام المستثمرين بالمنطقة.

الجدول رقم 2-02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2010-2014

مليار دولار

	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق				
المنطقة	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
العالم	**1409**	**1652**	**1351**	**1452**	**1228**
الاقتصادات المتقدمة	696	820	561	566	499
الاقتصادات النامية	637	735	703	778	681
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	75	96	87	108	48

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات تقارير الأونكتاد للاستثمار العالمي، للسنوات: 2013، 2014، 2015.

أما فيما يخص التوزيع القطاعي فلقد استمر خلال السنوات العشر الماضية التحول نحو الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات، ففي عام 2012، بلغ نصيب الخدمات 63 % من الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعادل مرتين ونصف نصيب قطاع التصنيع الذي بلغ 26 %، وتسع مرات نصيب القطاع الأولي البالغ 7% (الشكل رقم 2-03). وبالنظر إلى أن نصيب الخدمات والذي يبلغ 70% من القيمة العالمية المضافة، يكون من المحتمل أن يزداد ارتفاع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم[1].

[1] - الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي**، 2015، مرجع سابق، ص 12.

وإذا جرى تجاوز الاتجاهات الزمنية في هيكل الاقتصاد العالمي، يعتقد أن عددا من العوامل يقف وراء الزيادة التي حدثت في مستوى ونصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات، وتشمل هذه العوامل مايلي: التحرير المتزايد في قطاع الخدمات في الاقتصادات المضيفة، والتطورات التكنولوجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تجعل الخدمات أكثر قابلية للتداول التجاري، ولنمو سلاسل القيمة المضافة العالمية التي تؤدي فيها الخدمات دورا هاما وهو ما أعطى زخما لتدويل الخدمات المتصلة بالتصنيع.

الشكل رقم 2-03: التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع، 2012 (%)

المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية، (www.uncatad.org. fdistatistics)

3-2 آثار جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة:

بهدف جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، تقدم البلدان المضيفة وخاصة النامية منها العديد من المزايا والتحفيزات والإعفاءات الضريبية في مجال الاستثمار، فإنه لاشك أن لهذه الاستثمارات آثارا مختلفة على اقتصاديات البلدان المضيفة لها، بين مؤيد ومعارض لهذا النوع من الاستثمارات.

فالمؤيدون للاستثمارات الأجنبية، وهم أنصار الفكر الرأسمالي، يرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر بما يمثله من حزمة من رؤوس أموال نقدية ومعدات وتتكنولوجيا ومعارف إدارية وتسويقية وتنظيمية يلعب دورا إيجابيا في تعويض الفجوة التي تعاني منها الدول النامية في جميع هذه المجالات، كما يؤدي إلى خلق نوع من الديناميكية في

الاقتصاد من خلال ما تمثله الاستثمارات الأجنبية المباشرة من آثار دفع للأمام والخلف في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي[1].

أما المعارضون للاستثمارات الأجنبية، وهم أنصار الفكر الماركسي، فيرون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست إلا وسيلة استعمارية جديدة لمواصلة استنزاف الدول النامية، فمعظم الاستثمارات الأجنبية توجه إلى القطاعات الخدمية والاستخراجية وتبتعد عن القطاعات التي تحتاج إلى الاستثمار بشكل كبير مثل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وهذا فضلا عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى الدول النامية بدافع المصلحة الذاتية أولا وقبل كل شئ حتى ولو كانت هذه المصلحة غير اقتصادية[2]. وسنحاول تبيان مختلف الآثار الايجابية والمنافع المترتبة عن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات البلدان المضيفة وهي وجهة النظر المؤيدة للاستثمارات، وكذا مختلف الآثار السلبية وهي وجهة النظر المعارضة، ويمكن تلخيص أهمها فيمايلي:

3-2-1 الآثار الايجابية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يرى الباحثون الاقتصاديون ان منافع وفوائد الاستثمارات الأجنبية تتجلى فيما يترتب عن هذه الاستثمارات من زيادة في معدل التكوين الرأسمالي، خلق فرص العمل، تحسين ميزان المدفوعات، نقل التكنولوجيا و تحقيق التنمية الاقتصادية.

- أثرالاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة معدل التكوين الرأسمالي:

يعد هذا الأثر من بين أهم الآثار الايجابية والتي تحسب لصالح الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المضيفة، وذلك لكون معظمها يعاني من نقص في مصادر التمويل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها القومي من جهة، ومن جهة أخرى لضعف معدل الادخار الناتج عن صعوبة الادخار فيها، لذلك تلجأ هذه البلدان لتعويض النقص باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف المرتفعة، وإما اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تظهر أهميتها في زيادة معدل التكوين الرأسمالي، من خلال الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات إلى هذه البلدان.

[1] - إيهاب عز الدين ندىم، فرج عبد العزيز عزت، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم**، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الاسلامي، الامارات، العدد 232، ص 20.

[2] - إيهاب عز الدين ندىم، فرج عبد العزيز عزت، مرجع سابق، ص 20.

فمثلا، ارتفعت تدفقات هذه الاستثمارات إلى البلدان النامية أربعة أمثال مستواها في الفترة الممتدة بين سنة 1980-1985، 1992-1993،حيث ازدادت من متوسط سنوي قدره 12.6 مليار دولار إلى 51.8 مليار دولار ثم ارتفعت إلى 70 مليار دولار في عام 1994[1].

وفي عام 2007، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حوالي 1833 مليار دولار، محققة أكبر نسبة على الصعيد العالمي، بحيث قدرت حصة الدول المتقدمة بحوالي 1248 مليار دولار(ما نسبته 68% من الاجمالي)، وحصة الدول النامية بحوالي 500 مليار دولار(ما نسبته 27%) وحصة دول الاقتصادات المحولة بحوالي 86 مليار دولار (ما نسبته 4%)[2]. أما بالنسبة لمعدل نمو تكوين رأس المال الثابت فقد بلغت 7.73% لفترة 2010-2012 وترتفع هذه النسبة عند الاقتصاديات الناشئة والنامية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-03: معدلات النمو الاجمالي لتكوين رأس المال الثابت 2010-2012

الوحدة:%

المتغير	المنطقة	2010	2011	2012
معدل نمو تكوين رأس المال الثابت	العالم	9.5	6.5	7.2
	الاقتصادات المتقدمة	2.5	4.2	6.2
	الاقتصادات الناشئة والنامية	9.6	8.9	8.2

Source: Rapport 2011 UNCATAD. based on United Nations. 2011 for GDP and IMF. 2011 a for GFCF. P 18.

من خلال ما سبق نلاحظ أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المضيفة في زيادة مستمرة، والتي من الممكن توجيهها إلى تكوين رأس المال في تلك البلدان، وذلك عن طريق زيادة الدخل المحلي الناتج عن زيادة الاستثمارات، والذي يتحول جزء منه (الجزء الموجه للادخار) إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.

[1] – زياد فانغ شين وجويل بيرغسمان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الانجازات والمشكلات**، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1995، ص 6.

[2] – الاونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي**، 2008، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية، ص 12.

– أثرالاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

من الدوافع المهمة والتي تجعل البلدان تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التقليل من حدة البطالة، من خلال توفير فرص عمل إضافية في البلد المضيف للإستثمار الأجنبي.

ولقد ارتفعت نسبة البطالة، خاصة في بداية الثمانينات، نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي(أزمة الكساد)، بالاضافة إلى مشكل المديونية الخارجية الذي تعاني منه الدول النامية نتيجة قصور مواردها ومصادرها التمويلية. وتختلف البطالة بين الدول النامية والمتقدمة، ففي الدول المتقدمة تعتبر بطالة مؤقتة نتيجة مرونة جهازها الانتاجي وارتفاع معدلات الاستثمار بها، عكس الدول النامية فتكون مزمنة نتيجة ضعف جهازها الانتاجي فضلا عن انخفاض الاستثمار بها.

فضلا عن مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحد من نسبة البطالة وخلق فرص العمل، فإنها تساهم في تدريب وتنمية الموارد البشرية ومنه الرفع من مستوى انتاجية العمالة بالبلدان المضيفة وخاصة النامية منها.
وهذا ما أكدته إحدى الدراسات التي شملت 310 فرعا من فروع الشركات عابرة القارات التي تعمل في أمريكا اللاتينية، حيث أظهرت أن 62 % من عدد هذه الفروع تقوم بعقد برامج تدريب بصفة منتظمة[1].

ويمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص للعمل، وذلك في ضوء الاعتبارات والافتراضات الآتية[2]:

- إن وجود الشركات العابرة للقارات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.
- أن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، و مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية وتجارية و خدمية...) جديدة، ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل.

[1] – عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، 2001، ص 210.
[2] – نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، 2013، ص 419.

- إن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.
- إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.
- إن وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية ذات الأجور والمكافآت المرتفعة (بالمقارنة بنظيرتها الوطنية) فإنه من المحتمل أن تتجه العمالة والكوادر العينية والإدارية المتميزة للعمل بهذه الشركات الأجنبية.

ونظرا لأن البلدان النامية تعلق آمالا كبيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في مكافحة البطالة وخلق فرص العمل، فان بعض الدول المضيفة تشترط في قوانينها الخاصة بالاستثمار الأجنبي مشاركة اليد العاملة المحلية حتى تستفيد تلك الاستثمارات من المزايا والتحفيزات الضريبية المقدمة من طرف تلك البلدان.

– أثرالاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية والخبراء في توجيه وإدارة الاقتصاد الوطني لبلد ما، فهو بذلك يمثل مرآة تعكس الصورة للحالة الاقتصادية لكل بلد.

ويعرف ميزان المدفوعات لبلد ما بأنه: عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة.[1]

ويعرفه الدكتور تومي صالح، بأنه السجل الخاص بالمعاملات ما بين مقيمي البلاد وبقية العالم[2]. ويشتمل ميزان المدفوعات على شقين هما الحساب الجاري، ويضم الميزان التجاري، ميزان الخدمات وميزان التحويلات من جانب واحد. وحساب رأس المال، ويضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال من دولة لأخرى، سواء كانت أصولا حقيقية أو مالية. ويمكن أن يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض، وإما أن يكون في حالة توازن وكلتا الحالتين في صالح الدولة، ويمكن أن يكون هناك حالة عجز في ميزان المدفوعات وهذه الحالة في غير صالح الدولة.

[1] – سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1989، ص 89.

[2] – تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة، الجزائر، ص 290.

ولمواجهة العجز في ميزان المدفوعات والعمل على تحسينه، تتجه الدول إلى فتح أبوابها إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتغطية هذا العجز كبديل عن الاقتراض من الخارج وتفادي تراكم الديون الخارجية.

وبصفة عامة فإن دراسة وتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات في الدول المضيفة يستلزم تحديد ودراسة:[1]

أولا: التدفقات الداخلة: مثل:

- مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري (هل المشروع مملوك ملكية كاملة للمستثمر الأجنبي، هل هو ملكية مشتركة وما هي نسبة المشاركة؟) هل هي 50% أم أقل من ذلك وكلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري كلما زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي إلى البلد المضيف.
- مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناتج عن الوفر من الواردات من السلع والخدمات المختلفة.
- مقدار التدفق من النقد الأجنبي نتيجة للتصدير.
- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات تحصل عليها الشركات الأجنبية من الحكومات الأم.

ثانيا: التدفقات الخارجة: وتتمثل في:

- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد مواد خام ومواد أولية أو مستلزمات الإنتاج.
- مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج.
- مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق.
- فروق أسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية.

ثالثا: دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات الآتية والتي قد تؤثر بصورة أو بأخرى على ميزان المدفوعات:

- مدى مساهمة الشركات الاستثمارية الأجنبية في دعم وإنشاء مراكز وأنشطة البحوث والتنمية البشرية والفنية.
- نوع المشروع الاستثماري وهل هو يتصف بكثافة رأس المال أو كثافة العمالة.

[1] – عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، 2001، ص من 179 إلى 182.

- عدد العاملين الوطنيين في المراكز الوظيفية أو التنظيمية المختلفة مقارنا بنظائرهم من الأجانب.
- معدلات نمو التدفقات الداخلة والخارجة المذكورة في أولا وثانيا واتجاهاتها السنوية.
- درجة فعالية ومدى تواجد المناطق الحرة وشروط ممارسة الأنشطة الانتاجية والتسويقية داخلها وخارجها.
- درجة التوجه بمشروعات الاستثمار، هل هي مشروعات موجهة للتصدير أو لتخفيض الواردات.
- الضرائب والرسوم المرتبطة بالصادرات والواردات.
- فرق العملة ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة.
- الاقتراض بالعملة الأجنبية من البنوك الوطنية أو الأجنبية داخل الدولة المضيفة.
- القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد ككل.

يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تحدث أثر إيجابي على ميزان مدفوعات البلدان المضيفة من خلال رفع كفاءة قطاع التصدير بها أو احلال الواردات، إلا أنه من الصعب التعميم بأن هذه الاستثمارات لها أثر إيجابي على ميزان المدفوعات في كل البلدان المضيفة، لأن الأمر يختلف من بلد إلى آخر، وأن هناك عوامل يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة.

– أثرالاستثمار الأجنبي المباشر على الوضع التكنولوجي:

يعتبر موضوع التكنولوجيا موضوع العصر، نظرا لأنها تلعب دورا بارزا في استراتيجية التنمية في جميع دول العالم، ولعل أهم الأسباب التي فرضت موضوع التكنولوجيا، التباين الواضح في التقدم الاقتصادي والصناعي والفني بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ويمكن تعريف التكنولوجيا كمايلي:

هي دراسة مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لتصنيع منتج وإقامة الآلية اللازمة لإنتاجه.[1]

أو هي عبارة عن جميع الاختراعات والإبداعات اللازمة لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والتي تتم خلال مراحل النمو المختلفة.[2]

[1] – علي حبيش، **استيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر**، وزارة البحث العلمي، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، 1992، ص40.

[2] – أديب حداد، **التكنولوجيا ودورها في التنمية العربية الشاملة**، ندوة مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن،1980، ص 224.

ورغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من طرف بعض البلدان وخاص النامية منها، وسعيا منها للنهوض بركب التقدم التكنولوجي اتجه أغلبها إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل بلوغ الهدف المنشود.

فالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الانتاج، والمهارات، والقدرات الابتكارية، والأساليب التنظيمية والادارية[1]. الأمر الذي يسمح بتحسين الصنعة، وتحقيق تقدم في طرق التصنيع، وزيادة الانتاج، واكتساب الخبرة الإدارية[2]. فضلا عن تدريب العمالة المحلية.

هناك العديد من الدراسات التي أجريت لقياس تأثير عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان المضيفة، ولعل أبرزها:

دراسة HONG سنة1997: والتي أوضحت أن نجاح قطاع الإنتاج الكوري في تحفيز النمو الاقتصادي، كان بسبب استفادته من التكنولوجيا والمهارات الإدارية بفضل تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

– أثرالاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

لقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الشغل الشاغل للاقتصاديين ورجال البحث العلمي، كما أصبحت القضية الأساسية المتداولة سواء على النطاق المحلي في الدول المتخلفة أو على النطاق الدولي، ويرجع هذا الاهتمام بهذه المشكلة إلى التغييرات السياسية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية وكذا تطور الفكر الاقتصادي.

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها: عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة[4]، أو يمكن تعرف بأنها: إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي،

[1] - Padma Mallompally and Karl p : **Foreign direct investment in developing countries**, in Finance and development, March,1999, p 36.

[2] - Gerard Blanc, **le contrat international d'équipement industriel**. **L'exemple Algérien**, Thèse de doctorat de l'université d'aix-marseille3, 1980, p 233.

[3]- Hong K, **Foreign capital and economic growth in Korea**: 1970-1990, Journal of Economic Development, Vol 22, n° 1, June 1997, p.p.79-88.

[4] - كاما بكري، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1988، ص 529.

وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة زمنية ممتدة من الزمن، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[1].

وعند الحديث عن التنمية الاقتصادية تثار قضية التفرقة بين التنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي. وسواء تم التمييز بينهما أو لا، فإنه يترتب عليهما زيادات في الدخل القومي ونصيب الفرد منه عبر الزمن الناتج عن التطور سواء المقصود أو المخطط في التنمية الاقتصادية، والتطور التلقائي في النمو الاقتصادي.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية فإن ذلك يحتاج إلى استثمارات ضخمة، وبالتالي فهي تتطلب رؤوس أموال كبيرة تعجز عن توفيرها البلدان المضيفة وخاصة النامية منها، ولمواجهة هذا العجز تلجأ هذه البلدان إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتباره أحد المصادر الخارجية للتمويل لتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية.

وكما ذكرنا سابقا، فالاستثمارات الأجنبية تساهم في تكوين رأس المال، وبالتالي سد الفجوة الادخارية الموجهة لتمويل الاستثمارات والتي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية، بالاضافة إلى ذلك تساهم هذه الاستثمارات في جلب التكنولوجيا والرفع من مستوى انتاجية العمالة بالبلدان المضيفة من جهة، ومن جهة أخرى، فهي تساهم في زيادة الانتاج وتطويره وبالتالي زيادة صادرات هذه البلدان بالإضافة إلى خلق مناصب الشغل، وكل هذا يساهم في تحقيق تنميتها الاقتصادية.

وتبين وتنسق نتائج الدراسات التي قام بها مجموعة من الباحثين مثل دراسة فايربو Firebugh (1992-1996) التي تنتهي إلى أن الاستثمار الأجنبي يرتبط ارتباطا ايجابيا بالنمو، كما يتفق فايربو مع ديكسون بوزويل (1996) في أن الشركات ذات الملكية الأجنبية ليست مفيدة تنمويا مثل الشركات المملوكة محليا.[2]

لقد نمى الاقتصاد العالمي عام 2003 بمعدل 2,8 % بزيادة قدرها 1% عما تحقق في العام الذي سبقه، لكنه دون المعدل الذي تحقق عام 2004 وهو 4% ويرجع ذلك إلى سرعة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتشارها (عولمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة).[3]

[1] – عبد الحكيم جمعة محمود حسن، **دور الإستثمار الخاص في الإصلاح الإقتصادي والتنمية بجمهورية مصر العربية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص33 .

[2] – منصوري الزين، مرجع سابق، ص 396.

[3] – مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة**، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006، ص57.

وتشير دراسة أخرى إلى الدور المهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة على نمو الاقتصاديات المضيفة ... وأن انفتاح هذه الاقتصاديات على الرأسمال الأجنبي في شكل استثمارات مباشرة يسمح للبلدان الفقيرة (ذات دخل حقيقي فردي ضعيف) باستدراك البلدان الغنية بسرعة.[1]

لذلك ينبغي على الدول المضيفة، العمل على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من أجل الرفع من صادراتها، وأن تدير هذه العملية بالكيفية التي تحقق لها العديد من المكاسب والأهداف المرجوة، وتقلل لها الكثير من المساوئ.

3-2-2 الآثار السلبية لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

في مقابل الفوائد والآثار الإيجابية التي تترتب على سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية، فإن هناك آثارا سلبية تترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية في البلدان المضيفة والتي يمكن أن نوجزها باختصار كما يلي:

- مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تشكل مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية عبئا على اقتصاديات البلدان المضيفة للاستثمارات، بحيث أنه في بعض البلدان تجني الاستثمارات من وراء أعمالها ما يفوق أضعاف ما تستثمره داخل تلك الدول.

وبصفة عامة فإن مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إنما تتمثل فيمايلي:

- الأرباح المحولة للخارج، وكذا الفائدة على رأس المال المستثمر.
- مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية كبراءات الاختراع.
- تحويل العمال الأجانب لجزء من أجورهم إلى بلدانهم.

- ضياع بعض الموارد المالية على البلدان المضيفة:

من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم البلدان المضيفة بتقديم تسهيلات وإعفاءات جبائية للمستثمرين الأجانب، الشئ الذي يعتبر فقدان لبعض الموارد المالية المحتملة خلال فترة تطبيق هذا الحوافز. لكن يمكن إهمال هذا الأثر خاصة على المدى البعيد، لأن تقديم تلك الحوافز عادة ما يكون مدروس من طرف الدول المضيفة للاستثمارات ويتوقع أن يكون له موارد مالية مستقبلية تفوق تلك المضحى بها لصالح الاستثمار الأجنبي.

[1] - Hassane Rafik Bouklia et Najet Zatla, **Investissements directs étrangers**, **croissance et convergence**: une approche empirique, dans le cahier du CREAD, N°46/47, 4Tri.1998 et 1Tri.1999, p 209.

– زيادة الاستهلاك:

إن تموقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالبلدان المضيفة سوف يؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية من خلال ظهور أنماط جديدة للاستهلاك، ونظرا لأن منتجات الشركات الاستثمارية الأجنبية غالبا ما تكون عالية الجودة وعادة ما تكون مصحوبة بحملات اعلانية وترويجية لمنتجاتها، مما يكون له تأثير على أذواق المستهلكين مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك بالدول المضيفة للاستثمارات مما يؤدي إلى تقليص حجم المدخرات بها.

– ارتفاع معدلات التضخم:

تتسم الدول النامية بارتفاع الضغط التضخمي فيها، ويمكن تعريفه على كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة والتي تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، ولعل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن يتسبب في احداث موجات تضخمية بالبلدان المضيفة، ويمكن اظهار ذلك على النحو التالي:

- العمل على تحسين البنية التحتية الأساسية من طرق ووسائل نقل ومواصلات، بهدف تهيئة المناخ للمشروع الأجنبي وتسهيل العملية الانتاجية، فإذا لجأت الدولة إلى التمويل المحلي عن طريق مصادر حقيقية، فإن أسعار السلع والمواد الأولية سترتفع في الوهلة الأولى مسببة ارتفاع في معدل التضخم، أما إن كان التمويل تضخمي بزيادة حجم الائتمان من الجهاز المصرفي، فإنها تعمل على زيادة كتلة النقود المتداولة، وبالتالي زيادة حدة الضغط التضخمي، مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار.
- توجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات غير المنتجة يؤدي إلى زيادة الضغط التضخمي، لأن الانفاق على هذه المشروعات يولد طلبا مستمرا وهنا يحدث اختلال في التوازن بين العرض والطلب عاكسا أثره على ارتفاع المستوى العام للأسعار.

– التلوث البيئي:

يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التأثير سلبا على البيئة في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، لأنها توجهها غالبا ما يكون إلى القطاعات التي تساهم في التلوث البيئي مثل الصناعات الاستخراجية في مجال النفط، الغاز، المعادن، الصناعات الكيمياوية، وكذا صناعة الأسمدة والإسمنت، إضافة إلى ظهور الصناعة الاستخراجية الصخرية (استخراج البترول والغاز الصخري) والتي تعتبر أكثر عداءا للبيئة، وتخضع هذه الاستثمارات في دولها لمعايير بيئية مشددة على العكس في الدول النامية.

إن من بين أهم الأدوات التي تستعملها الدول المضيفة للحد من التلوث البيئي الناجم عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي الضرائب الخضراء أو ما يعرف بالجباية البيئية، سواء عن طريق فرض معدلات ضريبية مرتفعة نسبيا على الأنشطة االتي تساهم في التلوث البيئي، أو عن طريق منح الحوافز والإعفاءات الجبائية لتشجيع استعمال التكنولوجيات الصديقة للبيئة.

– السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية:

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية، وربما السياسية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية وإخضاعها لشروطها بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.[1]

ويمكن ذكر وتلخيص بعض المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجدول التالي:

[1] – إيهاب عز الدين ندىم، فرج عبد العزيز عزت، مرجع سابق، ص22.

الجدول رقم 2-04 : المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

عنصر الدراسة	المنافع الاجتماعية	التكاليف الاجتماعية
البيئة	-إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب. -إقامة مشاريع صناعية مع التحكم في التلوث. -تنشيط البنية الأساسية في المناطق النائية.	-التلوث الناتج عن إقامة المشاريع الاستثمارية، سواء تلوث الهواء أو الماء... -إقامة مشاريع لإنتاج سلع ذات مواصفات تضر بصحة الإنسان.
العمالة	-تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج. -تعيين نسبة كبيرة من العمالة المحلية بالمشروع الأجنبي. -رفع مستوى دخول العمالة المحلية ذات الكفاءة العالية.	-عدم الاهتمام بتدريب العمالة المحلية و الاكتفاء بالأجانب. -الاستغناء عن عدد كبير من العمالة المحلية . -الاستعانة بالخبرة الأجنبية فقط. -ارتفاع نسبة البطالة كنتيجة لكل ما سبق.
الرفاهية	-رفع المستوى المعيشي بصفة عامة -إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار معقولة. -رفع المستوى العلمي والفني للعمالة المحلية.	-الفروق الكبيرة بين دخول العمالة المحلية والعمالة الأجنبية. -احتدام المنافسة في مجال إنتاج السلع واحترام مقاييس الجودة.
البحث والتطوير	-قد يساهم المشروع الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية. -قد يساهم المشروع الأجنبي في تطوير الطاقة المتوفرة بالمجتمع المحلي. -قد يساهم المشروع الأجنبي في التنمية الوطنية و ذلك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي.	-قد ينقل المستثمر الأجنبي تكنولوجيا حديثة للدولة المضيفة، ولكن قد تكون غير مناسبة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيداتها الفنية. قد تقتصر التكنولوجيا على المشروع فقط دون نقلها للعمالة المحلية وبالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية.

المصدر: محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص132.

خاتمة الفصل الثاني:

إن الاهتمام الواضح بالاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مختلف المدارس الاقتصادية، والمفكرين الاقتصاديين، والهيئات الدولية ليعكس أهميته في الدراسات الاقتصادية. فباعتباره كأحد مصادر التمويل الخارجية، فهو يلعب دورا مهما في دفع عجلة التنمية من خلال خلق فرص العمل، والمساهمة في تكوين رأس المال، وتحسين ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا وكذا تحسبن المهارات والخبرات.

من هذا المنطلق، اشتد التنافس بين غالبية الدول وخاصة النامية منها والتي تعاني أغلبها من تفاقم أزماتها المالية، على تشجيع وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري وجعله أكثر تنافسية، بالاضافة إلى إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها المزايا والضمانات التي تسهل قدومها، وكنتيجة لذلك ازداد حجمه من حيث الرصيد والمعاملات الناشئة عنه، حيث بلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا خلال عام 2007 نحو 1833 مليار دولار محققة أكبر نسبة على الصعيد العالمي، والذي يعكس وجود أداء اقتصادي قوي في أجزاء عديدة من العالم.

غير أن هذا الجانب الايجابي لسياسة تشجيع الاستثمار لا يعني بالضرورة التوجه الأعمى نحو الاستثمار الاجنبي المباشر، بل إن هناك آثارا سلبية تترتب على وجود هذه الاستثمارات في البلدان المضيفة، وجب معرفتها، ومعرفة كيفية مسايرتها والتعامل معها للتقليل من أضرارها والصمود أمامها.

وتهدف السياسة الجبائية والمتمثلة في التحفيزات والإعفاءات الضريبية إلى تحسين بيئة الاستثمار والتأثير على سلوك المستثمرين، وهنا يكمن الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما سنحاول أن نتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

مقدمة:

نظرا للأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجية، فهو يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، ونظرا لاقتناع الدول عامة بأهميته وخاصة النامية منها والتي تعاني أغلبها من تفاقم أزماتها المالية، اشتد التنافس فيما بينها بهدف جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تهيئة مناخها الاستثماري وجعله أكثر جاذبية لإغراء المستثمر الأجنبي.

وتعتبر كل من تونس والجزائر، من بين البلدان التي تسعى جاهدة لتهيئة مناخها الاستثماري، بهدف استقطاب الاستثمار الأجنبي، من خلال استعمال سياسة الضمانات والحوافز الجبائية والتي تلعب دورا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و المعروفة بالمنافسة الجبائية، هذا من جهة، بالاضافة إلى أنها عملت على تحسين مناخ الاستثمار، من خلال تهيئة البنية التحتية، والعمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن كلا البلدين يتمتعان بإمكانيات هائلة وموقع استراتيجي هام يمكنهما من تحقيق التنمية المنشودة من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولمعرفة العلاقة بين السياسة الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر، سنتناول في هذا الفصل النقاط الرئيسية التالية:

- السياسة الضريبية ومناخ الاستثمار
- دراسة مناخ الاستثمار في كلا من الجزائر وتونس
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدين وطرق توزيعه

1- السياسة الضريبية ومناخ الاستثمار:

تعتبر السياسة الضريبية أحد مكونات مناخ الاستثمار والتي تستخدمها الدول من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، والتأثير على سلوك المستثمرين بما يتفق وأهداف الدولة، وذلك باستخدام وسائلها المختلفة، والمتمثلة في المزايا والتحفيزات الضريبية الممنوحة من طرف المشرع.

ونظرا لارتباط الضريبة بالاستثمار ارتأينا أن نتناول العلاقة بين الضريبة والاستثمار، بالإضافة إلى التطرق لسياسة الضمانات والحوافز الجبائية الموجهة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر وتونس، والمقارنة بينهما.

1-1 العلاقة بين الضريبة والاستثمار(منحنى لافر):

كاقتصادي ليبرالي، اعتبر لافر أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي -أي الوزن الضريبي- تدفع وتحرض قطاع العائلات وقطاع الأعمال (المؤسسات) إلى الإنقاص من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة. إذن فمنحنى لافر يثبت في الحقيقة بأن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، ولكن فقط إلى غاية نقطة تسمى نقطة العتبة والتي بعدها تؤدي أي زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض في الحصيلة.[1]

وتركز الدراسة على ضرورة تخفيض المعدلات الضريبية حتى يتحقق كل من النمو الاقتصادي والزيادة في الحصيلة الضريبية في آن واحد، ويبين الشكل التالي علاقة الضريبة بالاستثمار (منحنى لافر) كمايلي:

الشكل رقم 3-01: منحنى لافر

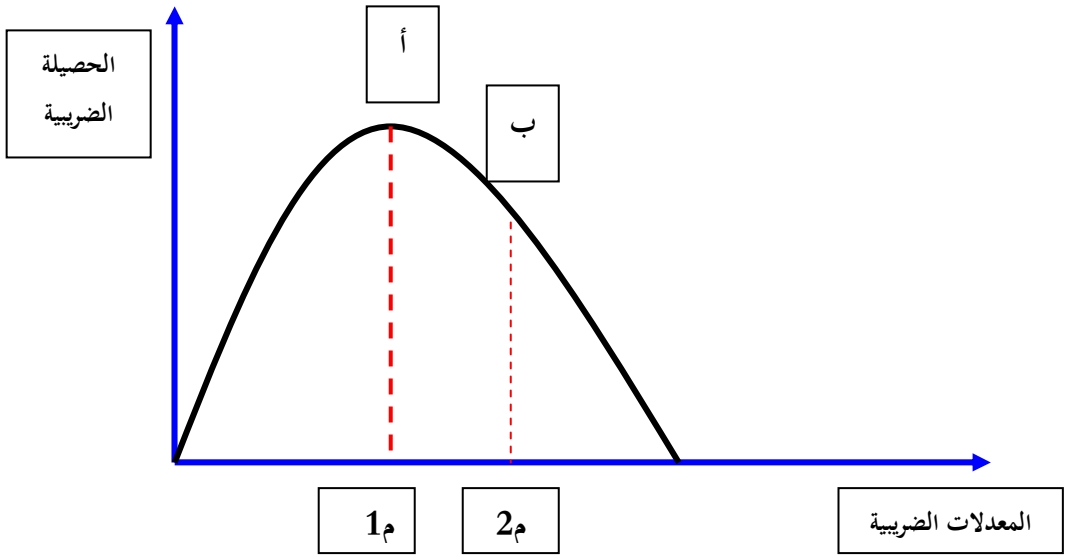

المصدر: بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص11.

[1] - بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، **مبدأ الضريبة تقتل الضريبة، بين ابن خلدون و لافر**، ورقة بحثية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006، ص10.

من خلال الشكل السابق، يتضح مايلي:

1- عندما يكون معدل الضريبة في المستوى(م1)، كما في الشكل، فان الحصيلة الضريبية تكون عند أعظم قيمة لها (أ).

2- إذا تم تجاوز هذا المعدل وانتقلنا من المعدل (م1) إلى المعدل الأكبر (م2)، فان الحصيلة الضريبية تنخفض من (أ) إلى (ب).[1]

ولعل أهم مشكلة تواجه مصممي السياسة الضريبية هي معرفة أين يتواجد الاقتصاد القومي لكل بلد في منحنى لافر، بالنسبة لمستوى الضريبة (م1)، وذلك حتى يتسنى وضع السياسة الضريبية الملائمة والمتمثلة إما في زيادة أو تخفيض المعدلات الضريبية. ومنه نستنتج أنه عندما يكون معدل الضريبة أقل من المستوى (م1)، فانه هناك علاقة طردية بين معدلات الضريبة والحصيلة الضريبة، أما عند تجاوز معدل الضريبة للمستوى (م1)، فإن العلاقة بينهما تتحول إلى علاقة عكسية، وهنا يمكن القول أن "الكثير من الضريبة يقتل الضريبة" « Trop d'impôt,tue l'impôt ». والدولة ترى أن حصيلتها الضريبية تنخفض، والسياسة الضريبية المثلى في هذه الحالة من منحنى لافر، هي بتخفيض المعدلات الضريبية التي تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي لزيادة الحافز على العمل والاستثمار والانتاج كما تزداد الحصيلة الضريبية لكبر حجم الانتاج القومي ولارتفاع مرونة الحصيلة الضريبية بالنسبة للناتج القومي الاجمالي.

وفي الأخير، يسعى منحنى لافر إلى تبرير السياسات ذات الخلفية الليبرالية الهادفة إلى تخفيض الاقتطاعات الإجبارية، ويشكل أساسا لنقد الضغط الضريبي المرتفع.[2]

[1] - المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص129 .

[2] - عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص162.

1-2 سياسة الضمانات والحوافز الجبائية الموجهة للاستثمارات الاجنبية في الجزائر:

تقدم الجزائر في اطار جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية حزمة من الحوافز والتسهيلات والضمانات من خلال قوانين الاستثمار. ويمثل قانون الاستثمار لسنة 1993 بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري، حيث جاء هذا القانون في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي حيث تضمن مجموعة من الضمانات والحوافز في اطار جذب الاستثمار الأجنبي.

1-2-1 الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر:

تتمثل أهم الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر في عدة عناصر أساسية لعل أهمها مايلي:

- مبدأ حرية الاستثمار
- مبدأ عدم التمييز
- حرية تحويل رؤوس الأموال
- ثبات القانون المطبق على الاستثمار
- التحكيم الدولي
- الازدواج الضريبي

إن مبدأ حرية الاستثمار يضمن للمستثمرين الأجانب الحرية الكاملة في الاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع والتنظيمات المقننة المعمول بها لإقامة الاستثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا تلك التي هي مخصصة صراحة للدولة، كالصحة العمومية، التربية والتعليم، وتكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة. من هذا المنطلق يظهر بأن الحرية مفتوحة في كل المجالات باستثناء الأنشطة المقننة التي تحتاج إلى ترخيص وذلك من أجل ضمان الأمن و النظام العام، والمحافظة على الصحة العمومية.

وتنص المادة 58 من القسم الثالث للأمر 09-01 [1]على مايلي:

"لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي، و يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء". كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو في شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم(SPA).

[1] - الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، والمتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009.

ولقد جاء مبدأ عدم التمييز حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي93- 12 والتي ورد فيها "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار"، ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع بلدانهم الأصلية.

أما مبدأ حرية تحويل رؤوس الأموال فلقد جاء حسب القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، وحسب قانون الاستثمارات لسنة 1993، بحيث أنه للمستثمر الأجنبي الحق في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخل والفوائد، وسواها من الأموال المتصلة بتمويل نشاطات اقتصادية في الجزائر غير مخصصة للدولة، وتتوسع إلى ضمانات الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي93-12 كمايلي:" تستفيد الاستثمارات التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها، من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه". ويتم تحويل رؤوس الأموال بصفة مستمرة خلال فترة الاستغلال، وهناك تحويلات يمكن أن تتم بصفة واحدة وهذا عند تصفية الاستثمار أو التنازل عنه.

يجب تقييم طلب تحويل الأرباح أو نتائج التنازل عن الاستثمارات الأجنبية من طرف بنك الجزائر، ويتم الترخيص بالتحويل في أجل أقصاه شهرين ابتداء من تاريخ إيداع الملف، بغرض حماية المستثمر من تقلبات أسعار الصرف.

أما مبدأ ثبات القانون المطبق على الاستثمار فلقد جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأنة المستثمر الاجنبي بحيث نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة :

" لا تطبق المراجعات والالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في اطار هذا المرسوم التشريعي إلا اذا طلب المستثمر ذلك بصراحة ".

ويكرس نص هذه المادة مبدأ احترام الحقوق المكتسبة عند تطبيق القوانين الجديدة على الاستثمارات التي شرع في انجازها. كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في اطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها.

أما فيما يخص التحكيم الدولي فطبقا لما تنص عليه المادة 41 من المرسوم التشريعي93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993، فإن أي نزاع ينشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية المتعاقدة سواء كان بفعل المستثمر أو نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، فإن النزاع يطرح على المحاكم المختصة، والمقصود بالمحاكم المختصة هنا

هي المحاكم الجزائرية بحيث تكون مختصة مبدئيا إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر وتتعلق بالصلح والتحكيم. مثلا الاتفاقية الثنائية بين الجزائر وفرنسا حول تشجيع الاستثمارات، حيث جاء في نص المادة الثامنة منها أن الخلاف أو النزاع يتم تسويته:

- بالتراضي بين الطرفين
- فإذا لم يسوى في مدة 6 أشهر يرفع النزاع إلى المحكمة الجزائرية أو أمام المركز الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمار.

أما فيما يخص الازدواج الضريبي فقد نتج عن الاصلاحات الجبائية التي تبنتها الجزائر منذ 1990 التوقيع على38 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، وذلك لتفادي كل ما من شأنه عرقلة الاستثمار الأجنبي.

1-2-2 الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر:

عملت السلطات العمومية خلال السنوات الماضية على تشجيع الاستثمار، وذلك من خلال اصدار الأمرين 01-03 و06-08 المتعلقين بتطوير الاستثمار وما تضمناه من تحسين لبيئة الاستثمار، بالاضافة إلى الحوافز الجبائية الممنوحة التي أفرزتها قوانين المالية للسنوات (2008-2009-2010)، وسوف نتطرق إلى هذه الامتيازات حسب النظام العام والأنظمة الخاصة.

فالنظام العام يطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة خارج المناطق الواجب تطويرها، وهناك عدة مزايا يمنحها هذا النظام خلال مرحلة الانجاز والاستغلال.

فخلال مرحلة الإنجاز تستفيد الاستثمارات من سنة إلى ثلاث سنوات من مايلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز.

ومرحلة الإستغلال لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)

وتمدد هذه المدة إلى خمس (5) سنوات، بالنسبة للإستثمارات التي تحدث مائة وواحد (101) منصب شغل أو أكثر عند إنطلاق النشاط.

بالإضافة إلى المزايا السابقة تستفيد كذلك من تطبيق نسبة منخفضة مقدرة ب33% على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الاعفاء المحددة.

أما بالنسبة للنظام الاستثنائي فيطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة في المناطق الواجب تطويرها والتي تمثل فائدة بالنسبة للدولة، وتستفيد المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة من الحوافز الجبائية التالية أثناء مرحلة الإنجاز ولمدة ثلاث (03) سنوات من مايلي:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (2‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز.

أما في مرحلة الاستغلال تستفيد هذه الاستثمارات ولمدة عشر (10) سنوات من:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات إبتداء من تاريخ الإقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار
- مزايا إضافية لتحسين وتسهيل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وفترات الإستهلاك (وفقا لنظام الاستهلاك: المتصاعد، الثابت والمتناقص).

أما بالنسبة للمشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، فتستفيد بموجب اتفاقية متفاوض عليها، وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من المزايا التالية، خلال مرحلة الإنجاز ولمدة خمس (5) سنوات:

- الإعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار
- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها
- إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال
- إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري، وكذا مبالغ الأملاك الوطنية بالنسبة لعمليات التنازل المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز مشاريع استثمارية.

أما المزايا التي تستفيد منها هذه الاستثمارات خلال مرحلة الإستغلال، تكون لمدة أقصاها عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال، والتي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، وتستفيد من:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)

- الإعفاءات أو التخفيضات في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة التي تنقل أسعار السلع المنتجة عن طريق الإستثمار الذي يدخل في إطار النشاطات الصناعية الناشئة، بقرار من المجلس الوطني للإستثمار
- مزايا إضافية أخرى، بقرار من المجلس الوطني للإستثمار، مثل تلك المتعلقة بتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار.

1-3 سياسة الضمانات والحوافز الجبائية الموجهة للاستثمارات الأجنبية في تونس:

تقدم تونس بهدف جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مجموعة من الحوافز والتسهيلات والضمانات من خلال قوانين الاستثمار، ويحدد قانون عدد 23-120 لعام 1993 والصادر بتاريخ 27 ديسمبر 1993 والذي يتصف بالشمولية ويغطي معظم القطاعات، نظام قيام المشاريع وتشجيع الاستثمارات والتي تهدف خاصة إلى دفع نسق النمو والتشغيل بتونس، والذي يهدف كذلك إلى طمأنة المستثمر الأجنبي من خلال عدة ضمانات.

1-3-1 الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس:

تتمثل أهم الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس في عدة عناصر أساسية لعل أهمها مايلي:

- مبدأ حرية الاستثمار
- حرية تحويل الأرباح
- حماية الاستثمارات
- التحكيم الدولي
- الازدواج الضريبي

فيما يخص مبدأ حرية الاستثمار يبين الفصل الأول من مجلة تشجيع الاستثمارات، القطاعات التي تنجز فيها الاستثمارات بحرية شريطة الاستجابة للشروط الخاصة بتعاطي هذه الأنشطة وفقا للتشريع التونسي المعمول به، وهي:[1]

الفلاحة والصيد البحري، الصناعة، السياحة، النقل، التربية والتعليم والتكوين المهني، الإنتاج والصناعات الثقافية، الصحة، حماية البيئة والمحيط، البحث العقاري والأنظمة، الخدمات غير المالية. وتنسحب أحكام قانون

[1] - الفصل الثاني من القانون عدد 120-93 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 المتضمن مجلة تشجيع الاستثمارات للجمهورية التونسية، ص7.

الاستثمار على العمليات المتعلقة بالاحداث أو التوسيع أو التجديد أو إعادة التهيئة أو تغيير النشاط[1]. وتبقى الاستثمارات في بعض الأنشطة الأخرى خاضعة لموافقة المصالح المعنية بالاستثمار.

غير أن مساهمة المستثمر الأجنبي في بعض أنشطة الخدمات غير المصدرة كليا التي يقع ضبطها بأمر، يجب أن تخضع لموافقة اللجنة العليا للاستثمار إذا تجاوزت 50% من رأس المال. ومنه نلاحظ أن تونس تطبق استراتيجية الاستثمار الموجه للتصدير بالدرجة الأولى.

كما أن حرية تحويل الأرباح تعتبر كضمان للمستثمر الأجنبي في تونس بما في ذلك الربح المحقق عند عملية البيع بعملة قابلة للتحويل وفقا لما جاء في القانون عدد 48 لسنة 1993 بتاريخ 03 ماي 1993 المقر لحرية التحويلات المتعلقة بالدّفوعات تجاه الخارج.

وكذلك مبدأ حماية الاستثمارات والذي يتم في إطار الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها تونس مع البلدان العربية وعدة دول أخرى منها ألمانيا وبلجيكيا وكوريا الجنوبية واسبانيا وفرنسا واندونيسيا وايطاليا والبرتغال وبريطانيا والسويد وسويسرا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا.

أما فيما يخص التحكيم الدولي فحسب الفصل 67 من مجلة تشجيع الاستثمارات التونسية، تختص المحاكم التونسية بالنظر في كل خلاف يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة التونسية إلا في حالة اتفاق ينص عليه شرط التحكيم أو يخول لأحد الطرفين اللجوء إلى التحكيم عن طريق اجراءات تحكيم خاصة، أو تطبيقا للإجراءات الصلحية أو التحكيمية المنصوص عليها حسب الاتفاقيات المبرمة من طرف الدولة التونسية، والذي يعتبر من أهم الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي.

إن عدم الازدواج الضريبي تم إقراره في إطار الاتفاقيات الثنائية الممضاة مع عديد الدول والمقدرة ب50 إتفاقية، منها خاصة ألمانيا والنمسا وبلجيكيا وكندا وكوريا الجنوبية والدنمارك ومصر وإسبانيا وفرنسا واندونيسيا وإيطاليا والأردن والنرويج وبريطانيا العظمى والسويد والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان إتحاد المغرب العربي.

[1] - الفصل الأول والخامس من مجلة تشجيع الاستثمارات التونسية، ص،ص، 6، 7.

1-3-2 الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس:

تقدم تونس بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية جملة من الحوافز الجبائية تقدمها حسب الأولوية وبحسب القطاعات، ونجد من بينها مايلي:

- التحفيزات الجبائية والمالية
- حوافز تشجيع التصدير
- حوافز التنمية الجهوية والفلاحية
- حوافز بيئية.

وفيما يتعلق بالتحفيزات الجبائية والمالية فقد عملت الدولة التونسية على إعطاء بعد وأهمية قصوى لهذا الجانب ويظهر ذلك من خلال النقاط الرئيسية التالية:

- ينتفع الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون (الشركات) المكتتبون في رأس المال الأصلي للمؤسسات الخاضعة لأحكام مجلة تشجيع الاستثمارات أو في الزيادة في رأس مالها بطرح المداخيل أو الأرباح التي يقع استثمارها وذلك في حدود 35% من المداخيل أو الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة.
- تنتفع الشركات التي تخصص كل أرباحها أو جزء منها لاستثمارها في صلب المؤسسة بطرح الأرباح المستثمرة في حدود 35 % من الأرباح الخاضعة للضريبة على الشركات.
- يمكن للمؤسسات اختيار نظام الإستهلاكات التنازلية بعنوان التجهيزات التي تفوق مدّة استعمالها السبع سنوات.
- ويتم الإعفاء من رسوم الضرائب وإعطاء مزايا للمستلزمات الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية، باستثناء السيارات السياحية، وإلغاء رسوم الإنتاج وتطبيق نسبة 10% كضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالواردات بشرط أن لا يكون لهذه الأجهزة المستوردة مثيل مصنوع محليا. وإلغاء الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الإستهلاك بالنسبة للمعدات المصنوعة محليا، وفقا للفصل التاسع من مجلة تشجيع الاستثمار.

كما يتميز الاستثمار التونسي بأنه استثمار موجه للتصدير، وتتمثل أهم الحوافز والتشجيعات فيمايلي:

- تعتبر المؤسسات الفلاحية ومؤسسات الصيد البحري مصدرة كليا عندما تصدر 70% على الأقل من انتاجها مع إمكانية تسويق النسبة المتبقية محليا، وتعفى من رسوم الاستيراد للسلع الضرورية للإنتاج حسب الفصل الخامس عشر من مجلة تشجيع الاستثمار .

- الاعفاء من ضريبة الدخل للأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بعد خصم 50% من المداخيل والأرباح المتأتية من التصدير، على أن يقع الطرح الكلي للمداخيل المتأتية من التصدير من هذه الضريبة أساسا خلال العشر سنوات الأولى للنشاط بداية من أول عملية تصدير بعد تقديم مطلب في الغرض عند إيداع التصريح السنوي بالضريبة على الدخل والضريبة على الشركات.
- تخول الإستثمارات المنجزة من قبل المؤسسات المصدرة كليا طرح الأرباح التي تخصص للإستثمار في صلب المؤسسة من الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على الشركات.
- يمكن للمؤسسات المصدرة كليا انتداب أعوان تأطير وتسيير من ذوي الجنسيات الأجنبية وذلك في حدود أربعة أعوان وبدون مصادقة مسبقة.

وتستفيد المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية في الاقتصاد الوطني في المناطق الواجب تنميتها (حوافز التنمية الجهوية) والمناطق الفلاحية (حوافز التنمية الفلاحية) بالامتيازات الإضافية التالية:

- الطرح الكلي للمداخيل والأرباح من أساس الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات لمدة 5سنوات للمجموعة الأولى و10سنوات للمجموعة الثانية والثالثة والموزعة حسب مناطق تشجيع التنمية الجهوية حسب الأولوية.
- تنتفع مشاريع الاستثمار المنجزة في هاته المناطق بمنحة نسبتها 8%، 15%، 25% من كلفة الاستثمار بالترتيب وعلى حسب المجموعات بهدف تشجيع التنمية الجهوية.
- يمكن للمشاريع المخولة للانتفاع بامتيازات التنمية الجهوية، والمتمثلة في مساهمة الدولة في مصاريف البنية الأساسية الضرورية لانجاز المشروع.
- تتكفل الدولة التونسية عن الشركات المستثمرة بحصة صاحب العمل في برامج الضمان الاجتماعي ابتداءا من الدخول في طور الإنتاج لمدة خمس أو عشر سنوات.
- طرح كل المداخيل والأرباح المتأتية من هذه الاستثمارات من أساس الضريبة خلال العشر سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول في طور الإنتاج الفعلي
- تتحمل الدولة مصاريف البنية الأساسية بالنسبة للاستثمارات المنجزة لتهيئة مناطق تربية الأسماك والأحياء المائية، أو لتهيئة مناطق الري بالمياه الساخنة
- تستفيد الاستثمارات الفلاحية المنجزة بالجهات ذات الظروف المناخية الصعبة وكذلك الاستثمارات في الصيد البحري بالمناطق الناقصة استغلالا، بمنحة اضافية تقدر ب 8% و25% على التوالي.

أما الحوافز البيئية فلقد حددت حسب الفصل السابع والثلاثين من مجلة تشجيع الاستثمارات التونسية، بحيث تستفيد الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات بهدف مقاومة التلوث الناتج عن نشاطها أو التي تختص في جمع أو تحويل أو معالجة الفضلات والنفايات من التشجيعات التالية:

- الاعفاء الكلي من الرسوم الجمركية، وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة والرسم على الاستهلاك
- طرح نسبة 50% من المداخيل والأرباح الصافية الخاضعة للضريبة
- تقديم منحة للاستثمار بنسبة 25% من تكلفة المشروع.

1-4 مقارنة بين الضمانات والحوافز في كل من تونس والجزائر:

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة العديد من النقاط فيما يتعلق بالضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من تونس والجزائر.

ففيما يتعلق بحرية الاستثمار لا يمكن أن يتم الاستثمار الأجنبي في الجزائر إلا في إطار الشراكة ووفقا للقاعدة 49/51 %، أما في تونس فهناك حرية للاستثمار الأجنبي إلا في بعض الأنشطة غير المصدرة كليا، إذا تجاوزت مساهمة المستثمر الأجنبي 50% من رأس المال يجب أن تخضع لموافقة اللجنة العليا للاستثمار.

أما بالنسبة لمبدأ عدم التمييز فقد أقر قانون الاستثمار الجزائري على المساواة في المعاملة بين المستثمرين الجزائريين والأجانب، أما قانون الاستثمار التونسي لم ينص على كيفية معاملة رأس المال الأجنبي.

أما فيما يتعلق بثبات القانون المطبق على الاستثمار فقد أقر المشرع الجزائري على عدم تطبيق المراجعات والالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة، أما المشرع التونسي فلم ينص على هذا النوع من الضمانات.

فيما يخص تقديم الحوافز الجبائية بهدف تشجيع قطاعات معينة، نجد أنه في تونس الحوافز الجبائية موجهة إلى القطاعات الخاصة بالتنمية الفلاحية، وبالتنمية الجهوية، والمشاريع ذات الأداء التصديري، وكذلك المشاريع السياحية، أما في الجزائر فإن توجيه الحوافز بصفة عامة، بالرغم من تقديم الحوافز الجبائية للقطاعات التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، إلا أن هذه القطاعات لم تحدد مثلما فعل المشرع التونسي.

وفيما يتعلق باختيار نظام الاهتلاك وترحيل العجز نجده مطبق في كلا البلدين مع أفضلية لتونس حيث ذكر التشريع التونسي نظام الاستهلاك المستخدم وهو الاستهلاك المتناقص وما يتميز به من إمتيازات ضريبية حيث يمكن المؤسسة من دفع ضرائب أقل خاصة في السنوات الأولى من نشاطها وهذا نتيجة الحجم الكبير لأقساط الاهتلاك حسب النظام المتناقص، بينما في الجزائر فيتم تطبيق نظام الاستهلاكات دون الإشارة إلى نوعه (هناك ثلاثة أنظمة للاستهلاك في الجزائر وهي المتناقص، والمتزايد، والثابت)[1].

أما فيما يخص حافز ترحيل العجز، في الجزائر يمكن ترحيل العجز لمدة خمس سنوات متتالية، أما في تونس لم تنص على تقديم هذا النوع من الحوافز.

وفيما يخص منحة الاستثمار، فتقدم تونس هذا النوع من الحوافز بموجب مجلة تشجيع الاستثمارات للشركات التي تقوم باستثمارات في قطاع الفلاحة، التنمية الجهوية وحماية البيئة، أما الجزائر لم تنص على منح هذا النوع من الحوافز رغم وجود حساب خاص بعنوان "صندوق دعم الاستثمار"[2]، والذي يوجه إلى الاستثمارات العمومية.

وفي مجال الإعفاء من ضرائب الدخل وضرائب الأرباح على الشركات، نجد أن الجزائر تمنح إعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي، وهذا خاص بالمشاريع الاستثماريةالتي تكوم في مرحلة الاستغلال وتندرج ضمن النظام الاستثنائي، أما تونس فتستفيد من إعفاء لمدة 10 سنوات، ومن تخفيض قدره 50% لمدة غير محددة.

وفيما يخص حافز الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فقد أوقفت تونس العمل بضريبة القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا، أما في فيما يخص الجزائر فيتم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) اللسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.

أما فيما يخص حافز الإعفاء من الرسوم الجمركية، نجد أن تونس تقدم الاعفاء من الرسوم الجمركية للمواد التي ليس لها مثيل مصنع محلي، بهدف حماية منتجها المحلي، أما في الجزائر فيتم تطبيق النسبة المخفضة للرسوم

[1] - طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، االبليدة، ص، 12.

[2] - أنشئ هذا الحساب الخاص بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 -295، المؤرخ في 15 سبتمبر 2002 ويوضع تحت تصرف الوزير المكلف بترقية الاستثمارات باعتباره الآمر بالصرف لهذا الحساب.

الجمركية على المواد التي تدخل في انجاز الاستثمار، دون الأخذ بعين الاعتبار ما إن كان لتلك السلع بديل مصنع محليا.

وخلاصة القول فإن الحوافز الضريبية الممنوحة في تونس أفضل من الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر، لكن أغلب الدراسات توصلت إلى أن أغلب قرارات الاستثمار لا تتأثر بالحوافز الضريبية وحدها، وإنما ضمن مناخ استثماري ملائم.

2- مناخ الاستثمار في الجزائر وتونس:

إن دراسة مناخ الاستثمار تساعد على معرفة العوامل الجاذبة والطاردة للاستثمارات، وهي كمحددات لتفسير توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر لأي بلد، مادام أن المستثمر الاجنبي يفضل المناخ الاستثماري الاكثر ملائمة.

وسنتناول في هذا العنصر دراسة لمناخ الاستثمار في الجزائر وتونس وكذا مؤشرات الاقتصاد الكلي في البلدين بالاضافة إلى التطرق للإطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في كلا البلدين.

2-1 دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر وتونس:

يقصد بالمناخ الاستثماري مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر، وخاصة الأجنبي وتقنعه بتوجيه استثماره إلى بلد دون آخر، وسنقوم بدراسة مقومات البنية التحتية في الجزائر وتونس، وكذا مختلف الامكانيات الممكن تفعيلها لجذب الاستثمار الأجنبي، باعتبارها من أهم محددات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-1-1 واقع مناخ الأعمال في الجزائر:

تعتبر البنية التحتية المحفز الأساسي للنمو الاقتصادي الذي يشكل ركيزة أساسية من ركائز التنمية ويضمن استمرارية وكفاءة النشاط الاقتصادي، حيث أن توفر بنية تحتية متوافقة مع المعايير الدولية يسمح بتخفيض التكاليف، الأمر الذي يجعل المؤسسات تتمتع بقدرة تنافسية أكبر. وضمن هذا الإطار فقد حرصت الدولة الجزائرية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على تعزيز وتطوير شبكة البنية التحتية في الجزائر التي تطورت كثيرا خاصة منذ عام 2000 .

وتتمتع الجزائر بقدرات وإمكانيات مستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية، والتي من الممكن أن تجعل منها دولة من أقوى الدول النامية المتنافسة على الفوز بأكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي نذكر منها:

- الموقع الاستراتيجي: تتميز الجزائر بموقع استراتيجي هام بتوسطها لدول شمال القارة الإفريقية وقربها من الأسواق الأوروبية.

- المساحة وعدد السكان: تعتبر الجزائر اكبر بلدان المغرب العربي بمساحة قدرها 2.381.741 كلم^2 وبشريط ساحلي قدره 1200كلم، وبعدد سكان قدر في سنة 2016ب 40.4 مليون نسمة.

- الثروات الطبيعية: تزخر الجزائر بثروات طبيعية هائلة من البترول، الغاز، الزنك، الحديد، الفوسفات،اليورانيوم والرصاص، حيث أن وفرة المواد الأولية تجعل التكلفة أقل وبالتالي هامش الربح يكون أكبر.

- إمكانيات زراعية و صناعية: تمتلك الجزائر إمكانيات زراعية جد مربحة من خلال تنوع المناخ الذي يؤدي إلى تنوع المحاصيل، بالإضافة إلى إمكانيات صناعية من خلال وفرة الموارد الأولية وانخفاض تكلفة اليد عاملة نسبيا.

- إمكانيات سياحية: تمتلك الجزائر إمكانيات سياحية هائلة من حيث توفرها على الساحل، الصحراء، الهضاب، بالاضافة إلى سبعة مواقع أثرية مصنفة ضمن التراث العالمي لليونسكو، وهي قلعة بني حماد، الطاسيلي، جميلة، تيمقاد، تيبازة، وادي ميزاب والقصبة.

- البنية التحتية: يمكن تلخيصها في:

- **النقل البري:** شبكة طرق معبدة تفوق 112039 كلم، والمرتبة 40 عالميا والثالثة افريقيا بما فيها الطريق السريع شرق غرب الذي يمتد على مسافة 1216كلم ويعبر 32 ولاية منها ثمانية ولايات ساحلية، بالإضافة إلى شبكة السكك الحديدية التي تصل إلى 4600 كلم (200 محطة تجارية عملية) بها جزء مكهرب. وتمتلك متروا واحد في الجزائر العاصمة بطول **9.5** كم مع ثلاثة امتدادات بطول 9.4 كم في طور الإنجاز و3 تراموای (الجزائر العاصمة ، وهران وقسنطينة) وكذا 4 في طور الإنجاز (ورقلة، سيدي بلعباس، سطيف ومستغانم).
- **النقل البحري:** تمتلك الجزائر 45 مرفق وهياكل بحرية، منها 11 ميناء تجاري، مينائين للنفط و31 ميناء للصيد، وميناء واحد للترفيه، و2200 إشارة بحرية .
- **النقل الجوي:** تملك الجزائر 35 مطار منهم 13 مطار دولي تتوزع على مختلف مناطق البلاد.

2-1-2 واقع مناخ الأعمال في تونس:

عمدت تونس إلى تبني مجموعة من الاصلاحات مكنتها من تحسين مناخ الأعمال وتطور منشآت البنية التحتية في البلد، بالاضافة إلى توفرها على طاقات وإمكانيات مستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية والتي نذكر منها:

- **الموقع الجغرافي:** تمتلك تونس موقع هام في إذ تعتبر بوابة المتوسط حيث تقع بين حوضيه الشرقي والغربي ويفصلها مضيق صقلية عن القارة الاوروبية.

- **المساحة وعدد السكان:** تتربع تونس على مساحة تقدر ب 163610 كلم2 وبعدد سكان قدر ب11.1 مليون نسمة في عام 2016.

- **الثروات الطبيعية:** تزخر تونس ببعض الثروات منها، البترول، الفوسفات، الحديد، الرصاص، الزنك والملح.

- **إمكانيات زراعية وصناعية:** يتأثر مناخ تونس بموقعها الجغرافي المتميّز فهو مناخ متوسطي في الشمال وعلى طول السواحل وشبه جاف داخل البلاد وفي الجنوب، ويتميز المشهد الطبيعي في تونس بنسبة عالية من ظهور الشمس تتجاوز 3000ساعة في السنة. وكل هذا من شأنه توفير الظروف الملائمة لتنويع المنتوج الفلاحي. وتتوفر تونس على بعض الموارد الأولية بالاضافة ألى انخفاض تكلفة اليد عاملة نسبيا بها.

- **إمكانيات سياحية:** تتوافر في تونس جميع مقومات الجذب السياحي. فهناك وعي سياحي عال على المستويين الرسمي والشعبي، ويجد السائح في تونس بغيته مهما تنوّعت وتباينت، فإلى جانب شواطئها التي يبلغ طولها حوالي 1200 كم على مياه البحر الأبيض المتوسط والمجهزة بمرافق وخدمات سياحية متطورة هناك المقصد السياحي الثقافي ممثلاً بكنوز من التراث والآثار والمتاحف. وتتنوع تضاريسها بين الجبال، الغابات، الشواطئ والصحراء وكل هذا يعكس تواتر حضارات عريقة شهدتها تونس منذ فجر التاريخ.

- **البنية التحتية:** والتي يمكن تلخيصها فيمايلي:

  - **النقل البري:** تتوفر تونس على شبكة من الطرقات المتطورة التي يقدر طولها بحوالي 32 ألف كلم وشبكة من السكة الحديدية يبلغ طولها 2256 كلم، من الوصول بسرعة إلى مختلف المناطق الاقتصادية بالبلاد والربط مع الدول المجاورة.

- **النقل البحري:** حيث توجد بتونس 8 موانئ تجارية مجهزة بكافة المرافق الضرورية وتؤمن النقل بين تونس وموانئ مرسيليا وجنوة وبرشلونة بصفة منتظمة وفي زمن لا يفوق 24 ساعة.
- **النقل الجوي:** تمتلك تونس 30 مطار منهم 7 مطارات دولية، موزعة على مختلف مناطق البلاد تؤمن الرحلات الجوية إلى مختلف البلدان بأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

2-2 مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر وتونس:

إن القيام باستثمارات أجنبية ليس عملية عفوية، وإنما يخضع لمجموعة من المحددات والعوامل التي تحدد مسارها، وهناك عدة مقومات أساسية تتمثل في المحددات الاقتصادية مثل حجم السوق والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى سياسة اقتصادية مستقرة وواضحة، وسنتناول هذه المقومات الاقتصادية للبلدين، كمايلي:

2-2-1 حجم السوق، معدل التضخم والحساب الجاري:

تركز العديد من الدراسات الاقتصادية وغالبية الدراسات الميدانية على أهمية حجم السوق كمحدد رئيسي لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث أن أعمال الشركات متعددة الجنسيات تتطلب أسواقا كبيرة لتصريف منتجاتها قبل الاتجاه إلى التصدير[1]. ويعرض الجدول التالي بيانات حجم السوق لدول الدراسة كمايلي:

الجدول رقم3-01: بيانات حجم السوق للبلدين خلال الفترة 1996-2014

		1996	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014
	GDP*	46941	54790	102339	138199	161777	198538	207955	209703	213518
الجزائر	السكان**	29845	31719	33960	36383	37062	37726	38481	38600	38900
	GDPper***	1572	1727	3013	3796	4364	5257	5403	5432	5480
	GDP	19587	21473	32282	43607	44377	46434	45562	46260	47600
تونس	السكان	9089	9563	10029	10439	10549	10673	10777	10900	11000
	GDPper	2154	2245	3218	4177	4206	4350	4236	4250	4330

*مليون دولار، ** ألف نسمة، *** دولار.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع:databank.worldbank.org .

[1] -عبود زرقين، نورة بيري، **محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب** :دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة (1996-2012، بحوث اقتصادية عربية، العدد، 67،68، 2014، ص 161.

يمثل عدد السكان في الجزائر أكثر من ثلاث مرات عنه في تونس، لكنه لا يعتبر مؤشر كافيا للتعبير عن حجم الطلب الفعلي داخل السوق المحلي، حيث يرتبط بالقدرة الشؤائية للأفراد. وبالرجوع إلى بيانات الجدول، حيث أن الناتج المحلي الاجمالي يعبر عن حجم السوق، بينما الناتج المحلي الاجمالي الفردي يعبر عن القدرة الشرائية للافراد، نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي للبلدين لم يعرف تغيرا كبيرا خلال الفترة 1996-2000، غير أنه منذ بداية سنة 2005، شهدت الجزائر زيادة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ في سنة 2014 قيمة 518. 213 مليار دولار، معادلا 4.6 أضعاف قيمته في 1996. ويرجع هذا الارتفاع الكبير إلى مداخيل المحروقات والتي عرفت أسعارها مستويات قياسية خلال هذه الفترة. أما تونس فقد سجلت مستويات مرتفعة للناتج المحلي الاجمالي خاصة خلال الفترة 2009-2014، ليبلغ في سنة 2014 قيمة 47.600 مليار دولار، معادلا 2.4 أضعاف قيمته في 1996.

كذلك بملاحظة بيانات الدخل الفردي نلاحظ أنها سجلت ارتفاعات كبيرة بالنسبة للدولتين محل الدراسة .فقد قدر الدخل الفردي للجزائر سنة 2014 ب 5403 دولار بمعدل نمو قدره 0.88%عن مقداره في سنة 2013، وبعدل نمو قدره 25.57% عن مقداره في سنة 2010. أما تونس فمستوى القدرة الشرائية لأفرادها الممثلة بمتوسط الدخل الفردي فهي تعد جيدة كذلك حيث بلغت 4350 دولار سنة 2011 محققة أعلى نسبة لها خلال الفترة، وهذه البيانات تدل إجمالا على تحسن القدرة الشرائية للأفراد وهو ما يعتبر مؤشر جيد ومحفز لدخول الاستثمارات الأجنبية لكل من البلدين.

ويعتبر معدل التضخم من بين اهم المؤشرات الدالة على سلامة السياسة النقدية للدولة المضيفة، ويفترض نظريا في هذا الاطار حسب بعض الاطروحات أن الانخفاض في معدل التضخم يؤدي إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها والحد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

ويوضح الشكل التالي تطور معدل التضخم في الجزائر وتونس خلال الفترة 1996-2014. ومن خلال الشكل نلاحظ أن هناك استقرار نسبي لمعدلات التضخم في تونس عكس الجزائر خلال الفترة المذكورة، فقد سجلت تونس معدلات ما بين 3-5% خلال الفترة 1996-2014، أما الجزائر فقد عرفت تذبذبات عديدة في معدلات التضخم إلا أنها سجلت أرقاما مقبولة خلال السنوات الأخيرة، فقد انخفض معدل التضخم من 18.7% سنة 1996 لتبقى في حدود 3% خلال الفترة 2000-2007، لتعود للارتفاع خلال الفترة 2008-2014، ليصل إلى 8.89% سنة 2012، بسبب الارتفاع الحاصل على مستوى الأجور المدفوعة بأثر رجعي

ضمن السياسة الاجتماعية المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية، وكذا بسبب تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي، ليعود للاستقرار في السنوات الموالية كما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم 3-02: تطور معدل التضخم في البلدين خلال الفترة 1996-2014 (نسبة مئوية)

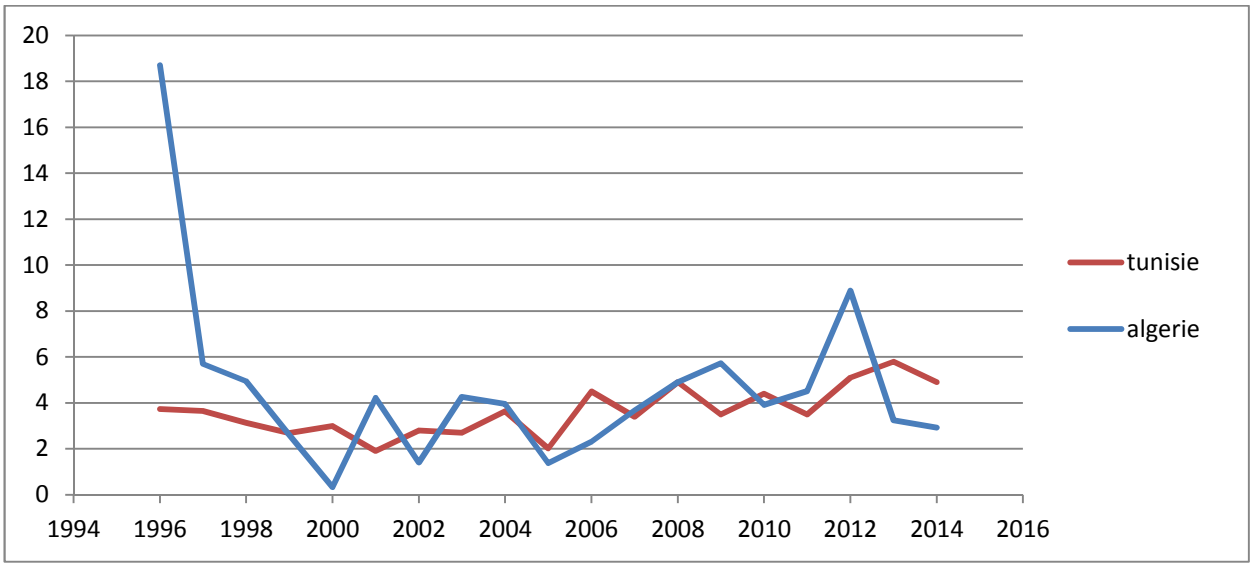

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع databank.worldbank.org.

(انظر الملحق رقم01).

أما فيما يتعلق بالحساب الجاري فهو يمثل أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية.فبالنسبة لوضعية أداء الحسابات الجارية، والموضحة بالشكل، نلاحظ أن الجزائر قد حققت فائض تجاري موجب خلال الفترة 2005-2013، وهذا راجع للارتفاع في اسعار البترول خلال الفترة وهو ما أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي. وبالتالي فإن معدل الحساب الجاري بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي سوف يتبع أسعار المحروقات بنسبة كبيرة في الجزائر. أما بالنسبة لتونس فقد كانت معدلات حسابها الجاري سالبة خلال الفترة 2005-2014 كما هو موضح بالشكل التالي.

الشكل رقم 3-03: تطور معدل الحساب الجاري للبلدين خلال الفترة 2005-2014(مليار دولار)

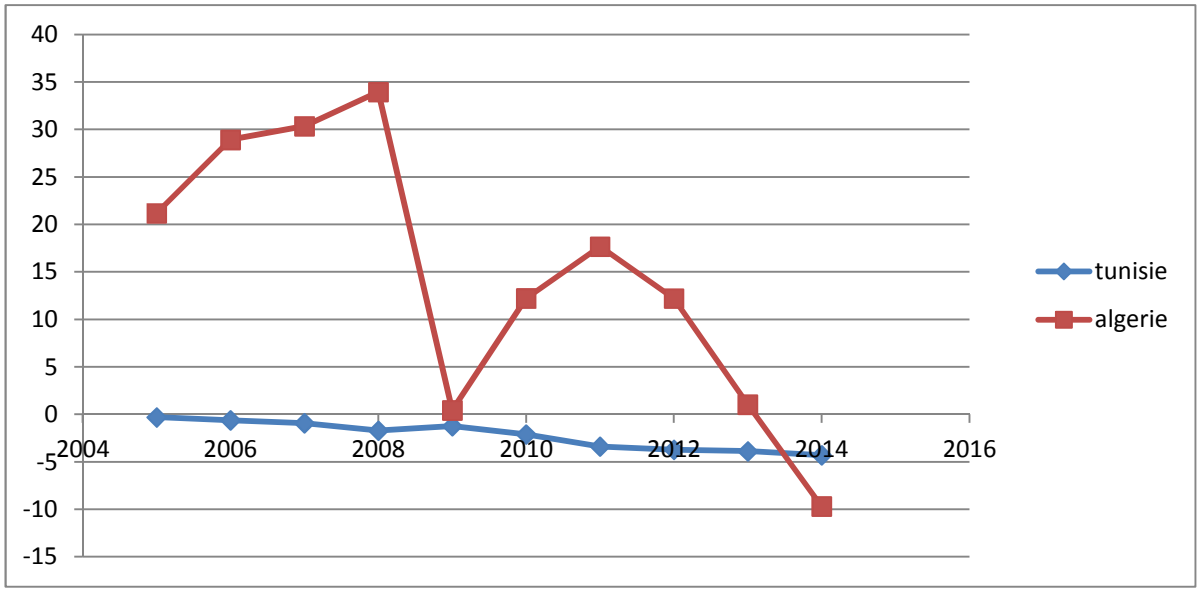

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع databank.worldbank.org.

(انظر الملحق رقم02)

2-2-2 احتياطات الصرف والمديونية الخارجية:

لقد ارتفعت الاحتياطات الرسمية للصرف (بما فيها الاحتياطي من الذهب) للجزائر حيث انتقلت من 13.56 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من عشر أضعاف سنة 2010 أي بقيمة 170.5مليار دولار،حيث استقرت في سنة 2012 عند ما يقارب 200 مليار دولار، وجاءت هذه الزيادات المتتالية بفعل فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات. أما بالنسبة لتونس فقد سجلت تغيرات ضئيلة في احتياطات الصرف مقارنة بالجزائر قدرت في حدود 9 مليار دولار في السنوات الاخيرة. وهذا كما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم 3-04: تطور احتياطات الصرف في البلدين خلال الفترة 2000-2015 (مليار دولار)

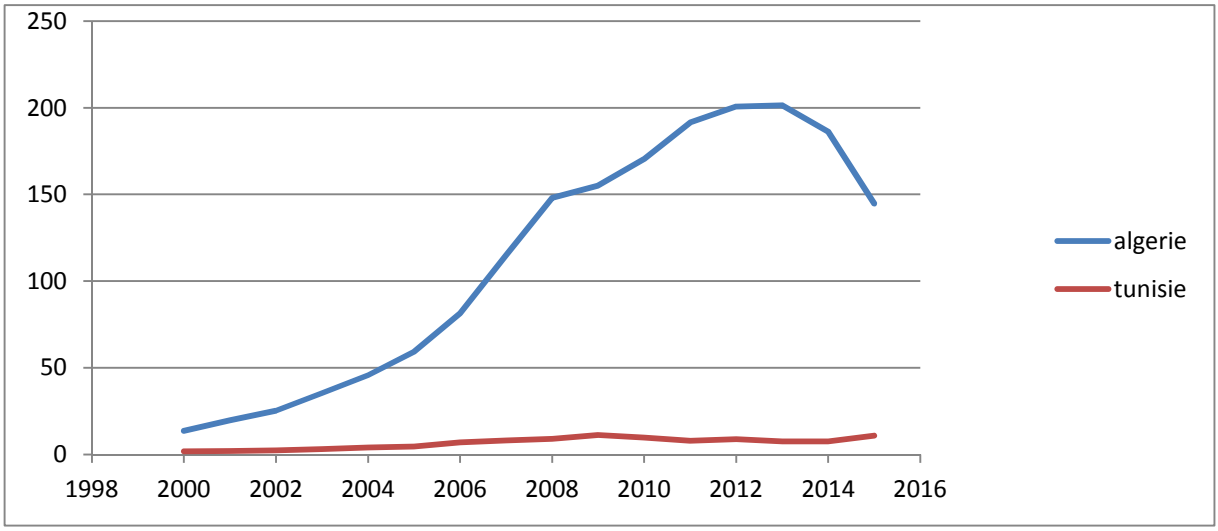

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع databank.worldbank.org.

(انظر الملحق رقم03)

أما بالنسبة للمديونية الخارجية فلقد تراجع حجم المديونية الخارجية للجزائر إلى أقل من 6 مليار دولار في نهاية 2006، بعدما كانت تفوق 32 مليار دولار سنة 1994، حيث ساهمت الاتفاقيات المبرمة مع الدول 16 العضوة في نادي باريس والبنوك العضوة في نادي لندن في التسديد المسبق للديون الجزائرية في عام 2006. ومن خلال الشكل نلاحظ أنها تبلغ مستويات منخفضة في الجزائر حيث مثلت المديونية نسبة 2.72%و 2.54%و 2.6%، من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2012، 2013 و2014 على التوالي. أما تونس فلا تزال تعرف مستويات المديونية ارتفاعا مطردا حيث مثلت المديونية نسبة 58.5% من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2012، ونسبة 57.3% في سنة 2013، لتنخفض إلى 51.5% في سنة 2014 إلا أنها تبقى في الحدود الآمنة وفقا لمعايير البنك الدولي. ويبين الشكل التالي قيم المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدين.

الشكل رقم 3-05: قيم المديونية الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للبلدين خلال الفترة 2000-2014

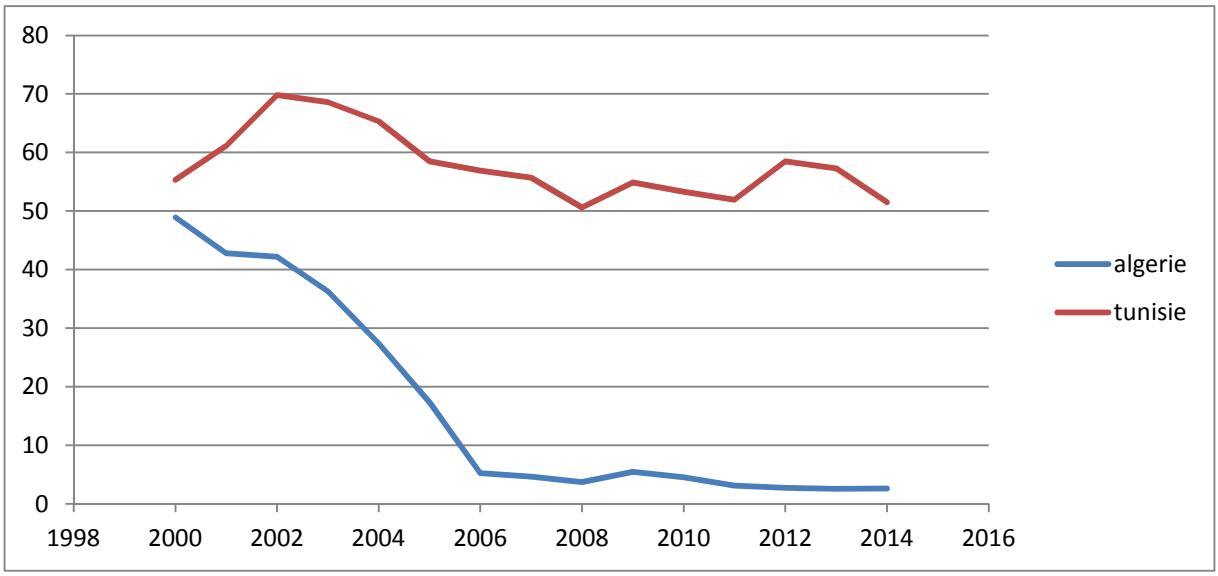

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع databank.worldbank.org. (انظر الملحق رقم04)

2-3 الاطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في الجزائر وتونس:

بهدف جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتفعيلها، تتنافس الدول على تهيئة المناخ المؤسساتي الملائم والمساعد في تسهيل عملية الاستثمار، وهنا سنتناول الاطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في البلدين محل الدراسة.

2-3-1 الاطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في الجزائر:

في مجال الاستثمار وتدعيم الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر، تم إنشاء هياكل ادارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، والتي نجد منها:

- المجلس الوطني للاستثمار CNI:

انشئ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011، وهو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار يتكون من 9 وزارات يشرف عليه رئيس الحكومة، فهو يقوم بتحديد سياسة الاستثمار والأولويات المتعلقة بمنح الامتيازات الخاصة في كل قطاع، وهو يتمتع بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك فإن المجلس لا يعتبر سلطة إدارية مستقلة، كما أن قراراته وتوصياته لا

توجه مباشرة للمستثمرين بل هي خاصة بالسلطات المكلفة بتطبيق النصوص المتعلقة بالاستثمار، وبالدرجة الأولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

وتتمثل مهام المجلس الوطني للاستثمار فيمايلي:

- صياغة استراتيجية وأولويات الاستثمار
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية
- إقرار الاجراءات والمزايا التحفيزية
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثماراتANDI:

تأسست الوكالة بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 تحت وصاية رئيس الحكومة، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأت لخدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتتولى المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، وإعلامهم ومساعدتهم
- تسهيل القيام بالاجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الاعفاء
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

– الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

تم استحداث الشباك الموحد ضمن الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للحد من المظاهر البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية لصالح المستثمرين، وهو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي حيث أنشئ على مستوى الولاية ويضم إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في مختلف المسائل المتعلقة بالاستثمار وهي كمايلي : المركز الوطني للسجل التجاري، مصالح الضرائب،

مصالح أملاك الدولة، مصالح الجمارك، مصالح التعمير، التهيئة العمرانية والبيئة، التشغيل والعمل، الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية وصندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء، مأمور المجلس الشعبي البلدي، ممثل لجنة الضبط على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات والضبط العقاري. وعليه فإن الشباك الوحيد يعتبر آلية جيدة لتعزيز الاستثمار خاصة وانه يعالج مختلف العقبات الإدارية التي تقف أمام تجسيد المشاريع الاستثمارية، حيث يضطلع الشباك الموحد ب:

- إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا
- التكفل بالملفات المرتبطة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد وإيصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة
- تأسيس وتسجيل الشركات
- منح الموافقات والتراخيص بما في ذاك إصدار تراخيص البناء
- استقبال المستثمرين وتوجيههم.

– الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري ANIREF:

تم إنشاء هذه الوكالة وفقا للمرسوم رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007 من أجل دعم الاستثمار، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري موضوعة تحت وصاية سلطة وزير الصناعة وترقية الاستثمارات، والتي من شأنها أن تساهم في بروز سوق عقارية ترتكز على نظام الامتياز تكون منظمة وشفافة وهذا من أجل دعم الاستثمار، ومن بين مهامها مايلي:

- التسيير، الرقابة، الوساطة والتنظيم العقاري في اطار النظام الاساسي القانوني للممتلكات
- إعلام سلطة القرار المحلية بالمعلومات المتعلقة بالعرض والطلب اتجاه السوق العقاري
- ضبط السوق العقاري للمساهمة في انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار.

2-3-2 الاطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في تونس:

في مجال الاستثمار وتدعيم الإطار القانوني للاستثمار في تونس، تم إنشاء هياكل ادارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، والتي نجد منها:

- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي FIPA:

أنشأت الوكالة بموجب القانون عدد 19 المؤرخ في 6 فيفري 1995تحت وصاية وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، وهي مؤسسة عمومية مقرها الاجتماعي بتونس العاصمة كما أن لها 6 مكاتب في الخارج موزعة كالتالي: بروكسل، شيكاغو، لندن، كولونيا، ميلان وباريس. وتعمل الوكالة على ترقية الاستثمار الخارجي في تونس بالإضافة إلى مساعدة المستثمرين الأجانب وتوجيههم وكذا التعريف بمناخ الاستثمار في تونس والعمل على تحسينه.

من أجل تحقيق أهدافها، تعمل الوكالة مع مكاتب دراسات خارجية عالمية من أجل تحسين الوضع التنافسي لتونس في مجال الاستثمار الأجنبي، ومن بين مهامها مايلي:

- توفير المساعدة والإحاطة اللازمة بالمستثمرين الأجانب
- النهوض بالإستثمار الخارجي في تونس في كل القطاعات وتنمية عمليات الشراكة بين الباعثين المحليين ونظائرهم في الخارج وذلك في اطار المخططات التنموية.
- استنباط وإعداد البرامج والتدابير الكفيلة باستقطاب الاستثمار الخارجي.

- وكالة النهوض بالصناعة والتجديد API:

وكالة النهوض بالصناعة والتجديد هي مؤسسة عمومية تونسية تعمل تحت وصاية وزارة الصناعة مكلفة بتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة خصوصا بالنهوض بالقطاع الصناعي بصفتها هيكل مساندة للمؤسسات والباعثين سواء المحليين أو الاجنبيين ومن بين مهامها مايلي:

- تبسيط الاجراءات والتصرف في الامتيازات المنصوص عليها بمجلة الاستثمارات
- دراسات التموقع الإستراتيجي حسب الفروع الصناعية
- مساندة مختلف الباعثين وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تقديم المعلوماتالخاصة بقطاع الصناعة مع النشر والتوثيق.

- وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية APIA :

وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية هي مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية، أحدثت بمقتضى القانون عدد 67 المؤرخ في 6 أوت 1982، وهي تعمل على النهوض بالاستثمار الخاص وتعصير الانتاج في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما وعمليات التحويل الأولي لمنتجات الفلاحة والصيد البحري، من خلال تقديمها لخدمات مجانية إلى الفلاحين والصيادين البحريين والباعثين الشبان والمستثمرين التونسيين والأجانب خلال فترات تشخيص ودراسة وتنفيذ مشاريعهم.

وتتلخص نشاطات الوكالة في مايلي:

- منح الامتيازات المالية والجبائية الواردة بمجلة تشجيع الاستثمارات
- تشخيص فرص الاستثمار وأفكار المشاريع الواعدة
- ا لإحاطة بالباعثين في تكوين ملفاتهم وتأطيرهم في مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم
- ربط الصلة بين المستثمرين التونسيين ونظرائهم الأجانب لدعم الشراكة الفلاحية
- المساهمة في تنمية الجودة من خلال أنشطة تتعلق بتطوير طرق وأساليب الإنتاج والتحويل وإعداد المنتوج للترويج والتصدير.

- مركز النهوض بالصادرات CEPEX:

تم احداث المركز بموجب القانون رقم20 المؤرخ 14 افريل 1973[1]، وهي مؤسسة عمومية ذات صبغة تجارية وصناعية تتمتع بالاستقلال المالي وتعمل تحت وصاية وزارة الصناعة ومن بين مهامه مايلي:

- إعلام المصدرين التونسيين بامكانيات الترويج وخصائص الأسواق الخارجية وإعلام الموردين الأجانب بالمنتوجات التونسية الجاهزة للتصدير
- مباشرة دراسات الأسواق والنشاطات التجارية لحساب الإدارة والمنظمات العمومية أو الخاصة المتعلقة بتصدير المنتوجات التونسية
- النظر في المشاكل الخاصة والعامة المتعلقة بالتصدير وإعطاء الحلول المناسبة بالتعاون مع المصدرين والسلط العمومية
- دعم الصادرات التونسية والسهر على تنميتها.

[1] - القانون عدد 20 المؤرخ في 14 افريل 1973، والمتعلق باحداث مركز النهوض بالصادرات.

3- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدين وطرق توزيعه:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب تذبذبات حادة، وتميز بعدم الاستقرار من سنة لأخرى، كما يلاحظ أن التدفقات السنوية التي يرصدها تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول بلدان المغرب العربي تختلف عن الأرقام والإحصائيات التي تقدمها الشبكة الأورومتوسطية لإنعاش الاستثمارات (ANIMA) من حيث طريقة جمع المعلومات الإحصائية بينهما، ففي حن يسجل المرصد الأوروبي (MIPO) المعطيات على مستوى الاقتصاد الجزئي، وإحصاء المشاريع الفردية للمستثمرين المصرح بها لدى وكالات الاستثمار المحلية، فإن الأونكتاد يسجل التدفقات الحقيقية من خلال ميزان المدفوعات، وهذا ما يخلق تباطؤا زمنيا وتباينا في المعلومات الإحصائية المعلن عنها من جهة الأونكتاد (UNCTAD) أو (ANIMA).

وسنقوم في هذا الجزء بدراسة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدين بالإضافة إلى دراسة التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدين.

3-1 حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدين:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الروافد الجديدة التي أفرزتها العولمة المالية على البلدين وخاصة بعد سنة 2000، حيث لم يكن يشغل هذا النمط من الاستثمار حيزا كبيرا من التعاملات الخارجية للبلدين مع بقية العالم، نظرا للظروف الاقتصادية الداخلية التي كانت تسود المناخ الاقتصادي المغاربي.

3-1-1 تدفقات ومخزون الاستثمار الوارد إلى الجزائر:

لقد تركزت تدفقات الاستثمارات الواردة إلى الجزائر بشكل أساسي في اتجاه الصناعات الاستخراجية منذ الاستقلال وقدرت بنسب متواضعة، واعتبر قطاع المحروقات المفضل للاستثمار الاجنبي في البلد، وتميزت بغياب شبه كامل في بداية التسعينات نتيجة الظروف التي عرفتها المرحلة، ولم تعرف انتعاشا إلا في سنة 1996 حيث قدر حجمها ب 270 مليون دولار، نتيجة لاتخاذ الدولة جملة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب وهذا في اطار إعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي على قواعد فعالة، من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993.

الجدول رقم3-02: تدفقات ومخزون الاستثمار الوارد إلى الجزائر للفترة (2001-2014):

مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التدفقات الواردة	1,108.0	1,065.0	638.0	882.0	1,145.0	1,795.4	1,661.8
المخزون الوارد	4487.8	5552.8	6,189.8	7,071.8	8,216.8	10,104.4	11,847.3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التدفقات الواردة	2,632.1	2,746.2	2,300.2	2,580.0	1500.9	1691.8	1504.6
المخزون الوارد	14,479.4	17,225.8	19,526.8	22,107.8	23,606.8	25,297.8	26,785.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- **UNCATAD**, **World Investment Repport**, **2014**, **WWW.Uncatad.org.wir**.
- **UNCATAD**, **World Investment Repport**, **2015**, **WWW.Uncatad.org.wir**.

يبن الجدول السابق أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة محل الدراسة، قد شهد تطورا ملحوظا، ويرجع ذلك إلى اتخاذ السلطات العمومية مجموعة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحفيز وتشجيع الاستثمار إضافة إلى استقرار في المؤشرات الكلية للاقتصاد، وهيمنة قطاع المحروقات على أغلب الفرص الاستثمارية المتوفرة في الجزائر . وتشير بيانات الشبكة الأورو متوسطية لإنعاش الاستثمارات إلى ضعف حصة الخوصصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لم تتعد نسبة 2% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المحققة في الجزائر سنة 2005 وبعدد من المشروعات لا يتعدى الثلاثة[1]، وهو ما يفسر ضعف السياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية لجذب الاستثمارات الاجنبية خارج قطاع المحروقات.

لقد عرفت الفترة بعد سنة 2001 ارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، حيث انتقلت من 280 مليون دولار سنة 2000 إلى 1108 مليون دولار سنة 2001، وهي السنة التي توافق إصدار الأمر 01-03 المتعلق بالاستثمار وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والذي بلغ حجمه 1065 مليون دولار، ويمكن ارجاع هذا الارتفاع إلى سياسة انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال:

[1] - ANIMA, **IDE dans la région MEDA en 2006**, document n° 23mai 2007, p80.

- بيع الجزائر لرخصة الهاتف النقال بفضل دفع شركة ORASCOMالمصرية للقسط الأول من هذه الرخصة.
- خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة ISPAT الهندية.

أما سنة 2003 عرف حجم الاستثمارات انخفاض ملحوظ قدر ب 638 مليون دولار، ليعاود الارتفاع ليقدر ب882 مليون دولار عام 2004 والناتج عن بيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة "الوطنية" للاتصالات الكويتية. وواصل حجم الاستثمار الارتفاع انطلاقا من سنة 2005 متجاوزا مستوى المليار دولار ليبلغ ذروة جديدة قدرت عام 2008 ب 2632 مليون دولار، محافظة على نفس النسق للثلاث سنوات المقبلة حيث قدرت عام 2011 ب 2580 مليون دولار ويرجع هذا الارتفاع إلى الأسباب التالية:

تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدتها الجهات المعنية بالاستثمار، ووقفا للانكتاد فإن قدرات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تطور تدريجيا مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، فقد تحسن المناخ الاستثماري فيها من جهة، ومن جهة أخرى لتمتعها بجاذبية قطاع المحروقات الذي عرف أضخم الصفقات مثل تلك الموقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية "سوناطراك' وشركة 'BRITUSH PETROLUM" البريطانية لتطوير حقل للغاز في منطقة عين صالح بلغت قيمتها حوالي ثلاث مليار دولار، وهذا للربحية العالمية المعروفة في قطاع المحروقات.

أما منذ سنة 2012 فقد تراجع حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر إلى أدنى مستوى منذ سنة 2005 بحيث قدر في حدود 1.5 مليار دولار إلى غاية سنة 2014، ويعود هذا الانكماش في تدفقات الاستثمار إلى مايلي:

- أحداث الربيع العربي وانعكاساته على المنطقة
- الانكماش الحاصل في الاستثمار في قطاع المحروقات لانخفاض أسعاره.

ويرى بعض المحللين، أن حالة التذبذب وعدم الاستقرار التي شهدتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، لعدة أسباب، تتعلق بعدم استقرار قوانين الاستثمار، إلى جانب البيروقراطية المميزة للإدارة، ثقل الجهاز المصرفي وافتقاد الجزائر لبورصة فعلية، بالإضافة إلى القاعدة (49/51) التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وكذا حق الشفعة الذي أقرته وزارة المالية.

3-1-2 تدفقات ومخزون الاستثمار الوارد إلى تونس:

لقد تركزت تدفقات الاستثمارات الواردة إلى تونس بشكل أساسي في اتجاه قطاع الصناعة ولكن منذ سنة 1995 أصبحت ترتفع لصالح قطاع الخدمات وخاصة الفنادق والمطاعم، وهذا كنتيجة لتعويل الدولة على القطاع السياحي.

الجدول رقم 3-03: تدفقات ومخزون الاستثمار الوارد إلى تونس للفترة (2001-2014):

مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التدفقات الواردة	487.0	821.0	583.6	639.1	783.1	3,308.0	1,616.3
المخزون الوارد			16,238.5	17,843.9	16,839.5	21,831.8	26,193.2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التدفقات الواردة	2,758.6	1,687.8	1,512.5	1,147.8	1,603.2	1,117.2	1,060.3
المخزون الوارد	28,525.1	31,276.9	31,363.8	31,543.4	32,604.2	33,341.2	31,540.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- **UNCATAD, World Investment Repport, 2014, WWW.Uncatad.org.wir.**
- **UNCATAD, World Investment Repport, 2015, WWW.Uncatad.org.wir.**

جاءت انطلاقة تونس متأخرة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس بحيث قدرت في حدود 600 مليون دولار للفترة 2001-2005 ، إلا أنها حققت قفزة نوعية جعلته يتصدر قائمة الدول المغاربية من حيث حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، وهذا في سنة 2006 حيث قدرت ب 3.3 مليار دولار، وشهدت الاستثمارات المباشرة الموجهة إلى القطاعات غير النفطية قفزة كمية ونوعية حيث تطورت من 25 مليون دينار تونسي عام 1987 إلى أكثر من 630 مليون دينار تونسي عام 2006، ويعود هذا الارتفاع الى الأسباب التالية:

- اعلان وزارة الصناعة والطاقة عن قيام مجموعة "براسا " الإسبانية بشراء الشركة التونسية الجزائرية للإسمنت الأبيض بمبلغ 85 مليون دولار وبهذا يرتفع عدد مصانع الاسمنت التي بيعت لمستثمرين إلى ستة مصانع.
- ارتفاع الاستثمار في مجال المحروقات.

عرف الاستثمار الأجنبي التونسي عام 2007 سقوطا حرا من حيث التدفقات الواردة، قدر ب 1616 مليون دولار، وهذا بسبب تداعيات الأزمة العالمية والتي كانت على موعد مع اختناقات أصابت جل الاستثمار العالمي.على الرغم من تحقيق زيادة معتبرة في حجم الاستثمار الوارد في عام 2008 قدرت ب2.7 مليار دولار، إلا أن الاقتصاد التونسي لم يتعاف كليا من تيعات الأزمة العالمية نظرا لارتباطه الوثيق بالأسواق العالمية، حيث تجلى هذا واضحا في الانخفاض المستمر إلى غاية 2010 حيث قدر ب 1.5 مليار دولار.

لقد تميزت الفترة 2010-2014، بانكماش في حجم الاستثمار الاجنبي الوارد قدر بحوالي 1.1مليار دولار، ووصل إلى أدنى مستوى منذ عام 2005، ويعود هذا الركود في حجم التدفقات الواردة إلى:

- أحداث الربيع العربي وانعكاساته على المنطقة
- غياب الاستقرار في تونس (أحداث سوسة، تواصل الاحتجاجات...).

3-2 التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدين:

سنتناول في هذا الجزء تحليل الاستثمارات الأجنبية الواردة بحسب البلدان المصدر، وكذا أهم الدول المستثمرة في كلا البلدبن، الجزائر وتونس، وذلك لمعرفة مدى قدرة الدولة المضيفة على استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف الدول الأجنبية، وتنوع مصدرها، وعدم التركيز على أقطاب جغرافية معينة دون غيرها، بهدف الرفع من هامش الأمان وتخفيضا للمخاطر.

3-2-1 التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من أجل تحليل الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر بحسب بلدان المصدر، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 3-04: تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2002-2013

المنطقة	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة من القيمة الاجمالية للاستثمار الاجنبي	عدد مناصب الشغل	النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل
أوربا	257	521531	25.79	48408	51.47
بيما فيها الاتحاد الاروبي	205	444845	21.99	37069	39.41
آسيا	34	98580	4.87	5103	5.42
أمريكا	10	61850	3.05	3473	3.69
الدول العربية	154	1237112	61.17	35230	37.46
إفريقيا	1	1000	0.04	30	0.03
أستراليا	1	2974	0.14	264	0.28
الشركات متعددة الجنسيات	11	99117	4.90	1535	1.63
الاجمالي	**468**	**2022164**	**100**	**94043**	**100**

Source: ANDI, agence nationale de développement de l'investissement: Bilan des déclarations d'investissement 2002-2013, projets impliquant des étrangers.www.andi.dz.

حسب بيانات الجدول السابق، نلاحظ أن الدول العربية قد احتلت المرتبة الأولى عالميا من حيث نصيبها من الاستثمارات الأجنبية (المباشرة وغير المباشرة) الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2013 بنسبة 61.17% من القيمة الاجمالية، وهو ما يمثل نسبة 37.46 % من إجمالي مناصب الشغل التي وفرتها كامل الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يعطي انطباعا حسنا حول الاستثمارات العربية البينية الواردة إلى الجزائر. تليها الدول الأوروبية في المرتبة الثانية بنسبة 39.41% من القيمة الاجمالية، موفرة بذلك أزيد من 51.47% من إجمالي عدد مناصب الشغل

التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية الكلية، وهي من أكثر الدول التي أبرمت معها الجزائر اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار.واحتلت الاستثمارات الآسيوية المرتبة الثالثة بنسبة 4.87%، لتليها أمريكا بنسبة 3.05%، وبنسب ضعيفة كل من إفريقيا واستراليا.

أما الشركات متعددة الجنسيات، فقد قدرت استثماراتها في الجزائر خلال الفترة 2002-2014 بحوالي 4.9% من اجمالي الاستثمارات، موفرة 1535 منصب شغل، بنسبة 1.63% من اجمالي مناصب العمل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية.

الشكل رقم3-06 : أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة 2003-2014

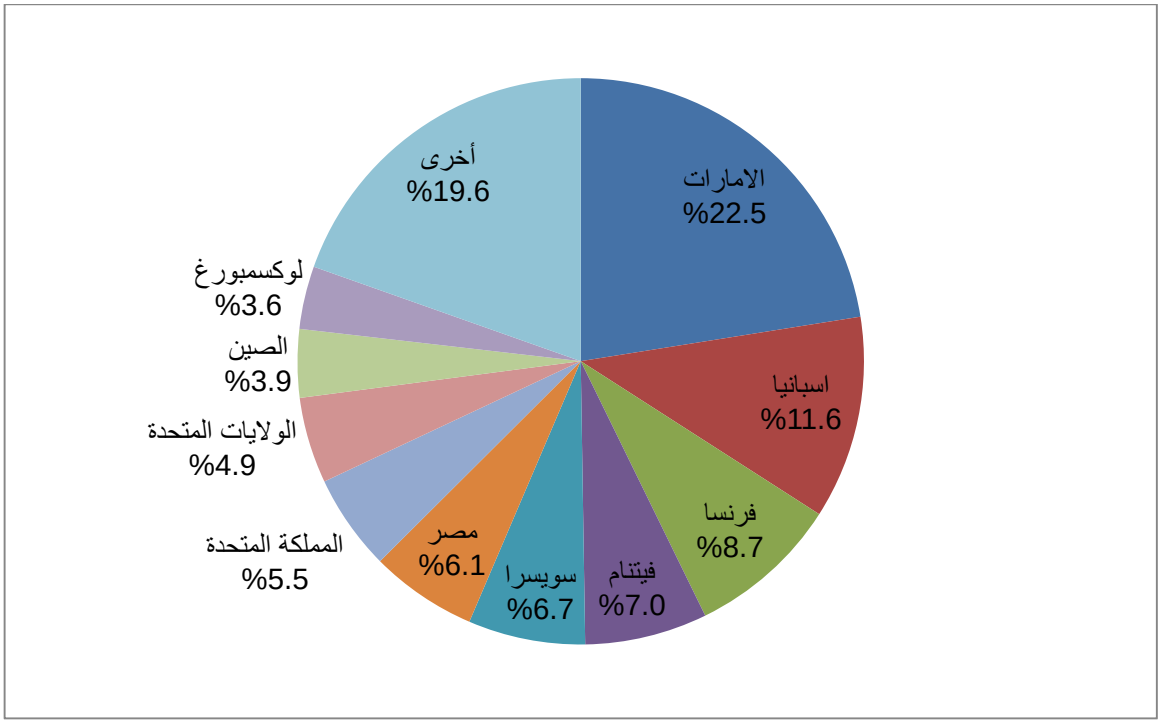

المصدر:مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2015، ص119.

استنادا إلى بيانات الشكل السابق وبيانات الملحق رقم 05، يتضح مايلي:

تعد الامارات أهم مستثمر أجنبي في الجزائر، وذلك بأزيد من 15 مليار دولار خلال الفترة 2003-2014 ممثلة بنسبة 22.5 % من اجمالي الاستثمارات الواردة إلى الجزائر، وتتركز أهم الاستثمارات الاماراتية خارج القطاعات النفطية، وأبرزها الصناعة، السياحة، العقارات وقطاع الطاقات المتجددة، مجسدة من خلال 26 مشروع، وتربط الامارات بالجزائر أكثر من 40 اتفاقية ومذكرة تفاهم، في مجال الاقتصاد، الاستثمار، السياحة ومنع الازدواج الضريبي. وهذا قبل تجميد مشروع دنيا بارك والذي يقدر ب 5 مليار دولار، لكن بالرغم من ذلك تبقى الامارات رائدة في الاستثمارات الاجنبية الواردة إلى الجزائر لكن بأقل من 9مليار دولار.

حلت اسبانيا في المرتبة الثانية، باجمالي استثمارات قدرت بحوالي 7.8 مليار دولار خلال نفس الفترة، ممثلة بنسبة 11.6% من اجمالي الاستثمارات الواردة إلى الجزائر، تليها فرنسا بقيمة استثمارات بلغت 5.95 مليار دولار، ممثلة بنسبة 8.7% من اجمالي الاستثمارات، ثم تليها كل من فيتنام، سويسرا، مصر، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، الصين و أخيرا لوكسمبورغ كأكبر عشر دول مستثمرة في الجزائر على الترتيب من حيث تكلفة المشاريع خلال الفترة 2003-2014.

غير وأنه، ومن جهة أخرى، فإن ترتيب الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة 2003-2014 وفقا لما وفرته من مناصب عمل، حيث تتصدر فرنسا المرتبة الأولى، محدثة أكثر من 10 آلاف منصب عمل من خلال 81 مشروع، تليها الصين موفرة أكثر من 9 آلاف منصب عمل من خلال 12 مشروع، تليها مصر موفرة أكثر من 7 آلاف منصب عمل من خلال 11 مشروع، وتليها اسبانيا موفرة حوالي 6700 منصب عمل من خلال 24 مشروع، تليها سويسرا موفرة أكثر من 5 آلاف منصب عمل من خلال 12 مشروع، تليها الامارات موفرة حوالي 4آلاف منصب عمل من خلال 26 مشروع.

الجدول رقم 3-05:أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2014

الترتيب	الشركة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	Company Emirates International Investment	1	3.000	5.000
2	Vietnam Oil and Gas Corporation (PetroVietnam)	2	1.999	4.743
3	Repsol SA	2	839	3.565
4	Jelmoli Holding AG	5	4.500	3.539
5	Total Co.	3	961	3.465
6	Orascom Group	6	3.541	2.814
7	ArcelorMittal	3	4.349	2.447
8	British Petroleum (BP)	3	485	2.384
9	Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	4	2.434	2.049
10	China National Petroleum (CNPC)	2	291	1.991
	Other Companies	344	70.754	36.043
	الاجمالي	375	93.153	68.040

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2015، ص119.

3-2-2 التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس:

من أجل تحليل الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس بحسب بلدان المصدر، نورد الجدول التالي:

الجدول رقم 3-06: تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2006-2013

الدولة	القيمة (بالمليون دينار تونسي)	النسبة من الاجمالي%
الاتحاد الأوروبي	11593.07	53.37
الدول العربية	5299.5	24.4
أمريكا	1925.57	8.86
آسيا	276.48	1.27
الدول الأخرى	980.33	4.51
الإجمالي	21719.23	100

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على :

FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur: Chiffres clés, investissements étrangers, flux des IDE par pays, flux des IDE dans les industries manufacturières, rapport sur les IDE en Tunisie, décembre 2013.

حسب بيانات الجدول السابق، نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي قد احتلت المرتبة الأولى عالميا من حيث نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس في الفترة 2006-2013 برصيد إجمالي قدر ب 11593 مليون دينار تونسي، ممثل بنسبة 53.37% من القيمة الاجمالية، لتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية، برصيد إجمالي قدره 5299.5 مليون دينار تونسي، والذي يمثل نسبة 24.4% من الإجمالي، ثم الدول الأمريكية برصيد 1925.57 مليون دينار تونسي، وهو ما يمثل 8.86% من الإجمالي، وتأتي في الأخير الدول الآسيوية برصيد لا يتجاوز 1.3% من الإجمالي.

الشكل رقم 3-07: أهم الدول المستثمرة في تونس في الفترة 2003-2014:

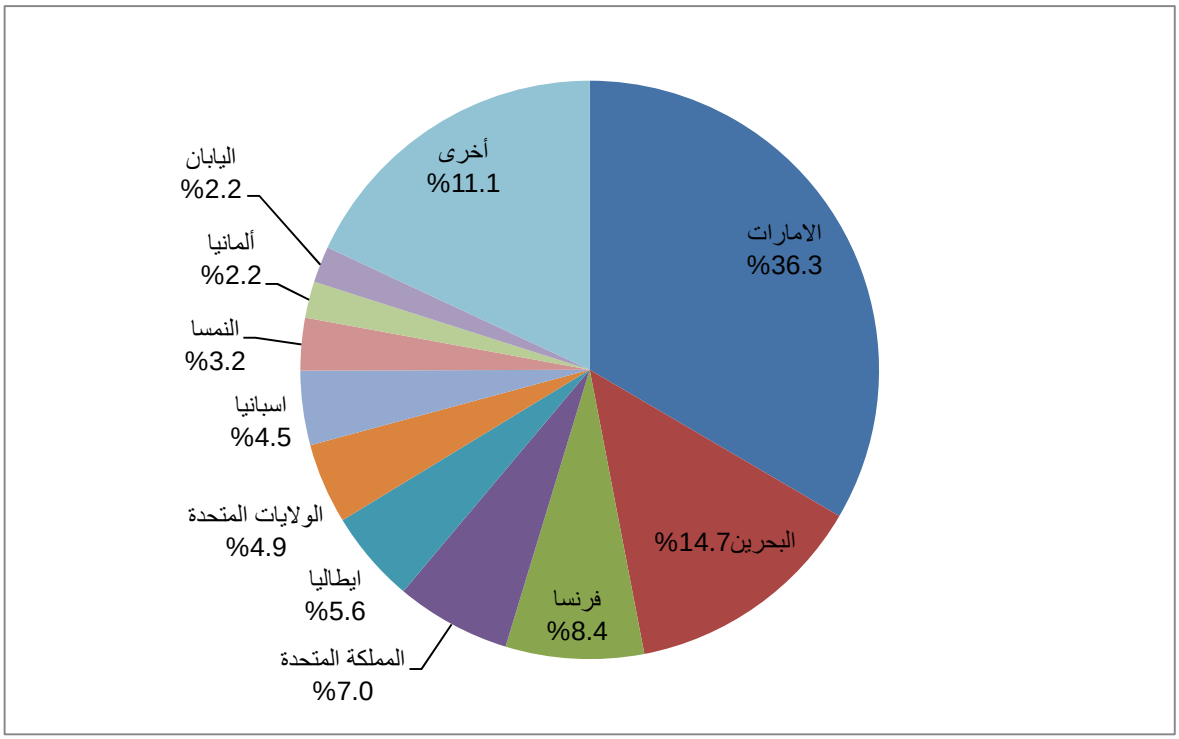

المصدر:مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2015، ص115.

استنادا إلى بيانات الشكل السابق وبيانات الملحق رقم 06، يتضح مايلي:

تعد الامارات أهم مستثمر أجنبي في تونس، وذلك بأزيد من 14 مليار دولار خلال الفترة 2003-2014 ممثلة بنسبة 36.3 % من اجمالي الاستثمارات الواردة إلى تونس، تليها في المرتبة الثانية البحرين بإجمالي استثمارات قدرت بحوالي 6 مليار دولار خلال نفس الفترة، ممثلة بنسبة 14.7% من اجمالي الاستثمارات الواردة إلى تونس، تليها فرنسا باجمالي استثمارات قدرت ب3.7 مليار دولار، ممثلة بنسبة 8.4%، ثم تليها كل من المملكة المتحدة، إيطاليا، الولايات المتحدة، اسبانيا، النمسا، ألمانيا، اليابان كأكبر عشر دول مستثمرة في تونس من حيث تكلفة المشاريع على الترتيب خلال الفترة 2003-2014.

غير وأنه، ومن جهة أخرى، فإن ترتيب الدول المستثمرة في تونس في الفترة 2003-2014 وفقا لما وفرته من مناصب عمل، حيث تتصدر فرنسا المرتبة الأولى، محدثة أكثر من 21 ألف منصب عمل من خلال 123 مشروع، تليها االيابان موفرة أكثر من 12 ألف منصب عمل من خلال 11مشروع، تليها ايطاليا موفرة أكثر من 8آلاف منصب عمل من خلال 36 مشروع، تليها ألمانيا موفرة أكثر من 7 آلاف منصب عمل من خلال 35 مشروع، وتليها االبحرين موفرة حوالي 6 آلاف منصب عمل من خلال مشروعين، تليها الولايات المتحدة موفرة أكثر من 5 آلاف منصب عمل من خلال 32 مشروع.

الجدول رقم 3-07:أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس خلال الفترة 2003-2014

الترتيب	الشركة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	Benetton Group SpA	8	4.164	101
2	Yazaki Group	6	8.624	566
3	Societe Generale (SocGen)	5	90	55
4	Grupo Iberostar	5	1.095	649
5	TUI	4	876	519
6	Centurion Energy	4	103	91
7	British Gas Group (BG)	3	420	2.149
8	OMV	3	386	1.076
9	Orange (France Telecom)	3	639	207
10	Heineken	3	520	70
	Other Companies	335	77.761	35.428
	الاجمالي	379	94.678	40.911

المصدر:مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2015، ص115.

3-3 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر:

لا يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد عملات أجنبية، تساهم في سد الفجوة الادخارية أو فجوة الصرف الأجنبي، كما هو الحال بالنسبة للمنح الخارجية والقروض الأجنبية، و إنما يتمثّل أساسا في مشاريع استثمارية، تضم في طياتها أرقى الأساليب الفنية والتكنولوجية، وعوامل إنتاجية، تمثل ندرتها في الدول المضيفة، خاصة النامية منها، كالجزائر وتونس، عقبات أساسية تقف أمام تنفيذ خططها التنموية الاقتصادية.

ولذلك فإن تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، لا ينحصر فقط في دراسة تدفقاته السنوية أو الإجمالية، وإنما يمتد لدراسة توزيعاته على مختلف القطاعات الاقتصادية، لمعرفة مدى قدرة الدولة المضيفة لها، على توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية، الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

3-3-1 التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر وتونس:

حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر، قد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة خلال الفترة 2002-2012، وقد احتل قطاع الصناعة مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة للصناعة 220 مشروع، بقيمة اجمالية قدرت ب 599.2 مليار دينار جزائري، ممثل بنسبة 74.61 % من اجمالي قيمة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر، يليه قطاع الخدمات ب97 مشروع، بقيمة 167.18 مليار دينار جزائري، ممثل بنسبة 20.81 % من اجمالي الاستثمارات، يليه قطاع السياحة ب3 مشاريع، بقيمة 13.5مليار دينار جزائري، ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية ب63 مشروع، بقيمة 12 مليار دينار جزائري، وبنسب متفاوتة لا تتعدى 2%. أما قطاع النقل، الفلاحة والصحة، فكان تدفق الاستثمار ات الأجنبية بها ضئيلا، كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم3–08: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002–2012

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	القيمة المحققة (المليار دينار جزائري)	النسبة من إجمالي القيمة (%)	عدد مناصب الشغل المحققة	النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة(%)
الصناعة	220	599.200	74.61	23450	54.58
الخدمات	97	167.118	20.81	10363	24.12
البناء والأشغال العمومية	63	12.082	1.50	6698	15.59
النقل	16	3.991	0.49	505	1.17
الفلاحة	6	0.887	0.11	82	0.19
الصحة	5	6.192	0.77	737	1.71
السياحة	3	13.587	1.69	1124	2.62
الإجمالي	410	803.057	%100	42959	%100

Source: ANDI, agence nationale de développement de l'investissement : Bilan des réalisations des investissements, période 2002-2012, investissements étrangers.

يتضح من الجدول السابق أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2002–2012 واحتل قطاعي الصناعة والخدمات مكان الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة والمبالغ المقدرة، وبنسب جد مرتفعة، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مردودية هذين القطاعين للشركات الأجنبية، ولاسيما في مجال المحروقات والمنتجات الصيدلانية، حيث قامت شركة صيدال بإنجاز مشروع لإنتاج الدواء بمبلغ 15مليون دولار بالشراكة مع الشركة السعودية وكذا مع الشركات الأمريكية – فايزر ،باكستار، وليلي – بمبلغ 100 مليون دولار.

ويعتبر قطاع الاتصالات الثاني بعد المحروقات في استقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بلغت نسبة عدد المشاريع 21 % من مجموع عدد المشاريع الموجهة للجزائر خلال الفترة 2003-2006[1].

ولم تحظى قطاعات االفلاحة، الأشغال العمومية، الصحة، النقل والسياحة خلال هذ الفترة إلا بنسب متواضعة، بالرغم مما تزخر به الجزائر من إمكانيات وقدرات كامنة في امجاال الفلاحي وكذا السياحي، من جهة، وكذا اهتمام السلطات العمومية بمجال السكن، وترقية البنى التحتية والهياكل القاعدية. من جهة أخرى.

[1] - ANIMA, **IDE dans la région MEDA en 2006**, document n° 23.mai 2007, p..154

أما بالنسبة إلى تونس فحسب احصائيات وبيانات الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجيFIPA، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس، قد توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة خلال الفترة 2002-2013، نلاحظ هيمنة قطاع الطاقة على باقي القطاعات الأخرى، إذ بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع 3840.70 مليون دينار تونسي، وهو ما يمثل نسبة 44.31%، يليه قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بقيمة 2951.90 مليون دينار تونسي، وهو ما يمثل نسبة 34.06%، يليه قطاع الصناعة المعملية بقيمة استثمارات قدرها 1733.06 مليون دينار تونسي، وهو ما يمثل نسبة 20%، يليه قطاع السياحة والعقارات، وقطاع الفلاحة، بنسب ضئيلة، كما هو موضح بالشكل التالي.

الجدول رقم3-09: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة 2002-2013

القطاع الاقتصادي	القيمة بالمليون دينار تونسي	النسبة من الاجمالي(%)
الصناعة المعملية	1733.06	19.99
الطاقة	3840.73	44.31
السياحة والعقارات	98.1	1.13
الفلاحة	42.86	0.49
الخدمات	2951.90	34.06
الإجمالي	8666.65	%100

Source: FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur : Chiffres clés, investissements étrangers, flux des IDE par secteur, rapport sur les IDE en Tunisie, décembre 2013.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ جاذبية قطاع الطاقة لغالبية الاستثمارات الأجنبية، وتعزى جاذبية قطاع الطاقة في تونس إلى كونه من القطاعات الواعدة والجديدة، إضافة إلى مجموعة التخفيضات الضريبية، التي أقرتها الحكومة التونسية في مجال الاستثمار في الطاقة بناءا على القانون الجديد للطاقة لسنة 2000.[1]

أما بالنسبة لفطاع الخدمات فقد احتل المرتبة الثانية، وهذا بسبب خصخصة Tunisie télécom سنة 2006 بمبلغ 2972 مليون دينار تونسي، و شراء 13 % من رأس مال البنك التونسيBT المقدر ب 218 مليون دينار

[1] - ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر –تونس – المغرب)، دراسة مقارنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، باتنة، 2007-2008، ص، 110.

تونسي سنة 2012 من طرف Le crédit mutuel Français ، وشراء QATAR télécom ل15% من أسهم شركة الاتصالات التونسية Télécommunication Tunisiana بقيمة 636.9 مليون دينار تونسي. أما الصناعة المعملية فقد حلت في المرتبة الثالثة، وقد سيطر عليها قطاع النسيج والملابس، إذ توجد به حوالي 1136 مصدرة كليا، وتعتبر تونس المورد السادس للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالملابس، كما يتمتع هذا القطاع بقدرات انتاج عالية. أما المراتب الاخيرة، فكانت من نصيب قطاع السياحة والعقارات وقطاع الفلاحة، على الترتيب، من اجمالي الندفقات الواردة إلى تونس.

3-3-2 الحوافز الجبائية وأثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

بالاعتماد على دراسة وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وتونس، في ظل السياسة الجبائية المطبقة، وبعد تتبع حجم تدفقاته الواردة وتوزيعها الجغرافي والقطاعي في كلا البلدين، للحكم على مدى كفاءة السياسة الجبائية المطبقة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تبين لنا مايلي:

- رغم أن الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس أفضل من نظيرتها الممنوحة في الجزائر، إلا أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أكبر من التدفقات الواردة إلى تونس خلال أغلب سنوات الدراسة، وهذا ما يؤكد النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة بشأن الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إن السياسة الجبائية المطبقة في البلدين، لم تكن لها القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة كافية، رغم الحوافز الموجهة لهذه الاستثمارات وإمكانات البلدين في المجال.
- أما فيما يخص المحددات الاقتصادية الأخرى المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فنلاحظ أن الجزائر وبدرجة أقل تونس تتمتع بإمكانات طبيعية، بشرية ومادية هائلة، لكنها لم تستغل بالطريقة التي تمكنها من تعظيم تدفقات هذه الاستثمارات.
- هناك تشابه شبه تام فيما يخص الضمانات الموجهة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر التي أقرت بموجب التشريعات الداخلية في كل من الجزائر وتونس.
- تركز أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إللى البلدين في القطاعات ذات المردودية، كقطاع الطاقة (جاذبية قطاع المحروقات) والخدمات (جاذبية قطاع الاتصالات).

- غياب تركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض القطاعات الاستراتيجية بالنسبة لكلا البلدين، ومن بينها قطاعي السياحة والفلاحة والذي يمكن التعويل عليهما.
- تأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلدين الجزائر وتونس غالبا بمحددات أخرى، غير سباسة الضمانات والحوافز الجبائية الموجهة لجذب هذه الاستثمارات، ومن بين هذه المحددات نجد: الاستقرار السياسي، حجم السوق، تحسن مناخ الأعمال، استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، تبعات الأزمة المالية، تداعيات أحداث الربيع العربي... . ومن هنا نستنتج أن السياسة المنتهجة في مجال الضمانات والحوافز من عوامل الجذب المكملة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وليست من العوامل الرئيسية المحددة لقرارات الاستثمار.

3-4 آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتونس:

يرى صندوق النقد الدولي، أن آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة شمال افريقيا ستعرف انخفاضا، وهذا يرجع إلى التراجع المستمر لأسعار البترول من جهة، بالاضافة إلى آثار الصدمات الأمنية، المخاطر الجيوسياسية والتوترات الاجتماعية الي تعرفها المنطقة من جهة أخرى.

وحسب تقديرات FMI من المتوقع أن تشهد المنطقة نموا اقتصاديا قد يبلغ 3.1% في عام 2016 و3.5% في عام 2017، ونظرا لما هو متوقع فيما يخص بقاء أسعار البترول في مستويات منخفضة على المدى الطويل، تتجه الدول المصدرة للبترول في المنطقة إلى ترشيد النفقات العمومية، تقليص الإعانات الحكومية ومحاولة ايجاد مصادر بديلة للإيرادات.[1] وهذا ما يؤثر سلبا على كل من الاستهلاك والاستثمار وخاصة في القطاع العام.

وفي ظل المناخ العالمي المناسب للاستثمار، تشهد تونس منذ بداية 2015 تدهور في مناخ الأعمال نظرا للأوضاع الأمنية السائدة في البلد، الأمر الذي يبعث القلق في نفوس المستثمرين وخاصة الأجانب. ويشهد قطاع السياحة والذي يعرف أهمية كبرى في الاقتصاد التونسي تدهورا (والذي يمثل 7% من الناتج المحلي الخام ويوفر 15% من العمالة)، من خلال تراجع نسبة السياح الأجانب. ويشهد كذلك قطاع الصناعة، انخفاضا في الانتاجية نظرا لتصاعد الاضرابات والاحتجاجات، وتبقى الدولة تعول على القطاع الفلاحي من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية في السنوات اللاحقة.

وتتجه تونس من خلال المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020 والذي يتضمن مختلف الإجراءات الموجهة لجذب الاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال، من خلال التقدم في تبني وتطبيق الاصلاحات الاقتصادية وعصرنة

[1] **-Rapport des IDE 2015 et perspectives 2016**, New TUNISIA,FIPA, p16.

الادارة ومراجعة منظومة الصفقات العمومية وإصدار المجلة الجديدة للاستثمار واستكمال اصلاح المنظومة المالية والجبائية، واعتماد سياسة ارادية لدفع الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص.

أما بالنسبة للجزائر، فيتميز اقتصادها بالتبعية للمحروقات (فهو اقتصاد ريعي) وفي ظل اشراف الدولة على تسييره، ومنه فإن الانخفاض في أسعار المحروقات يهدد بنية الاقتصاد نظرا لهشاشته ويدفع بالضرورة إلى الانخفاض في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للبلد، خاصة في القطاع الطاقوي.

وتتجه الحكومة الجزائرية لتحسين مناخ الأعمال وترقية الاستثمار بالبلد، إلا أنه لا يزال يطغى عليه التسيير الإداري المركزي البيروقراطي وهو ما ينفر الكثير من المستثمرين في ظل غياب هيئة فعالة يمكنها الفصل في المنازعات والطعون والشكاوى المقدمة من قبل المستثمرين، بدل اللجوء إلى التحكيم الدولي المكلف. في انتظار اصلاح فعلي لمنظومة تسيير الاقتصاد وإرادة فعلية للحد من ظاهرة البيروقراطية وانتشار الفساد.

ويشير تقرير الاستثمار عبر العالم CNUCED لسنة 2016، أن هناك انخفاض في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، والمقدر ب -587 مليون دولار، وهو ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة، بالإضافة إلى غياب الاستثمار في قطاع الحروقات نتيجة لتراجع أسعاره. أما بالنسبة لتونس، فيشير تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لسنة 2016 الذي تصدره المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، أن هناك انخفاض طفيف في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، والمقدر ب 1001 مليون دولار وهي نتيجة مقبولة في بلد يعيش حالة عدم الاستقرار بالمقارنة مع الجزائر والتي سجلت أسوأ حصيلة لها على الاطلاق منذ عشرية من الزمن، بل أضحت من الدول القليلة التي تسجل نتاجا سلبيا، في ظل التردد الذي يخيم على المستثمرين الأجانب حيال سوق يعتبر من بين أعقد الأسواق في المنطقة وبالخصوص عندما يتعلق الأمر بالاستثمار خارج قطاع المحروقات.

كما بلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2015 نحو 26.2 مليار دولار تمثل 3.2% من الاجمالي العربي خلال نفس الفترة، أما الأرصدة الواردة إلى تونس من هذه الاستثمارات فبلغت في نفس السنة نحو 32.9 مليار دولار ممثلة حوالي 4% من الاجمالي العربي خلال نفس الفترة.

خلال الفترة ما بين يناير 2003 وديسمبر 2015 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 381 مشروعا يتم تنفيذها منة قبل 315 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 60 مليار دولار وتوظف نحو 92 الف عامل. أما في تونس فبلغ عددها

خلال نفس الفترة 390 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 322 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 27.2 مليار دولار وتوظف أكثر من 92.9 الف عامل[1].

وخلال الفترة ما بين يناير 2011 وديسمبر 2015 حلت إسبانيا وقطر وتركيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصتهم نحو 65%من الإجمالي. أما في تونس وخلال نفس الفترة حلت فرنسا والنمسا والمملكة المتحدة على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في تونس حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الدول الثلاث نحو 52% من الإجمالي.

ومنذ عام 2011 تصدرت شركة ORTIZ الاسبانية للإنشاءات قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ خمس مشروعات ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 9.4 مليار دولار، أما في تونس فقد تصدرت شركة OMV النمساوية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في تونس حيث تنفذ مشروعين بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 976 مليون دولار.

ومنذ عام 2011 تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في قطاع الطاقة بقيمة 3.7 مليار دولار، والعقارات بقيمة 1.7 مليار دولار ثم البناء ومواد البناء ب1.3 مليار دولار. أما في تونس فتتركز هذه الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الفحم والنفط والغاز الطبيعي بمقدار 1.4 مليار دولار، والغذاء والتبغ بمقدار 807 مليون دولار والفنادق والسياحة بمقدار 519 مليون دولار حسب تقديرات الاونكتاد.

وكخلاصة لما سبق، فيما يخص آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتونس فيتوقع أن يشهد قطاعي النفط والسياحة ركودا في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة على المدى القصير، نظرا لصدمة الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية والمخاطر الجيوسياسية التي تعرفها المنطقة، أما على المدى المتوسط والطويل، فتبقى قدرة كل من الجزائر وتونس على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها المتوقعة على التنمية الاقتصادية مرهون بالقدرة على الترويج للأفكار والفرص الاستثمارية لتسليط الضوء على ما هو متاح من مشروعات جديرة بالاستثمار وذلك في سبيل تثمين القدرات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تنويع الشركاء الاقتصاديين ومحاولة الاستفادة من إمكاناتهم وخبرتهم.

[1]- مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016، ص 114،118.

خاتمة الفصل الثالث:

كخلاصة لما سبق يمكن القول أن السياسة الجبائية جزء من مناخ الاستثمار، ومنه دور سياسة الضمانات والحوافز الجبائية الموجهة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يظهر جليا إلا إذا كانت بقية العوامل والمحددات المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جيدة.

وفي دراستنا هذه فإن الجزائر وتونس، بالرغم من الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، والتركيز على جذب الاستثمار الأجنبي، من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية والعمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، ورغم السياسات التي انتهجتها والحوافز التي منحتها للمستثمرين الأجانب إلا أن النتائج المرجوة لم ترقى للمستوى المنشود.

وتتوزع الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى هذه الدول على قطاعات مختلفة وبنسب متفاوتة، حيث تتركز معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والبترول وكذا في قطاع الخدمات خاصة في مجال الاتصالات، وهذا لجاذبية وربحية القطاعين، أما فيما يخص باقي القطاعات، فنسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها كانت بعيدة عن طموحات وأهداف هاته الدول، رغم الامكانيات الهائلة التي يتمتع بها البلدان في بعض القطاعات، كقطاع الفلاحة والسياحة.

الخاتمة العامة

إن الاهتمام الواضح بالاستثمار الاجنبي المباشر من طرف مختلف المدارس الاقتصادية، والمفكرين الاقتصاديين، والهيئات الدولية ليعكس أهميته في الدراسات الاقتصادية. فباعتباره كأحد مصادر التمويل الخارجية، فهو يلعب دورا مهما في دفع عجلة التنمية على الصعيد العالمي، من خلال خلق فرص العمل، والمساهمة في تكوين رأس المال، وتحسين ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا وكذا تحسبن المهارات والخبرات، غير أن هذا الجانب الايجابي لسياسة تشجيع الاستثمار لا يعني بالضرورة التوجه الأعمى نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، بل إن هناك آثارا سلبية تترتب على وجود هذه الاستثمارات في البلدان المضيفة، وجب معرفتها، ومعرفة كيفية مسايرتها والتعامل معها للتقليل من أضرارها والصمود أمامها.

وبهدف استقطاب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وجب على غالبية الدول وخاصة النامية منها والتي تعاني أغلبها من تفاقم أزماتها المالية توفير المناخ المناسب والملائم لتحفيزه وجعله أكثر جاذبية لإغراء المستثمر الأجنبي، وتعتبر السياسة الجبائية أحد مكونات مناخ الاستثمار التي يمكن أن تكون عامل لجذب هذا النوع من الاستثمارات وذلك من خلال منحه العديد من المزايا والضمانات التي تسهل قدومه وكذا محاولة ازالة مختلف الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقه. وكنتيجة لذلك ازداد حجمه من حيث الرصيد والمعاملات الناشئة عنه، حيث بلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا خلال عام 2007 نحو 1833 مليار دولار محققة أكبر نسبة على الصعيد العالمي، والذي يعكس وجود أداء اقتصادي قوي في أجزاء عديدة من العا لم.

ولا شك أن كل من البلدين الجزائر وتونس، اتجهتا إلى إقرار سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لأهميته، وهذا بالعمل على تحسين مناخ الاستثمار وجعله أكثر تنافسية، وذلك من خلال تهيئة الإطار القانوني والمؤسساتي، بالإضافة إلى منح العديد من الضمانات ومختلف المزايا والحزافز الجبائية والموجهة لجذب الاستثمرات الأجنبية، وكذا محاولة إزالة جميع القيود والعراقيل التي من شأنها أن تقف حائلا في وجه المستثمر الأجنبي.

وفي دراستنا هذه فإن الجزائر وتونس، بالرغم من الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، والتركيز على جذب الاستثمار الأجنبي، من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية والعمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، ورغم السياسات التي انتهجتها والحوافز والضمانات التي منحتها للمستثمرين الأجانب إلا أن النتائج المرجوة لم ترقى للمستوى المنشود وكانت بعيدة عن طموحات وأهداف هاته الدول مقارنة بالإمكانات الهائلة والمتوفرة في البلدين بالأخص في بعض القطاعات على غرار قطاعي الفلاحة والسياحة.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن السياسة الجبائية أحد مكونات مناخ الاستثمار والتي تستخدمها الدول من أجل التأثير في قرارات المستثمرين وخاصة الأجانب، إلا أن دورها لا يظهر جليا إلا إذا كانت بقية العوامل والمحددات المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جيدة.

وقد حاول الباحث اختبار الفرضيات التي جاءت في هذه الدراسة، حيث اتضح مايلي:

تنص الفرضية الأولى على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة أساسية لتحقيق النمو والتطور، وقد توصلنا إلى صحة هذه الفرضية، فيما يترتب عن هذا الاستثمار الأجنبي المباشر من زيادة في معدل التكوين الرأسمالي، خلق فرص العمل، تحسين ميزان المدفوعات، نقل التكنولوجيا و التي بها يتم تحقيق التنمية الاقتصادية.

تنص الفرضية الثانية على أن التحفيز الجبائي يلعب دورا هاما في تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن بشكل جزئي فقط، لأن هذا الدور لا يظهر جليا إلا إذا كانت بقية العوامل والمحددات المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جيدة. باعتبار أن سياسة الحوافز الجبائية الموجهة للاستثمار الأجنبي ليست من المحددات الرئيسية المتحكمة في قرارات الاستثمار.

تنص الفرضية الثالثة على أن توفير المناخ الاستثماري الملائم يعزز من ثقة المستثمر الأجنبي ويزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد توصلنا إلى صحة هذه الفرضية، من خلال تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى كل من الجزائر وتونس، حيث تبين لنا أن توفير المناخ الاستثماري الملائم من استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية مع توفير الأطر المؤسساتية والقانونية المناسبة للاستثمار، بالإضافة إلى تبني سياسة جبائية فعالة من ناحية أخرى، كل هذه العوامل تعزز من ثقة المستثمر الأجنبي وتزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى البلدين محل الدراسة.

وقد انتهت الدراسة بالتوصل إلى بعض النتائج والتوصيات، والتي تمت صياغتها كمايلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المياشر أحد مصادر التمويل الخارجية الأقل تكلفة بهدف تحقيق التنمية، خاصة للبدان التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية.
- يلعب الاستثمار الأجنبي المياشر دورا مهما في دفع عجلة التنمية من خلال خلق فرص العمل، والمساهمة في تكوين رأس المال، وتحسين ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا وكذا تحسبن المهارات والخبرات.
- إن الجانب الإيجابي لسياسة تشجيع الاستثمار، لا يعني بالضرورة التوجه الأعمى نحو هذا الاستثمار الأجنبي، بل إن هناك آثارا سلبية تترتب على وجود هذه الاستثمارات في البلدان المضيفة، وجب معرفتها، ومعرفة كيفية مسايرتها والتعامل معها للتقليل من أضرارها.
- إن الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس أفضل من نظيرتها الممنوحة في الجزائر، إلا أن أثرها كان ضعيف على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المياشر إلى البلدين.

- وكأهم نتيجة متوصل إليها، يمكن القول أن السياسة الجبائية جزء من مناخ الاستثمار، ومنه دور سياسة الضمانات والحوافز الجبائية الموجهة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يظهر جليا إلا إذا كانت بقية العوامل والمحددات المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جيدة.
- هناك قاسم مشترك بين البلدين فيما يتعلق بالتوجه القطاعي والجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة خلال الفترة محل الدراسة، بالإضافة إلى أن هناك تشابه شبه تام فيما يتعلق بضمانات الاستثمار، واختلاف طفيف فيما يخص الحوافز الجبائية المقدمة في كل من الجزائر وتونس.
- من خلال دراسة التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة، يمكن أن نلاحظ أن هذه الاستثمارات تسجل حضورها بقوة في قطاعات الطاقة والخدمات، نتيجة لإرتفاع العوائد المتأتية من النشاط في هذه القطاعات. في حين تغيب في قطاعات إستراتيجية بالنسبة للبلدين على غرار قطاعي الفلاحة، والسياحة مثلا.
- أما فيما يخص المحددات الاقتصادية الأخرى المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فنلاحظ أن الجزائر وبدرجة أقل تونس تتمتع بإمكانات طبيعية، بشرية ومادية هائلة، لكنها لم تستغل بالطريقة التي تمكنها من تعظيم تدفقات هذه الاستثمارات.
- تتمثل سبل تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدين، في الاستقرار السياسي وتحسين المحددات الاقتصادية الكلية، مع توفير الأطر المؤسساتية والقانونية المناسبة للاستثمار، بالإضافة إلى توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات ذات المزايا التنافسية.

من خلال النتائج المتوصل إليها في دراستنا، يمكن أن نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- العمل على توفير الاستقرار السياسي والأمني بما يكفل التدرج الطبيعي والتطور المستمر نحو خلق مناخ اقتصادي واستثماري يخضع في مراحل تبلوره إلى مبادئ وأسس الحكم الراشد، مما يضمن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- العمل على توجيه الحوافز الجبائية نحو القطاعات ذات المزايا التنافسية، كقطاعي السياحة والفلاحة، خاصة بالنسبة إلى الجزائر.
- ضرورة سرعة إنشاء السوق الإفريقية المشتركة، لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء، حيث أن مزايا السوق الكبيرة يمكن أن تجذب الشركات الأجنبية.
- العمل على تطوير الإطار المؤسساتي وتأهيل العنصر البشري، فضلا عن العمل على قدر الإمكان على التقليل من حدة مشاكل الفساد والبيروقراطية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. أحمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، 1997، الأردن.
2. أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2013.
3. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة، الجزائر.
4. حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، مركز الاسكندرية للكتاب، 2000.
5. الحجازي مرسي السيد، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
6. حسين مصطفى حسن، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، دون تاريخ.
7. حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2007.
8. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2005.
9. رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، 2002 .
10. سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1989.
11. صبح محمود، **التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2000، جمهورية مصر العربية.
12. صفوت عبد السلام عوض الله، **منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة تحليلية للأثار المحتملة لاتفاق التريمز (TRIMS) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، دار النهضة العربية، 2004، القاهرة، مصر.
13. عبد السلام أبو قحف، **مقدمة في ادارة الاعمال الدولية**، مكتبة الاشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، 1998.
14. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، 2001 .
15. عبد السلام أيو قحف، **اقتصاديات الادارة والاستثمار**، كلية التجارة، جامعتي الاسكندرية وبيروت، طبعة 1993.
16. عبد الله عبد الكريم عبد الله، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية**، دراسة قانونية مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
17. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2003.
18. عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، طبعة 2011.
19. عجة الجيلالي، **الكامل في القانون الجزائري للاستثمار**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
20. علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2005.
21. علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، الأردن.
22. عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003.
23. فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، عمان.
24. كاما بكري، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1988.

25.محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى.
26.محمود عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، طبعة 2004، دار هومة.
27.محمود عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2003.
28.المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1997.
29.مطر محمد، **إدارة الاستثمار(الإطار النظري والتطبيقات العلمية)**، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة الثالثة، 2004.
30.منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
31.النجار سعيد، **نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1991.
32.نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، شركة الجلال للطباعة، العامرية، الطبعة الأولى، 2006.
33.نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للإستثمارات الأجنبية**، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013.
34.يونس أحمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002.
35.عبد الحميد الدراز، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، طبعة 2003.

2- الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. حميد بوزيدة، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992- 2004**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
2. ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر –تونس – المغرب)، دراسة مقارنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد، باتنة، 2007-2008.
3. سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2010،2011.
4. سالم عميرة العمور، **ظاهرة التهرب من ضريبة الدخل**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، 2007.
5. سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.
6. عبد الحكيم جمعة محمود حسن، **دور الإستثمار الخاص في الإصلاح الإقتصادي والتنمية بجمهورية مصر العربية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2000 .
7. علي صحراوي، **مظاهر الجباية في الدول النامية**، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر،1993.
8. عمار ميلودي، **أثر الاصلاحات الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة، 2014.

9. مصباح بلقاسم، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة**، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

3- التقارير والدراسات:

1. الإدارة العامة للاستثمار والتعاون الدولي، **الاستثمارات الأجنبية في السودان والرؤى المستقبلية**، ورقة عمل ضمن أسبوع الاستثمار الزراعي الأول، الخرطوم، مارس، 2005.
2. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2013، الاستثمار والتجارة من أجل التنمية.
3. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2014، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.
4. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2015، إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي.
5. الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2008، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية.
6. حسان خضر، **الاستثمارالأجنبي المباشر– تعاريف و قضايا –**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، عدد 2004، السلسلة الثالثة.
7. سعيد محمد السيد، **الشركات العابرة للقومية ومستقبل الظاهرة القومية**، المجلس الوطني للثقافة، 1986 ، الكويت.
8. صندوق النقد الدولي، **دليل ميزان المدفوعات**، الطبعة الخامسة، الجزء 18، الفقرة 359، 1993.
9. عبود زرقين، نورة بيري، **محدّدات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب** :دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة1996-2012، بحوث اقتصادية عربية، العدد67 ،68، 2014.
10. علي حبيش، **استيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر**، وزارة البحث العلمي، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، 1992.
11. مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015.
12. مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016.

4- المقالات، الملتقيات والمؤتمرات:

1. أديب حداد، **التكنولوجيا ودورها في التنمية العربية الشاملة**، ندوة مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، 1980.
2. أسامة محمد الفولي، **دور الإجازة الضريبية كحافز للاستثمار الخاص**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، العدد الرابع، 1989.
3. إيهاب عز الدين نديم، فرج عبد العزيز عزت، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم**، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الاسلامي، الامارات، العدد 232.
4. بن حبيب عبد الرزاق، بومدين حوالف، **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب، البليدة، 2002.
5. بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، **مبدأ الضريبة تقتل الضريبة، بين ابن خلدون و لافر**، ورقة بحثية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006.

6. تشام فاروق، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثارها على التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ".
7. حربي عويقات، **واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي**، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الوطن للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن.
8. زياد فانغ شين وجويل بيرغسمان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الانجازات والمشكلات**، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1995.
9. صالح حسن كاظم، بحث بعنوان: **مكاحة التهرب الضريبي ضرورة ملحة في الحد من الفساد**، قسم البحوث والدراسات، دائرة الشؤون القانونية، 2011.
10. طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، االبليدة.
11. علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، العدد 458، 2009.
12. كمال رزيق، بوعلام رحمون، **تقييم السياسة الجبائية في الجزائر**، مداخلة بجامعة سعد دحلب، البليدة.
13. محمد السعيد فرهود، **مبادئ المالية العامة**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1978.
14. محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال – نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر–، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.
15. منور أوسرير وعليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني، الشلف، ماي 2005.
16. منور أوسرير، محمد حمو، **محاضرات في جباية المؤسسات** ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، 2009 .

5– القوانين و التشريعات:

❖ في الجزائر:

1. الدستور الجزائري لسنة 1989.
2. القانون 17/84 المتعلق بقانون المالية المؤرخ في 1984/07/07.
3. الأمر رقم 09–01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، والمتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009.
4. المرسوم التشريعي93– 12 الصادر في 5 أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار.
5. قوانين المالية للجزائر للسنوات:2008.2009.2010.
6. المرسوم التنفيذي رقم 02 –295، المؤرخ في 15 سبتمبر 2002 والمتعلق بإنشاء الحساب الخاص"صندوق دعم الاستثمار".
7. الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.
8. قانون النقد والقرض 90–10 المؤرخ في 14 فيفري 1990.
9. المرسوم التنفيذي 01–281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 ، المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار.
10. الأمر رقم 06–08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتعلق بتطوير الاستثمار في الجزائر.

11. المرسوم رقم 07-119 المؤرخ في 23 أفريل 2007، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

❖ **في تونس:**

1. الجمهورية التونسية، بوابة وزارة الاقتصاد والمالية، لمحة عامة عن الجباية، 2014.
2. قانون الاستثمار في تونس عدد 23-120 لعام 1993 والصادر بتاريخ 27 ديسمبر1993.
3. القانون عدد 120-93 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 المتضمن مجلة تشجيع الاستثمارات للجمهورية التونسية.
4. القانون عدد 19 المؤرخ في 6 فيفري 1995، والمتعلق بإحداث وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي.
5. القانون عدد 20 المؤرخ في 14 افريل 1973، والمتعلق بإحداث مركز النهوض بالصادرات.
6. القانون عدد 48 لسنة 1993 بتاريخ 03 ماي 1993 المتعلق بتحويل الأرباح في تونس.
7. القانون عدد 67 المؤرخ في 6 أوت 1982 والمتعلق بإحداث وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1- Les livres et théses : :

1. Bouhacen Mahfoud: **Droit international de la coopération industrielle**. O.P.U. Alger.1982.
2. Brachet bernard, **le systéme fiscal francais**, 7eme edition, aout 1997. paris.
3. Cartou Louis :**Droit Fiscal international et européen**, 2édition, Précis Dalloz ,Paris,1991.
4. Gerard Blanc, **le contrat international d'équipement industriel**. **L'exemple Algérien**, Thèse de doctorat de l'université d'aix-marseille3, 1980.
5. Labolenger : **les contrats entre états et entreprises étrangères** .Édition économica. Paris.1985.
6. Pierre Beltrame, **La fiscalité en France**, Ed Hachette, France 1998.
7. Raymond muzellec : **Finance publiques**.édition Dalloz, 8eme édition,1993.
8. Terki N: **Sociétés étrangères en Algérie**. O.P.U. Alger.1976.

2- Les rapports, **conférences et colloques** :

1. ANDI, agence nationale de développement de l'investissement : **Bilan des déclarations d'investissement 2002-2013**, projets impliquant des étrangers.

2. ANDI, agence nationale de développement de l'investissement : **Bilan des réalisations des investissements**, période 2002-2012, investissements étrangers.
3. ANIMA, **IDE dans la région MEDA en 2006**, document n° 23 mai 2007.
4. Cyril Bonyeure, **l'investissement international**, presse universitaire de France, Boulevard Saint-Germain, 1ere édition, septembre 1993, Paris.
5. FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur : Chiffres clés, investissements étrangers, **flux des IDE par secteur**, rapport sur les IDE en Tunisie, décembre 2013.
6. FIPA-TUNISIA, agence de promotion de l'investissement extérieur : Chiffres clés, investissements étrangers, **flux des IDE par pays**, flux des IDE dans les industries manufacturières, rapport sur les IDE en Tunisie, décembre 2013.
7. Hassane Rafik Bouklia et Najet Zatla, **Investissements directs étrangers**, **croissance et convergence**: une approche empirique, dans le cahier du CREAD, N°46/47, 4Tri.1998 et 1Tri.1999.
8. **Rapport des IDE 2015 et perspectives 2016**, New TUNISIA,FIPA.
9. Zouaimia Rachid : **Investissement international in revue international de droit public**. N° 03/1992.

ثالثا: المراجع باللغة الانجليزية:

1- Books and Théses:

1. Angus Maddison ,**Macro measurements Before and After Colin Clarck**. Shorter version appeared in the Australian Economic History Review. England. (March 2004).
2. Vito Tanzi – The Underground Economics –The International Bank. Quarterley Review. December 2000.N 35.

2- Report:

1. Hong. K, **Foreign capital and economic growth in Korea**: 1970-1990, Journal of Economic Development, Vol 22, n° 1, June 1997.

2. Kusi honberger, Josef battat and peter kusek, **Attracting FDI**: **how much does investment climate matter?** the World Bank group, August 2011.
3. OECD, Investment Policy, POLICY FRAMEWORK FOR INVESTMENT, 2011 Edition.
4. Padma Mallompally and Karl p : **Foreign direct investment in developing countries**, in Finance and development, March,1999.
5. Rapport 2011 UNCATAD. based on United Nations. 2011 for GDP and IMF. 2011 a for GFCF.
6. UNCATAD, World Investment Repport, 2014.
7. UNCATAD, World Investment Repport, 2015.
8. World Bank, **The Role of Foreign Direct Investment in Development**, Development Committee meeting, Washington D.C, 1991.

رابعا: مواقع الأنترنت:

- www.andi.dz
- http://www.investintunisia.tn
- http://www.oecd.org
- www. worldbank.org
- databank.worldbank.org
- http://fr.wikipedia.org/wiki/Colin_Clark
- www.uncatad.org
- www.uncatad.org. Fdistatistics
- www.uncatad.org. wir
- www.ons.dz
- www.anima.org.

الملاحق

الملحق رقم 01: تطور معدل التضخم في البلدين خلال الفترة 1996–2014 (نسبة مئوية)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم في تونس	18,7	5,7	4,95	2,6	0,33	4,22	1,41	4,26	3,96	1,38
معدل التضخم في الجزائر	3,73	3,65	3,13	2,69	3	1,9	2,8	2,7	3,63	2,02

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم في تونس	2,31	3,67	4,9	5,73	3,91	4,51	8,89	3,25	2,92
معدل التضخم في الجزائر	4,5	3,4	4,9	3,5	4,4	3,5	5,1	5,8	4,9

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع .databank.worldbank.org

الملحق رقم 02: تطور معدل الحساب الجاري للبلدين خلال الفترة 2005-2014(مليار دولار)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تونس	-0,299	-0,619	-0,917	-1,7	-1,23	-2,1	-3,4	-3,7	-3,9	-4,3
الجزائر	21,18	28,92	30,35	34	0,432	12,2	17,7	12,2	1,04	-9,7

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع .databank.worldbank.org

الملحق رقم 03: تطور احتياطات الصرف في البلدين خلال الفترة 2000–2015 (مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
احتياطي الصرف في الجزائر	13,56	19,63	25,15	35,45	45,69	59,17	81,46	115
احتياطي الصرف في تونس	1,87	2,05	2,37	3,04	4,03	4,55	6,91	8,03
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
احتياطي الصرف في الجزائر	148,1	155,1	170,5	191,4	200,6	201,4	186,4	144,7
احتياطي الصرف في تونس	9,04	11,29	9,76	7,79	8,72	7,55	7,5	10,9

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع .databank.worldbank.org

الملحق رقم04: قيم المديونية الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للبلدين خلال الفترة 2000-2014

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيم في الجزائر	48,9	42,8	42,2	36,3	27,4	17,3	5,25	4,61
القيم في تونس	55,3	61,1	69,8	68,6	65,3	58,5	56,9	55,7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
القيم في الجزائر	3,68	5,45	4,5	3,07	2,72	2,54	2,6	
القيم في تونس	50,6	54,9	53,3	51,9	58,5	57,3	51,5	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع .databank.worldbank.org

الملحق رقم 05:الاستثمارات الواردة إلى الجزائر في الفترة 2003 – 2014 :

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	الإمارات	25	26	11,561	15,280
2	إسبانيا	20	24	6,702	7,860
3	فرنسا	62	81	10,011	5,950
4	فيتنام	2	2	1,999	4,743
5	سويسرا	7	12	5,874	4,538
6	مصر	9	11	7,350	4,178
7	المملكة المتحدة	18	24	2,033	3,738
8	الولايات المتحدة	31	34	3,210	3,303
9	الصين	12	12	9,566	2,658
10	لوكسمبورغ	1	3	4,349	2,447
11	قطر	2	2	3,089	2,150
12	تركيا	5	5	4,628	1,941
13	روسيا	3	4	580	1,346
14	تونس	17	22	2,018	1,132
15	السعودية	8	13	3,464	933
16	ألمانيا	14	17	4,922	669
17	كندا	7	7	597	645
18	أيرلندا	4	4	354	478
19	سنغافورة	1	1	425	468
20	برمودا	1	1	214	443
21	البرازيل	1	1	214	443
22	جزر البهاما	1	1	214	443
23	جنوب أفريقيا	1	1	638	350
24	ليبيا	1	1	819	321
25	أستراليا	1	1	1,012	270
26	كوريا الجنوبية	7	10	2,651	234
27	إيطاليا	6	6	815	219
28	ميانمار (بورما)	1	1	342	160
29	إيران	4	4	1,268	152
30	المغرب	6	7	437	129
	أخرى	28	37	1,797	422
	الاجمالي	**306**	**375**	**93,153**	**68,040**

المصدر:مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2015، ص119.

الملحق رقم 06:الاستثمارات الواردة الى تونس في الفترة 2003 –2014 :

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	الإمارات	14	16	4,295	14,839
2	البحرين	1	2	6,000	6,000
3	فرنسا	104	123	21,465	3,437
4	المملكة المتحدة	15	16	2,789	2,852
5	إيطاليا	26	36	8,668	2,274
6	الولايات المتحدة	29	32	5,707	1,989
7	إسبانيا	13	17	3,662	1,851
8	النمسا	5	6	952	1,303
9	ألمانيا	26	35	7,003	915
10	اليابان	5	11	12,817	902
11	السويد	7	8	1,265	692
12	تركيا	3	3	5,358	686
13	سويسرا	12	13	3,264	485
14	هولندا	9	11	3,402	365
15	كندا	3	6	380	344
16	البرتغال	2	2	684	320
17	الهند	2	2	1,024	275
18	الكويت	2	3	429	271
19	أستراليا	1	1	1,012	270
20	قطر	3	3	303	245
21	تايلاند	1	1	219	130
22	الجزائر	1	2	858	117
23	السعودية	2	3	393	61
24	أيرلندا	6	6	191	44
25	الصين	2	2	151	36
26	بلجيكا	1	2	800	30
27	المغرب	2	2	140	25
28	هونغكونغ	2	2	104	23
29	سنغافورة	1	1	54	22
30	نيوزيلندا	1	1	54	22
	أخرى	11	11	1,235	86
	الاجمالي	**312**	**379**	**94,678**	**40, 911**

المصدر:مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2015، ص115.

الملخص:

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر الموضوعات أهمية في الدراسات الاقتصادية، كبديل عن الإقتراض الخارجي، فهو يلعب دورا مهما في خلق الثروة والتعجيل بالنمو والتحول الاقتصادي فهو يسمح بنقل التكنولوجيا وتقليص البطالة بتوفير مناصب الشغل بالإضافة الى تحسين المناخ التجاري وجعله أكثر تنافسية، من أجل هذه الأهداف وأخرى تسعى جميع الدول الى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتعتبر كل من تونس والجزائر، من بين الدول التي اقتنعت عموما بأهمية جلب الاستثمار الأجنبي، ولذلك عملت حكومات كل من البلدين منذ بوادر تسعينات القرن الماضي، على تحسين مناخ الأعمال، والاهتمام بالسياسة الجبائية، من خلال الاستعمال الحسن لسياسة الضمانات والحوافز الجبائية، بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال دراستنا هذه، نستنتج أن سياسة الحوافز الجبائية الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر ليست المحدد الوحيد المتحكم في جذب تدفقات هذه الاستثمارات، وإنما في الحقيقة توفر مناخ الأعمال الملائم والمتكون من جميع الأطر القانونية والمؤسساتية الي تعمل على ترقية الاستثمار وتطويره.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، السياسة الجبائية، الحوافز الجبائية، تدفقات الاستثمار، مناخ الأعمال.

Résumé:

La littérature consacre à l'investissement direct étranger (IDE) une importance particulière dans la mesure où il est supposé se substituer à l'endettement extérieur, permet de créer de l'emploi, facilite l'expansion économique et contribue au transfert de technologies et à la création d'un climat commercial plus compétitif. Pour toutes ses raisons, la plupart des pays souhaitent attirer ce type d'investissement.

L'Algérie et la Tunisie adhérent à cette stratégie d'attirer les investissements directs étrangers et ce depuis les années quatre-vingt-dix. Beaucoup d'efforts ont été déployés par les pouvoirs publics de ces deux pays pour améliorer l'environnement des affaires notamment par une meilleur politique fiscale garantissant des avantages aux entreprises étrangères.

Néanmoins il apparait clairement selon notre étude qu'un système fiscal avantageux n'est pas l'unique facteur décisif pour attirer les IDE. C'est en réalité tout l'environnement des affaires institutionnel et juridique qui fait la force d'un système susceptible d'attirer les investissements directs étrangers.

Les mots clés: investissement direct étranger (IDE) , la politique fiscale, les avantages fiscaux, les flux des IDE, l'environnement des affaires.

Abstract:

The subject of foreign direct investment is considers one of the most important in economic studies, as an alternative to foreign borrowing, it plays an important role in creating wealth and accelerates growth and economic transformation It allows the transfer of technology and reduces unemployment by providing jobs as well as to improve the business climate and makes it more competitive, and for this reason and many others, all nations is to strive to bring in FDI.

Both Tunisia and Algeria are among the countries which are generally convinced by the importance of attracting foreign investment, and therefore the governments of the two countries have worked since the nineties of the last century to improve the business climate, and raise attention to fiscal policy, through a better use of policy guarantees and incentives of the tax, in order to attract FDI.

Through this study, we deduce that the incentive policy oriented to foreign direct investment is not the sole determinant which masters the flow of investment, but in fact in the existence of an appropriate business climate that consist of all legal frameworks and institutions to work on the upgrade investment and development.

Key words: Foreign direct investment (FDI), fiscal policy, tax incentives, investment flows, the business climate